جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

سياسات عامة

إعداد الطالب:
صفاء رحال

أثر التحديات الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دول الحراك العربي - دراسة حالة تونس - 2010-2019

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	جامعة بسكرة	رئيسا
زروال سهام	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
العضو 3	الرتبة	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

شكـــــــــــر و عرفـــــــــــان

لا شكر بعد شكر الله ، الحمد و الشكر لله سبحانه وتعالى على ما أعطاني إياه من قدرة وطاقة لإكمال بحثي هذا .
كمـــا أتقــدم بجزيل الشكــر ، الامتنــان و التقديــر أستــاذتي الفاضــلة (الدكتــورة سهــام زروال)
على قوة صبرها ، نصحها ، توجيهاتها و الاهتمام الذي حظيت به من طرفها ، والمتابعة المستمرة
لكل خطوة من خطوات دراستنا ، فقد كانت سندا وعونا في إعداد البحث ، الذي نرجو من الله سبحـــــانه وتعـــالى أن يكلله بالنجـــاح ولتوفيـــق .
شكرا للجنة التي تفضلت بمناقشة هذا البحث
شكرا لمن مد يد العون لي و لو بكلمة .
شكرا لكل من علمنا حرفا..
شكـــــرا لكـــــل أســـــاتذة العلـوم السـياسيـــة .
لكل هؤلاء نقول شكرا و ألف شكر .
والله ولي التوفيق .

إهـــــــــــــــــــداء

ربي أوزعني أن أشكـــر نعمتك التي أنعمت علي ، وعلى والدي أن أعمـــل صـــالحا ترضاه .

- إلـــى التـــي لم أستطـــع أن أوفي حقهـــا مهمـــا قدمت لهـــا أمي الغاليـة حفظـــهـــا الله شفـــاهـــا
- إلـــى الذيـــن أتقاسـم معهـــم حلـــو الحياة ومرها ، الذين أفتخر بوجودهم ، سندي المادي والمعنوي
أختي وأخواني رعاهم الله
- إلى الرجل الذي تعب معـــي ، وســـاندني وصبـــر معي طـــوال هـــذه المـــدة ، رمز التضحيـــة والوفـــاء زوجـــي العزيـــز
- إلى كـــل من جمعتنا الدنيـــا بهـــم ، فالتقينـــا علـــى المحبـــة و الوئـــام فـــأصبحوا خيـــر أنس
كـــل صديقاتـــي وزملائـــي
- إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي
- إليكم جميعا ، أهدي عملي هذا ، بشكر ينوء عن العد .

صفـــــاء

مقدمـــة

شهدت العديد من الدول العربية منذ نهاية 2010 و بداية **2011** حالة من الحراك السياسي والاجتماعي ، تلك الحالة التي جمعت بين عنصر المفاجئة من ناحية ، وحالة الترقب والتوقع من ناحية أخرى ، والتي تمثلت في صورة احتجاجات ومظاهرات شعبية عارمة بدأت في تونس وانتقلت بعد ذلك إلى دول عربية أخرى من. ويرتكز الهدف الأساسي لتلك الاحتججات في اسقاط النظم السلطوية ، سواء كان ذلك بشكل كلي عن طريق تغيير شامل للنظام ، أم جزئي عن طريق ادخال جملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية ، والتي تركزت في المناداة بضرورة إطلاق الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية و الاقتصادية .

ومما لا شك فيه أن هذا الحراك العربي قد أفرز في مراحله الانتقالية جملة من التحديات على مستوى البنى السياسية والاجتماعية و الأمنية و الاقتصادية ، وتبرز هذه الأخيرة " التحديات الاقتصادية " كتحديات محورية بالنسبة لآفاق مستقبل التحولات السياسية و الاقتصادية التي أفرزها الحراك ، والتي انعكست تأثيراتها بشكل رئيسي على الاستقرار السياسي .

وكانت البداية من تونس ، حيث انطلقت فيها ، موجة احتجاجات شعبية عارمة في **17 ديسمبر 2010** ، والتي لم يخطط لها نخب سياسية أو ثقافية و لا قيادات حزبية أو نقابية ، وكان الشاب **محمد البوعزيزي** الشرارة التي أشعلت تلك التظاهرات لتشمل بعدها العديد من المدن التونسية كرد فعل عن تراكم الاحتقانات والسياسية و السوسيو اقتصادية ، مطالبة بإسقاط النظام في ظل إرث كبيرا ورثته من الاستبداد وغياب المؤسسات والأسس لقيام أي دولة ديمقراطية حديثة .

وككل التحولات التاريخية الكبرى لاسيما التي تعقب أي حراك شعبي يطيح بموازين القوى القديمة ويسعى لإرساء موازين جديدة ، تواجه تجربة تونس نحو الدمقرطة العديد من العوائق التي تحول دون انتقال سلس ، أو بالأحرى دون توافقات حول المبادئ والقيم المؤسسة للنظام الجديد ، فضلا عن التحديات الاجتماعية و الأمنية والاقتصادية التي تشكل اختبارا للنخب الحاكمة على إدارة المرحلة الانتقالية ، ولاسيما التحديات الاقتصادية التي تشكل تهديدا مستمرا للاستقرار والأمن لدى للنظام السياسي في تونس وعائقا أمام مسار الإصلاحات السياسية فيها، حيث أنه لم تتمكن أي

من الحكومات المتعاقبة منذ بدء الحراك من ضبط برنامج اقتصادي يحقق الحد الأدنى من المطالب الشعبية للتونسيين .

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة الاطلاع على أولى حالات الحراك العربي التي أطاحت بالأنظمة العربية السابقة ، من خلال محاولة رصد ما شهدته تجربة تونس من صراعات وتجاذبات سياسية داخلية وتأثيرات إقليمية ودولية كادت أن تعصف بمخرجات الحراك ، و ذلك من خلال الوقوف عند أبرز العقبات والمعيقات التي واجهت تونس وحالت دون التقدم نحو الوصول إلى التسوية السياسية ، وما أفرزته من انعكاسات خاصة على المستوى الاقتصادي مما أثر بشكل أساسي على الاستقرار السياسي ، حيث أنه تعاني دول الحراك العربي عدم الاستقرار وغياب دور المؤسسات الفعلية وغياب بناء دولة قومية فعالة تقف ضد التحديات الاقتصادية التي تواجهها لمعالجة هذه الإشكالية وتكريس الديمقراطية والأمن والاستقرار، حيث أن هذه الاضطرابات السياسية التي سادت هذه الدول ، ألقت بظلالها على الأنشطة الاقتصادية ، فتأثر الأداء الاقتصادي بالمنطقة بشكل عام بالأحداث التي رافقت هذه التحولات تشمل عدم الاستقرار الأمني و ارتفاع المخاطر السياسية و العنف و الإرهاب ، وهو ما انعكس على معدل النمو الاقتصادي في السنوات الأولى بعد الحراك العربي والتغيير في الأنظمة السياسية .

كما يكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة في تاريخ تونس المعاصر و الآني بالنظر إلى الظروف والأوضاع المزرية التي عاشتها في سياق المرحلة الانتقالية ، فارتفاع معدلات البطالة وعدم تلبية مطالب العدالة الاجتماعية وتزايد الفساد والمسار الغير المستدام للأوضاع الاقتصادية كلها عوامل تهدد المكاسب السياسية التي حققتها تونس منذ سنة 2011 .

مبررات اختيار الموضوع

جاء اختيارنا لموضوع دراستنا هذه انطلاقا من مبررات ذاتية و أخرى موضوعية هي :

1- الأسباب الذاتية :

- الرغبة و الاهتمام الشخصي بتناول المواضيع الحديثة على الساحة الدولية والسياسية في المنطقة العربية بحكم الانتماء لها ، ومحاولة إثراء البحث العلمي والوقوف على محددات وعراقيل عملية الدمقرطة في الوطن العربي لاسيما بعد حراك 2011 .
- دراسة الحالة التونسية ، كونها أول دولة عربية شهدت حراكا شعبيا أدى إلى البحث عن الديمقراطية وتغيير نظام الحكم .
- محاولة فهم وتحليل طبيعة التحديات الاقتصادية في ظل التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية بصفة عامة ، ومدى تأثير ذلك على الوضع الداخلي لتونس بصفة خاصة .

2- الأسباب الموضوعية :

- تناول جانب من أحداث الحراك في الوطن العربي و الوقوف على دوافعه انطلاقا من تونس كأولى البلدان التي شهدته وكموضوع محل الدراسة .
- مواكبة الأحداث الراهنة ، فهي مواضيع مازالت تُطرح على الساحة المحلية والإقليمية .
- شكلت التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها دول الحراك العربي ثورة معرفية في الأدبيات المعاصرة ، لكنها تفتقر لأطر نظرية ومفاهيمية واضحة ، هذا ما شكل فرصة أكاديمية لإثراء هذا الحقل المعرفي من العلوم السياسية .

أدبيات الدراسة

برزت العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع ، فكل دراسة تنطلق من حيث انتهى إليه الباحثون الآخرون ، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع محل الدراسة ، يمكن إجمالها في :

1- مقال الدكتور" **عمراني كربوسة** "بعنوان "**مستقبل الدولة العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011** "نشر بمجلة " **المفكر** " العدد الحادي عشر الصادرة عن جامعة محمد خيضر

– بسكرة – سبتمبر 2014 ، أين تناول فيه إمكانية استشراف مستقبل الدولة الوطنية في ظل بروز العديد من التحديات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي والتي أفرزتها تداعيات الحراك العربي 2011 ، مرتكزا على دور النخبة السياسية الحاكمة على إدارة الأوضاع الراهنة بأكثر عقلانية وبناء الصرح المؤسساتي للدولة الحديثة ، بالإضافة إلى الرهان المجتمعي الذي يستدعي قدرة الشعوب العربية على فهم المعنى الحقيقي لمفهوم الحرية بكل مظاهره و أبعاده .

2- مقال الدكتورة " **سهام زروال** " بعنوان "**الإصلاح الدستوري في تونس بعد 2011 :السياقات والرهانات الجديدة** " نشر بمجلة " **المفكر** " العدد الرابع عشر الصادرة عن جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، حيث تناولت فيه التجربة الدستورية التونسية من خلال التطرق إلى مختلف السياقات والرهانات الجديدة التي تمت من أجل صياغة دستور جديد في تونس ، مرتكزة على بمختلف التعديلات الدستورية في عهد الرئيس **بورقيبة** و **بن علي** مما شكلت تحديا لما بعد ثورة يناير 2011 .

3- كتاب بعنوان " **ثورة تونس : الأسباب و السياقات والتحديات** " للكاتب " **امحمد مالكي وأخرون** " الذي صدرت طبعته الأولى 2012 بلبنان ، حيث عالج فيه شتى أوجه الحراك السياسي ، وتناول منظومة التسلط في النظام السياسي قبل الثورة ، وذلك بقراءة الخلفيات الاقتصادية و الاجتماعية ، وكما تناولت فيه سياقات الثورة ودور الإعلام والتحقيق في الثورة وصولا إلى تحديات الانتقال الديمقراطي ، والتفاعلات العربية .

4- رسالة ماجستير لـ "عبد الرحمان يوسف سلامة " بعنوان "**التجربة التونسية والتحول الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر 2010** " حاول فيه الكاتب تسليط الضوء على طبيعة التجربة التونسية في التحول الديمقراطي منذ استقلال تونس حتى بداية عام 2016 ، وتطرق إلى مراحل هذا التحول عقب ثورة 2011 ، وتناول أهم التحديات والعقبات التي اعترضت التحول الديمقراطي .

وعلى ضوء هذه المراجع العلمية التي حاولت معالجة متغيرات الدراسة كل من زاويتها المحددة ، تأتي دراستنا هذه كإضافة لما سبق ذكره من خلال دراسة المتغير الاقتصادي وتحليل مختلف التحديات الاقتصادية التي ألقت بظلالها على مستوى البنى السياسية .

إشكالية الدراسة

عانت دول الحراك العربي فترات طويلة من الاستبداد والتسلط والهيمنة في ظل سيطرة بعض الأنظمة والنخب على الحياة السياسية ، وهذا ما جعل شعوب المنطقة بداية بتونس تثور ضد حكامها ، فقد بدأ واقع جديد يتبلور ببلدان الحراك العربي ليفرز مرحلة جديدة أملا في تحقيق الدمقرطة ، لكن هذا الدافع الايجابي اصطدم بمجموعة من الاختلالات التي أصبحت تهدد مسار الاستقرار السياسي من خلال صعوبات متمثلة في إشكاليات ومعيقات للمسار الانتقالي نجم عنها ركود اقتصادي ، مما أثر على الاستقرار السياسي فيها ، لذلك تتمحور إشكالية الدراسة في العمل على استكشاف وتحليل الانعكاسات الناجمة عن التحديات الاقتصادية التي واجهتها دول الحراك العربي أثناء مسار عملية الدمقرطة وأثرها على الاستقرار السياسي ، باعتبار أن الاقتصاد له دور هام كعامل مؤثر على الاستقرار السياسي على حد تعبير ديفيد استون .

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

- ما مدى تأثير التحديات الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دول الحراك العربي في فترة ما بعد 2011 على ضوء تجربة تونس ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية حري بنا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما المقصود بالحراك العربي ؟
2- ما المقصود بالاستقرار السياسي ؟
3- ماهي المحددات والظروف المحيطة بالحراك العربي الداخلية والخارجية ؟
4- فيما تتجسد التحديات الاقتصادية التي تواجه تونس بعد 2011 ؟
5- كيف أثرت التحديات الاقتصادية على الاستقرار السياسي في تونس بعد الحراك ؟
6- ماهي السيناريوهات المستقبلية المحتملة للتحولات الاقتصادية الجارية في تونس ؟

فرضيات الدراسة

ولمعالجة الإشكالية – سالفة الذكر – تم صياغة جملة من الفرضيات تتمثل في :

1- يتطلب الاستقرار السياسي في دول الحراك العربي إلى خطوات سياسية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع وإيجاد معالجات فعالة للمسألة الاقتصادية والمعيشية .

2- كلما سعى النظام التونسي في تطوير و تنفيذ أجندة إصلاح تتوافق والأوضاع الاقتصادية ازدادت فرص تحقيق استقرار سياسي .

3- مستقبل الإصلاحات الاقتصادية في تونس مرهون بإرادة النخبة الحاكمة في إحداث تغيير حقيقي و تجنب المنوال التنموي القديم .

حدود الدراسة

أ- **الحدود المكانية :** يتحدد الإطار المكاني للدراسة في التركيز على الدولة التونسية كوحدة للتحليل و البحث .

ب- **الحدود الزمانية :** تنحصر الدراسة في الفترة ما بين 2011-2019 ولتي يمكن أن نقسمها إلى فترتين ، فترة الحراك الشعبي من 2011 إلى 2014 ، والتي شهدت انهيار النظام الاستبدادي التسلطي وبداية الفترة الانتقالية التي اتسمت بالتوتر ، ثم الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019 وهي فترة بناء المؤسسات الديمقراطية .

مقتربات و مناهج الدراسة

نظرا لتعدد متغيرات الدراسة – الحراك العربي – التحديات الاقتصادية – الاستقرار السياسي ، والتفاعل فيما بينها بطريقة أو بأخرى ، فإن الأمر يستدعي منا توظيف عدة مناهج ومقتربات بهدف تفكيك تلك المتغيرات أهمها :

1- منهج دراسة حالة : يعتمد هذا المنهج على دراسة وحدة معينة ، سواء فرد أو مؤسسة أو نظام اجتماعي ، سياسي ... ، أو دولة والتعمق فيها ودراسة كل جوانبها ، ودراستنا هذه تتطلب استخدام هذا المنهج وذلك من خلال دراسة الحالة التونسية والتركيز على النظام

السياسي التونسي قبل التحول و الأزمة التي لحقت به ، وكيف أثرت على شرعية النظام وسقوطه وإعادة بناء مؤسساته السياسية خلال المرحلة الانتقالية .

2- **مقترب الاقتصاد السياسي : ي**ركز هذا المدخل على أهم التحولات والتطورات السياسية في إطار التفاعلات و التأثيرات المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي ، على غرار الاهتمام بالجذور الاقتصادية للاستعصاء الديمقراطي في الدول العربية ، وتمثل الحالة التونسية نموذجا بارزا في ذلك .

صعوبات الدراسة

إن أي بحث أكاديمي تواجهه صعوبات تعترض الباحث وأهم الصعوبات التي واجهتنا هي:

- رغم كثرة الكتابات والدراسات التي تناولت الحالة التونسية ،إلا أن القليل منها ما يتسم بالأكاديمة ، بسبب غياب الموضوعية أو الانحياز الايدولوجي (بين الكتابات العلمانية و الكتابات الإسلامية)
- عدم القدرة على الإحاطة الدقيقة بكل أبعاد الموضوع نظرا لتشابكه وتعقيده .
- انعدام وجود معلومات في بعض ثنايا الموضوع .
- صعوبة التنقل من أجل الحصول على المصادر والمراجع بسبب انتشار مرض " كوفيد 19 " .

تقسيم الدراسة

تم تقسيم دراستنا إلى فصلين أساسيين ، جاء الفصل الأول بعنوان **الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة** ويتضمن ثلاث مباحث ، عالج المبحث الأول **ماهية الحراك العربي** من زاوية التعريف وعلاقته بالمفاهيم المتشابهة ، وكذا التطرق لدول الحراك العربي ودوافعه ، وأخيرا حددت أهم المقاربات المفسرة للحراك العربي . أما الثاني فكان حول **ماهية الاستقرار السياسي** بداية بالتعريف ، المؤشرات ، ثم التطرق لمعيقات الاستقرار السياسي ، أما المبحث الثالث فعالج **الحراك العربي بين التحديات الاقتصادية و أللاستقرار السياسي** بداية بتشخيص هذه التحديات ، ثم التحديات الاقتصادية في دول الحراك العربي ، وأخيرا الانعكاسات الناجمة عن التحديات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي.

أما الفصل الثاني الموسوم بانعكاسات التحديات الاقتصادية للحراك على الاستقرار السياسي في تونس 2010-2019 ، قُسِمَ بدوره إلى ثلاث مباحث ، خصص المبحث الأول **بالسياق التاريخي للنظام السياسي في تونس** ، ارتبط المبحث الأول بالنظام السياسي التونسي قبل الحراك بداية من فترة حكم **بورقيبة** إلى غاية فترة ما بعد الحراك ، في حين ارتبط المبحث الثاني **بمعوقات مسار الحراك الشعبي في تونس** وذلك بالتركيز على المعوقات الداخلية والخارجية . وأخيرا المبحث الثالث الخاص **بتداعيات الاختلالات الاقتصادية للحراك الشعبي على الاستقرار السياسي في تونس** فاحتوى على طبيعة التحديات الاقتصادية للحراك الشعبي وانعكاساتها على الوضع السياسي ، وميكانيزمات إدارة التغيير و الخروج من الأزمة ، ثم سيناريوهات المستقبل السياسي على ضوء التحديات الاقتصادية .

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

تعتبر العلوم السياسية من العلوم الاجتماعية التي تواجهها صعوبة تحديد المفاهيم ، حيث يصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل لها، وذلك بالنظر إلى تعدد المحددات النظرية و الإجرائية الخاصة بها.

وهذا ما لاحظناه مع كل من مصطلح الحراك العربي و الاستقرار السياسي .

شهدت العديد من النظم السياسية في الدول العربية أحداث عنف واحتجاجات ومظاهرات واعتصامات ، أو ما يعرف بالحراك العربي " المجتمعي " الذي انطلقت شرارته في أواخر عام 2010 ، وهو نتاج لما عاشته المنطقة العربية من أزمات اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية التي أدت إلى أزمة بين الحكام و المحكومين نجم عنها اسقاط بعض رؤوس النظام في العديد من النظم السياسية للدول العربية ، كما رافق أيضا " الحراك العربي " بظهور الكثير من المفاهيم والمصطلحات على غرار الربيع العربي ، انتفاضات الشارع العربي ، الثورات العربية ، الاصلاح السياسي ، الحركات الاحتجاجية العربية و غيرها من المفاهيم مما صعب على عملية الضبط الدقيق للمصطلح بمختلف ارهاصاته وما نجم عنه من تحديات اقتصادية أثرت على الاستقرار السياسي باعتباره متغير أساسي في البحث .

وفي هذا السياق سنتناول في الفصل الأول ضبط مفاهيم كل من الحراك العربي و المصطلحات المتداخلة معه ، وكذلك كل من التحديات الاقتصاية و الاستقرار السياسي ، وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، حيث نتناول في المبحث الأول ماهية الحراك العربي من خلال التركيز على محاولة إعطاء مفهوم له وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة مع ذكر دوله ودوافعه ، ثم إبراز المقاربات المفسرة للحراك العربي . أما المبحث الثاني فنتناول فيه ماهية الاستقرار السياسي بداية من تقديم تعريف له ثم ابراز مؤشراته إضافة إلى التطرق لمعيقات الاستقرار السياسي .

أما المبحث الثالث سنتناول فيه الحراك العربي بين التحديات الاقتصدية واللاستقرار السياسي بدءا بتشخيص التحديات الاقتصادية ، وتحديد صور وأنماط التحديات الاقتصادية لدول الحراك العربي ثم ابراز الانعكاسات الناجمة عن التحديات الاقتصادية المؤثرة على الاستقرار السياسي لدول الحراك العربي .

المبحث الأول : ماهية الحراك العربي

عرفت المنطقة العربية نهاية عام 2010 وبداية 2011 سلسلة من الاحتجاجات و الاعتصامات للشباب العربي الرافض للأوضاع المتردية التي يعيشها أملا في تحقيق أنظمة أكثر انفتاحا و دمقرطة ، وكانت بدايتها في تونس و بعدها انتشرت في باقي دول المنطقة العربية في إطار ما يطلق عليه " الحراك العربي "

المطلب الأول : تعريف الحراك العربي و علاقته بالمفاهيم ذات الصلة

هناك العديد من المفاهيم الخاصة بالحراك و الحراك العربي ، وقد حاولنا رصد ما يلي :

– **تحديد معنى مصطلح الحراك لغة** :الحراك مشتق من المصدر حركة ، والتحرك والتحريك بفعل فاعل ، والحراك من الفعل حَرَّكَ، يحَرِّكْ تَحْرِيكًا، حَرَاكاً ويقصد به الانتقال والتغيير من موقف أو رؤية إلى أخرى في الغالب تكون أفضل وأحسن ولفظ الحراك ترجمة للفظ الانجليزي"**Mobility**"[1]

و اصطلاح الحراك العربي فقد أخذ صفة المنطقة العربية التي عرفت و شهدت هذا الحراك.

–**اصطلاحا** :أولى العديد من الباحثين السياسيين والسوسيولوجيين اهتماما بالغا بتحليل مفهوم الحراك مع تنوع دراساتهم كل حسب إيديولوجيته واختصاصاته ، فعلماء الاجتماع استخدموا المفهوم للإشارة إلى الحركة التي تحدث داخل البناء الاجتماعي فالحراك " عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر "[2].

وقد عرفه " **كوفمانKoufman** " بأنه : " ظاهرة تخص المجتمع الحضري بوجه خاص ، والحراك سمة أساسية للمجتمع الديمقراطي ولا يعتمد الحراك على الفرص المتاحة و حسب ، وإنما يعتمد كذلك على الدوافع الشخصية حيث يسعى الفرد للوصول إلى مستويات أفضل "[3].

---

[1] أحمد زايد ،التعليم و الحراك الاجتماعي، القاهرة : مطبوعات مركز بحوث و دراسات ، 2008 ، ص 03.

[2] هشام محمود الأقداحي ، الحراك السياسي، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2012 ، ص 207.

[3] المرجع نفسه ، ص 208.

في نظر" **كوفمان** " الحراك هو من سمات المجتمع المتحضر ، الذي يستدعي استحضار الفرص و المناسبات المتاحة والدوافع الذاتية من أجل تحقيق منافع تحين الوضع القائم نحو الأفضل.

وعرف " **سوركينSorkin** " الحراك بأنه " تحول الشخص لموضوع اجتماعي أو لقيمة خاصة أو لأي شيء يمكن خلقه أو تكييفه عن طريق النشاط البشري من وضع معين إلى آخر"

يأتي طرح " **سوركين** " لمفهوم الحراك من خلال آلية التحول التي يعرفها الفرد في حياته سواء على مستوى شخصي أو على مستوى اجتماعي وذلك باستغلال كل الإمكانيات المتاحة وخلق فرص للتكيف مع الواقع البشري الجديد المتحول إليها [1].

وعلى العموم يمكن القول أن الحراك يعد عاملا أساسيا يسهم في إحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإيديولوجية داخل المجتمع وهو مرتبط أساسا بالنتائج التي يحدثها .

- **تعريف الحراك العربي** :يمكن تعريف الحراك العربي على أنه : تلك الأحداث الاحتجاجية والانتفاضات الشعبية السلمية التي قادتها فئات مختلفة من الشعب ،بدءا من تونس أوائل سنة 2011 وانتشارا في أقطار الوطن العربي لتشمل مصر ،ليبيا ،سوريا اليمن ،البحرين وغيرها معبرة عن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتهميش والإقصاء السياسي .
- كما يعرف الحراك العربي بأنه : ذلك الحراك السياسي و الذي يعد وسيلة يتم بمقتضاها الانتقال والتحرك من موقف سياسي إلى آخر ، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور في قاعدة إبراز قضية سياسية أو اجتماعية في المجتمع يستهدف النضال من أجلها بصرف النظر ما إذا كان هذا الانتقال يرضي السلطة أو يخالفها [2].
- وبمعنى آخر الحراك العربي هو ذلك الحراك السياسي الذي هو تأثير مجموعة من الأفراد والجماعات في حركة النظام السياسي ، وهذه التنظيمات تشكل جزء من النظام السياسي في بعده الأشمل .

[1] هشام محمود الأقداحي ، مرجع سابق ، ص 209.

[2] عبد اللطيف مناور ، " الحراك السياسي و أثره على الاستقرار في دولة الكويت 2012/2006 " ، مذكرة ماجستير (كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط) ، 2013 ، ص ص 18-19.

- كما أن الحراك العربي هو كل النشاطات السياسية الفردية منها والجماعية داخل الوطن و خارجه تأتي كرد فعل على الظلم والاستبداد، ويعد أداة لتحقيق المطالب والوصول إلى التغيير المرجو و يتخذ أساليب النضال السلمي [1].

من خلال هذه المفاهيم يتضح لنا أن الحراك العربي أخذ صفة الحراك السياسي السلمي باعتباره كل نشاط داخل الدولة الهادف إلى إعادة توزيع القوة و مراكز السلطة و النفوذ بشكل عادل داخل المجتمع مما يستدعي التغيير أو الإصلاح و الانتقال إلى وضع أكثر ديمقراطية ، كما أخذ أيضا مصطلح الحراك العربي صفة الحراك المجتمعي باعتباره مختلف التفاعلات و الأنشطة التي يقوم بها الأفراد و المجموعات الذي يستهدف تغيير الأوضاع الاجتماعية و تحسين المستويات الحياتية بشكل منصف بين أفراد المجتمع .

وفي بداية الحراك العربي ظهرت مصطلحات أخرى على غرار الربيع العربي _ الثورة _ الإصلاح الحركة الاحتجاجية وهي متداخلة مع مصطلح الحراك العربي ، وهو ما يستدعي ضرورة التمييز بينها .

♦**تعريف الربيع العربي** :أطلق مصطلح الربيع العربي "**The ArabSpring**" على الأحداث التي طالت في تونس و المنطقة العربية منذ البدايات الأولى لسنة 2011 حيث كانت الصحيفة البريطانية " **الأندبندنت Independent** " أول من استخدم هذا المصطلح " **الربيع** " الذي شاع استخدامه على المستوى الإعلامي و الأكاديمي بدرجة كبيرة[2] .

[1] عثمان حسين عثمان هندي،الحراك السياسي مفاهيم و قضايا،ج1،السودان: دار فرحة للنشر والتوزيع، 2005، ص9.

[2] صباح كزيز،" دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2014/2010"، رسالة ماجستير (كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة)،2014،ص 33 .

واستخدم المصطلح في أعقاب حرب العراق من قبل العديد من المعلقين و المدونين ، حيث كان من المتوقع حركة عربية كبرى صوب الديمقراطية ، و قد بدأ الاستخدام الأول لمصطلح الربيع العربي كما استخدم للدلالة على هذه الأحداث مع مجلة السياسة الأمريكية[1].

ونجد أنه تم اقتباسه من بيئة غير عربية إذ استخدم المصطلح لأول مرة في أدبيات الحراك الأوروبي غي القرن 19 م ، و بالتحديد عام 1846 و هو ما يسمى "**بربيع الأوطان**" أو" **ربيع الشعوب** " في أوروبا و الذي بدأ في بولونيا عام 1846 أين أسهمت الثورات آن ذاك بدور بارز في نشر الفكر الليبرالي المنادي بمزيد من الحريات[2]، و عاد مصطلح الربيع ليظهر مرة أخرى أو ثانية لتوصيف حركة التحرز التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا في جانفي من عام 1968 ،وهو ما يعرف " **بربيع براغ** " و تعد مجلة " **فورين أفيرز FourinAfirez** " الأمريكية هي أول من أطلق هذا الاصطلاح في ذلك الحين[3] .

كما ينسب مصطلح الربيع لمفهوم التحرر من القيود الغير مرغوب فيها في نمط الحياة العامة والعملية حيث قام الفيلسوف الأمريكي" **جورج سنتيانا George Santayana** " المتوفى عام 1952 أثناء إلقائه محاضرة بقاعة التدريس لطلابه يقول : " .... عفوا لن أستطيع استكمال المحاضرة لأنني على موعد مع الربيع ! ..."[4]،و أصبحت مقولته هذه على من يمتلك الجرأة و الشجاعة و الإقدام على التغيير في نمط حياته .

---

[1] تمارا كاظم الأسدي ، محمد غسان الشبوط ، عاصفة التغيير "الربيع العربي و التحولات السياسية العربية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،2018 ، ص 9.

[2] فريد امعضشو ، " الربيع العربي : قراءة في المفهوم و المصطلح " ، متحصل عليه من:https://bit.ly/31HQ2KD تاريخ الإطلاع : 2020/01/28 الساعة 18:13 مساءا .

[3] جبران صالح علي حرمل ، " ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع و سيناريوهات المستقبل" ،مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 4068 ، 2013/04/20 ، متحصل عليه من : https://bit.ly/2QH3sQY ، تاريخ الإطلاع 2020/01/28 الساعة 18:30

[4] هشام محمود الأقداحي ، مرجع سابق ، ص 206.

و قد أشار البعض أن المقصود بالربيع العربي هو الثورات السلمية التي حملت الزهور في وجه الأنظمة لتثمر في النهاية حرية الديمقراطية[1] .

♦ **مفهوم الثورة** : والثورة في أوسع معانيها يقصد بها تلك التغيرات الفجائية والجذرية التي تتم في ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية ما،أي عندما يتم تغير حكم قائم بصورة فجائية .

في هذا الشأن لابد من إدراج أدبيات مفهوم الثورة في المجالين السياسي والاجتماعي،[2]
حيث يرى سلمان بو نعمان أن تعريف الثورة والظاهرة الثورية يمكن الانطلاق به من زاوية العلوم الاجتماعية[3] .

وفي هذا الصدد يعرفها البروفيسور " **هاري اكشتاين** " في مقدمة كتابه عن الحرب الداخلية : " أنها محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضد سياسات في الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة ما ".

ويعرفها " **هيجل** " في كتابه " **العقل و الثورة** " : " أنها الثورة على الأوضاع القائمة و أنها حركة تتسم برفض وإنكار ما هو قائم فعلا ، وإنها إعادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني[4] .

نفهم من التعريف أن الثورة تهدف إلى تغيير النظام السياسي القائم برمته بشكل يختلف عن المراحل السابقة له .

وحتى نضبط المصطلح بدقة لابد من تحديد مستلزمات الثورة و عناصرها و التي تتمثل فيما يلي :

- وقوع ظلم من حاكم على محكوم .

---

[1] حسن محمد الزين ، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط، بيروت : دار القلم الجديد ، 2013 ، ص 59.

[2] خالد عليوي العرداوي ،" الربيع العربي ثورات لم تكتمل "،من أعمال ندوة حول : تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة أبحاث القانون و الدراسات الدولية،كلية القانون،جامعة كربلاء،العراق: 2013 ،ص 05 .

[3] سلمان بو نعمان ، ثورة و دولة الربيع العربي : فلسفة الثورات العربية و أسئلة الدولة و المجتمع و الأمة، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات ،2013، ص3.

[4] سهام زروال ، " الإصلاحات السياسية في النظم السياسية المعاصرة في ظل التحولات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر"،أطروحة دكتوراه (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة)،2018، ص 54.

- شعور المحكوم بعدم مشروعية ما يتلقاه وعدم قدرته على الاحتمال .
- تشكل بيئة عامة ملائمة للانفجار الشعبي **explosion popular** .
- استعداد المحكوم للتضحية لحماية مكتسبات الثورة [1].

الملاحظ أنه عند إسقاط هذه المفاهيم على ما حصل عربيا فإننا نجدها متوفرة بمعنى أن البيئة العربية كانت جاهزة للعمل الثوري بعد فشل تجارب الإصلاح البطيء و نتيجة الاستبداد الذي شمل المجتمعات واستنزف كل طاقاتها ، ولكن لابد من توضيح الفرق بين الثورات الاحتجاجية والثورات السياسية وذلك استنادا للتمييز الذي استخدمته الباحثة الألمانية " **ثيداسكوكبول** **koqupol Thedas** " بين الثورتين ، حيث تعتبر أن الثورات الاجتماعية هي أحداث عميقة تؤدي إلى تغيرات راديكالية ينجم عنها إعادة ترتيب لعلاقات السلطة في الدولة و المجتمع مثلما حدث في الثورات الفرنسية والروسية و الصينية ، أما في الدول العربية فلم يحدث تحول جذري في علاقات القوى في المجتمع وذلك بسبب انتقادها لكل من القيادة السياسية المنظمة و المجهزة بإيديولوجيات والأهداف البراميجية التي تهدف إلى تحول أساسي في علاقات القوة في المجتمع [2].

وعليه يمكن إطلاق وصف الثورات السياسية على الأحداث العربية ، أو كما وصفها أحد منظري الثورات بأنها ثورة سياسية نجحت في إسقاط رأس النظام القديم دون أن تتمكن من تفكيك مؤسسات الاستبداد و الحكم التسلطي وهو ما يميزها عن الثورات الكبرى التي تفكك مؤسسات الدولة القديمة وتبني مؤسسات جديدة ، فهي و إن أثرت في عمل الدولة (من يحكم وكيف يحكم) ، فإنها لم تحدث تحولا في علاقات القوة بين الطبقات في المجتمع .

♦ **مفهوم التغيير** :جاء في تعريف معجم الوسيط لمصطلح التغيير بأنه جعل الشيء على غير ما كان عليه[3]،أما في علم اللغة فَعُرّفَ على أنه التحول في الشكل أو المضمون إلى الأفضل وفي

---

[1] المرجع نفسه، ص 55 .

[2] سهام زروال ، مرجع سابق ، ص 57 .

[3] محسن خنيش،" رمزية التغيير في الثورات العربية ، "المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،متحصل عليه من:https://bit.ly/2Gfo2WE ، تاريخ الاطلاع : 2020/01/29 الساعة 18:03.

موسوعة العلوم السياسية فالتغيير هو مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة ذاتها أو بين عدة دول[1].

وعليه فالتغيير هو انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطور إذا ما تم إسقاط هذا المفهوم على الحراك العربي نجد أن مبادئ التغيير المتمثلة في الانتقال و الإرادة أي الرغبة الشعبية والاجتماعية في التحول من حالة إلى حالة أخرى أكثر تطورا تسود فيها الحرية بمعناها السياسي والاجتماعي والعدالة كذلك ضف إلى البحث عن الأمن والاستقرار، لكن الملاحظ في نتائج هذا الحراك أنه مس رؤوس الأنظمة السياسية في حين تبقى باقي المطالب التي هتف بها المتظاهرون منها ما تحقق، و فيها من لم تراوح مكانها.

♦ **مفهوم الإصلاح** :يعد مصطلح الإصلاح والإصلاح السياسي بالتحديد من أكثر المصطلحات والمفاهيم شيوعا في المنطقة العربية خصوصا بعد الحراك العربي 2011 و يستهدف هذا المصطلح بحسب المنادين به إعادة صياغة الشكل و العلاقة التعاقدية بين الشعوب العربية و أنظمتها السياسية،وإصلاح مكامن الخلل في مختلف الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والفكرية و الثقافية والإيديولوجية ومكافحة كل أشكال الفساد المالي و التلاعبات الإدارية بكل أشكالها[2].

و لذا وحسب هذا التعريف فإنه إذا كان الحراك ضد الأنظمة الحاكمة ناجحا فإنه في الغالب يتوج بإصلاحات وفي حالة الحراك العربي لم يتحقق ذلك إن صح القول، فقادة الأنظمة السياسية سقطوا لكن لم يتم الشروع في البناء الجديد و تحقيق ظروف التغيير الثوري والإصلاحي،و هذا ما يميز الحراك العربي حيث لم يكن ثورة بكل أوجهها و معانيها ولم يكن إصلاحا جديا يستهدف التغيير الجدي و الجذري معا، مع العلم أن المطالب الشعبية المناهضة لكل أشكال الفساد و القهر قامت

---

[1] أحمد زايد ،الشارع لمن ؟ التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع ، العدد 186 ، أكتوبر 2011 ، ص 04.

[2] محمد عبد الغفور الشيوخ ،" تأثيرات الثورات العربية على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية في المملكة العربية السعودية 2013/2011" ، مذكرة ماجستير (كلية القانون والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بنغازي ، ليبيا) ،2013، ص 21.

على أساس ومبدأ التغيير والإصلاح وهو ما أنتج واقع يصعب التعامل معه في دول الحراك العربي خاصة في المرحلة الانتقالية[1].

♦ **مفهوم الحركات الاحتجاجية** :تعرف الحركة الاحتجاجية على أنها التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا من نمط القيم السائدة و الممارسات السياسية ، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود . [2]

يعرفها " **تشارلز تيلي** "بأنها : " سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة و أشخاص ينصبون أنفسهم كمتحدثين تعتقد للتمثيل النيابي الرسمي ، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في التوزيع أو في ممارسة السلطة و تدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد "[3] .

نفهم من خلال هذين المفهومين أن الحركة الاحتجاجية هي جملة تفاعلات و أفعال اعتراضية تقوم بها جماعة ضد أخرى تستهدف إحداث التغيير الاجتماعي و السياسي في نمط القيم السائدة نتيجة حدوث خلل بها و عموما تتخذ أسلوب سلمي كالمظاهرات و الاعتصام ...

من خلال ما سبق يتضح جليا أن أقرب المصطلحات إلى مفهوم الحراك العربي هو الحركة الاحتجاجية وذلك بالنظر إلى الركائز التي يستند إليها مفهوم الحركات الاحتجاجية والمتمثلة فيما يلي [4]:

- وجود خلل في بناء القيم الثقافية و الأوضاع الاجتماعية و النظام السياسي .
- توفر الوعي بعدم الرضا على الأوضاع القائمة .
- توفر الحد الأدنى من القدرة على إحداث التغيير الاجتماعي في الواقع .

---

[1] خالد السيفي ، "الجذور و القشور : هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد "، متحصل عليه من:https://bit.ly/3gK3iTv ، تاريخ الإطلاع : 2020/01/29 الساعة 19:30 مساءا .

[2] سهام زروال ، مرجع سابق، ص 47 .

[3] سهام زروال ، مرجع سابق ، ص 48 .

[4] المرجع نفسه، ص 49 .

- توفر الحد الأدنى من التنظيم لتعبئة جهد الحركة إلى نشاط ملموس لتحقيق الأهداف المنشودة وقد اعتبر الكثير من الباحثين في المنطقة العربية هو استخدام مطور للاحتجاجات الجماهيرية السلمية من أجل تغيير البنية السياسية العربية ، حيث بدأت شرارة هذه الأحداث عقب حرق محمد البوعزيزي نفسه في تونس أواخر عام 2010 احتجاجا على الأوضاع المعيشية من جهة و تسلط أجهزة الدولة من جهة أخرى ، ثم امتدت موجة الغضب إلى باقي الدول العربية كالمغرب _ الأردن _ البحرين ، واتخذت هذه الموجة أشكالا جديدة تنوعت مظاهرها من التظاهرات والاعتصام والاضطرابات والمسيرات ، وشاركت فيها فئات اجتماعية مختلفة ، وقد برز الشباب كفاعل هام في هذه الاحتجاجات ، وهذه الأخيرة تحتاج للوصول إلى هدف التغيير المنشود إلى توفير متغيرين أساسيين هما : الوعي بالأهداف واستحضار المخاطر، وان نجاح الاحتجاج في تحقيق التغيير مرتبط إلى حد كبير بحضور هذين المتغيرين ، بينما لا يمكن الحديث في ظل غيابهما عن آلية للتغيير بل إلى نوع من الفوضى قد تتسبب في تحويل الحراك الجماهيري من إمكانية للتغيير إلى إمكانية للتخريب كما حدث في كثير من دول إفريقيا الغربية .

المطلب الثاني : دول الحراك العربي و دوافعه

منذ البدايات الأولى لسنة 2011 ومن الدولة التونسية انطلق حراك شعبي ثم تحول إلى حراك سياسي شمل بلدان المنطقة العربية واعتبرته وسيلة أو آلية لتغيير الحكم التي عرفت بتسلطها و دكتاتوريتها ، هذا ما اتضح من خلال اتساع النطاق الجغرافي للحراك العربي .

- **دول الحراك العربي :**

كان إقدام الشاب التونسي محمد البوعزيزي على إحراق نفسه في 17 ديسمبر 2010 احتجاجا على صفعه من قبل شرطية تونسية الشرارة التي أعلنت بدء الحراك العربي وما وصف بثورات الربيع العربي،وانتقلت هذه الشرارة لتصل معظم الدول العربية ،و تؤثر بعيدا في دول حول العالم و إن كان بنسب مختلفة .

وعلى إثر هذا الحادث اندلعت جملة من الاحتجاجات السلمية تضامنا مع" البوعزيزي" و تعبيرا على ما تعيشه فئات كثيرة من الشباب أمثاله و خاصة خريجي الجامعات و حاملي الشهادات العليا ، و نتيجة لما جوبهت به هذه الاحتجاجات السلمية ، اشتعل فتيل حراك شعبي شمل البلاد التونسية تضامنا في البداية مع سكان محافظة "سيدي بوعزيز" و بعدها انتشر الاحتجاج في المحافظات و الولايات الجنوبية بتونس ليكون مطلب الاحتجاج و الاحتشاد في الشوارع و الساحات التونسية دليل على سخط شعبي واحد يعاني منذ فترات طويلة جدا من شتى أنواع الإذلال و الإهانة من قبل النظام الحاكم و حاشيته[1].

واشتدت قوة هذا الاحتجاج واتسعت دائرة المطالب من العيش بحرية وكرامة وتحقيق للعدالة الاجتماعية إلى ضرورة تغيير مقاليد الحكم ورفع شعار "**الشعب يريد إسقاط النظام**"،وتم توجيه رسائل متعددة عبر هتافات الشعب التونسي للرئيس "**زين العابدين بن علي**" تطالبه بالرحيل [2]

مما شكل انتهاك صارخ لكرامته.قائلة له : (ارحل) ، فأصبحت تلك الكلمة شعارا للثورة التي عرفت لاحقا بثورة الحرية و الكرامة . و بعد تلك الحادثة انتشرت الاحتجاجات و المظاهرات في تونس و أدت إلى هروب الرئيس التونسي "زين العابدين" خارج البلاد.

ومع نجاح الثورة التونسية ، انتقلت الثورات الشعبية إلى مصر، وانتهت بإجبار الرئيس المصري **حسني مبارك** التنحي على الحكم ونقل السلطة إلى المؤسسة العسكرية.وبعد نجاح ثورتي مصر وتونس،استمرت وامتدت موجات الاحتجاج إلى جميع أنحاء الوطن العربي[3]. فبلغت الأردن والبحرين واليمن والعراق وسوريا وليبيا،هذه الأخيرة التي انطلقت بها احتجاجات شعبية وسلمية في 17 فيفري 2011 والتي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة بين القوات العسكرية التابعة لنظام

[1] محمد علي الكبيسي ، كيمياء الربيع التونسي والعربي، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014 ، ص 42.

[2] ـــ ، ـــ ، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات،[د ، ب ، ن]،دار شرق الكتاب،2013، 29.

[3] مجموعة من المؤلفين تحت إشراف المصطفى بوجعبوط ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار و أللاستقرار للأنظمة السياسية ، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2019 ، ص ص 77-78 .

القذافي والميليشيات الشعبية المسلحة،واختلف المسار تماما و تحولت الرغبة الشعبية في التغيير من حركة احتجاجية سلمية إلى حرب مفتوحة بين كتائب العقيد " **القذافي** "[1] .

وبعد بدء الحراك في ليبيا اندلعت حركة احتجاجية شعبية سلمية في سوريا في 15 مارس 2011،كانت انطلاقتها من الجامع الأموي،وعقبها اعتصام محدود العدد والمدة أمام وزارة الداخلية قاده المثقفون من الشعب السوري،لكن السلطة قابلته باستعمال العنف والرصاص مما أسقط العديد من القتلى والمعتقلين[2].

وكانت موجة الحراك في الشارع التونسي و المصري و الليبي و السوري و ما حققه من سقوط لأنظمة حكم عمرت طويلا امتد الحراك للخليج العربي ، حيث شهدت البحرين منذ 14 فيفري 2011 موجة من المسيرات و المظاهرات الاحتجاجية التي سرعان ما تطورت إلى اعتصام في اليوم الثالث لها في ميدان اللؤلؤة ثم تطورت في 4 مارس احتكاكات بين أبناء الطائفتين الشيعية والسنية، وكان الشعار الذي رفعه الشباب البحريني المحتج هو "الشعب يريد إسقاط النظام"و طالبوا بضرورة إلغاء دستور 2002 المفروض على الشعب البحريني دون استفتاء[3].

لم تكن البحرين الحالة الوحيدة في الخليج العربي التي عرفت الحراك الشعبي إثر موجة ما عرف بالحراك العربي ، حيث بدأت الاحتجاجات في اليمن ، بخلاف بلدان الربيع العربي الأخرى كحركة سياسية تقودها أحزاب اللقاء المشترك و تطالب بحوار وطني شامل ، لا يستثني أحدا يحل مشاكل البلاد و يتبنى إصلاحات شاملة يتم تجسيدها في دستور جديد للبلاد[4].حيث كان تاريخ 15 جانفي 2011 بداية لأولى خطوات الاحتجاج اليمني من أجل التغيير الشامل للنظام الحاكم ، فلقد

---

[1] صلاح الدين الجورشي ،" الثورات العربية بين المفرد و الجمع قراءة في الخصوصيات و القواسم المشتركة"،مجلة المغرب الموحد ، تونس : دار المغرب العربي للنشر ، العدد 12 ، 01 ماي 2011 ، ص 07.

[2] Lisa, Anderson, demystifying the Arab Spring parsing the differences between TUNISIA, EGYPT and LIBIA . centre for global politics , university , Berlin , 2013 , p 50.

[3] غوسغري غوري ،هل تتشابه الثورات العربية ؟ ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات ، 2011 ، ص ص 01-06.

[4] أحمد خميس كامل و آخرون ، الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2014 ، ص 203.

كان طلاب جامعتي صنعاء و عدن أولى الفئات التي نادت للمظاهرات و التمرد على الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب اليمني و كذا رفضا لسطوة أسرة **علي عبد الله صالح** على مفاصل أساسية في الأمن و الاقتصاد و غيرها من المجالات الاجتماعية [1].

المغرب الأقصى أيضا قد مسته احتجاجات الحراك العربي من خلال حركة 20 فبراير حيث انطلقت احتجاجات الحركة بتاريخ 20 فبراير/شباط 2011 برفع مجموعة من الشعارات؛ على امتداد مناطق مختلفة من البلاد، ما أسهم في بروز مجموعة من النقاشات داخل المجتمع؛ خصوصاً أن السلطات لم تتدخّل بعنف في كثير من الأحيان لتفريق المتظاهرين، وفي غمرة هذه الاحتجاجات ألقى العاهل المغربي الملك محمد السادس خطاباً مساء يوم الأربعاء 09 مارس 2011؛ طرح فيه تصوراً شاملاً للإصلاحات المختلفة التي ستباشرها الدولة، حيث أعلن عن إجراء تعديل دستوري عميق يدعم ترسيخ الديمقراطية،ودولة الحق والقانون؛ كما أكد مواصلة إصلاح النظام الجهوي، وقام في اليوم التالي بتعيين لجنة للسهر على تعديل الدستور، تضمّ في صفوفها مجموعة من الكفاءات، وطلب منها فتح نقاشات واسعة في هذا الصدد قبل أن ترفع إليه تقريرا حول الموضوع[2].

- **دوافعــه :**

على الرغم من الاختلافات بين الدول العربية من مشرقها إلى مغربها ، إلا أنه يمكن رصد مجموعة من الأسباب والدوافع المشتركة التي ساعدت في قيام الحراك العربي وتنقسم إلى :

أ- **الدوافع الداخلية للحراك العربي** : وهي عديدة ومختلفة فمنها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيديولوجية والتي يمكن إدراجها حسب أهميتها كما يلي :

---

[1]. ـــــــ ، ـــــــ ، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات،مرجع سابق ، ص 179 .

[2] ادريس لكريني ، " حركة 20 فبراير في المغرب ... السياق و الحصيلة" ، متحصل عليه من:https://bit.ly/32GtlpE ، تاريخ الاطلاع: 2020/02/26 الساعة 17:19.

- **أزمة البطالة و طفرة الشباب** : تعد نسبة الشباب هي الغالبة اجتماعيا في الدول العربية ، فقد وصلت نسبة الشباب بها مجتمعة إلى 30% من مجموع سكان العرب الذي تجاوز 200 مليون نسمة[1].

وتأتي نسب الشباب في الدول العربية للفئات العمرية ما بين 25 سنة و الثلاثين سنة كالآتي[2]:

مصر : 52.3% تونس : 42.2 %

ليبيا : 47.4 % الأردن : 54.5 %

سوريا : 54.2 % المغرب : 47.7 %

الجزائر : 47.5 %

و لكن تعاني هذه الفئة العمرية من مظاهر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي مما جعلها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له،وتعد البطالة الظاهرة الاجتماعية الأكثر تأثيرا على فئة الشباب العربي خصوصا في أوساط الشباب المتعلم والحاصل على تعليم عال[3].

- **التهميش الاقتصادي و الاجتماعي** : يعد تردي الأوضاع الاقتصادية من الأسباب العامة للثورات والانتفاضات الشعبية، وهو ما يطلق عليه بثورة الجياع كما حدثت في عدة دول من العالم وعانت الشعوب العربية من أوضاع اقتصادية صعبة،وتتلخص مظاهر هذا التردي في انتشار الفقر والفساد الإداري والمالي والرشوة على نطاق واسع،وارتفاع الأسعار مقابل تدني

[1] صباح كزيز ، مرجع سابق ، ص 90.

[2] وليد عبد الحي ،العالم العربي في 2013 الاتجاهات السياسية، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات السياسية و الأبحاث ، 2013 ، ص 02.

[3] دنيا شحاتة ، مريم وحيد ،" محركات التغيير في العالم العربي "،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 184 ، 2011 ، ص 11.

الأجور و دخل الفرد،بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع،و سياسة فرض الضرائب و الرسوم ، و سياسة الاحتكار و الاستيلاء على أراضي الدولة كذلك [1].

ونجد في دول الحراك العربي أن كل من ليبيا واليمن وسوريا من الدول الأكثر فسادا وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009،ويليها كل من مصر وتونس،ولذا فأثار الفساد لا تظهر في جانبها المادي وحسب وإنما تتعداه إلى الجوانب الاجتماعية وكذا الأخلاقية (الثقافية)،هذا ما أوجد أرضية خصبة للاحتجاجات نتيجة لانعدام العدالة ما بين الطبقات والفئات الاجتماعية والتهميش في كثير من الحالات بالإضافة إلى فشل سياسات النظام السياسي في معالجة هذه المشاكل هو السبب الدافع لقيام الحراك العربي.

- **الجمود السياسي و ظاهرة الفساد** : تشترك غالبية الدول العربية فيما يعرف بالجمود السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية بأشكالها الموسعة،وبالتالي غياب مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة واستفحال ظاهرة الفساد السياسي بكل معانيها وأنواعها،و محاولة القادة الزعماء والعرب في الدولة التي شهدت حراكا توريث الحكم،والتغييب المباشر للحق الدستوري لفئات الشعب ومشاركتهم في الحياة السياسية والمدنية،والإقصاء المباشر لكل التيارات المدنية والسياسية على حد سواء و إضفاء صبغة الزبونية على الفعل السياسي العربي،حيث أنه من يدفع أكثر يحكم أكثر وسيطرة أصحاب المال والأعمال على مقاليد ومفاتيح الحكم في الدول العربية واستغلال الثروات الطبيعية والمادية لتحقيق الرفاه الشخصي على الاجتماعي [2].

مما أدى ذلك إلى فقدان الأمل في تغيير أو تحسين للوضع السياسي في ظل غياب المسائلة و المحاسبة و المراقبة للقادة و الحكام السياسيين و القائمين على الحياة السياسية داخل الدولة ،

---

[1] إسلام نزيه سعيد أبو عون،" تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي" ،أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،(كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين) ، 2017 ، ص 39.

[2] سعد الدين ابراهيم ، "عوامل قيام الثورات العربية "، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد399 ، 2012 ، ص 132.

و اتخاذ آليات الاحتجاج و التظاهر كسبيل للتعبير عن الرفض القطعي لما تعيشه البلدان العربية ، وهو ما أدى إلى حدوث الحراك العربي 2011[1].

كما أن وجود وسائل الاتصال الحديثة كالمحطات الفضائية و الانترنت و الخلوي و الكاميرات الرقمية و غيرها كان لها الأثر الأكبر في كشف عورات الأنظمة الحاكمة في دول الربيع العربي ، و في انتشار الثورات و الاحتجاجات،حيث قامت تلك الوسائل بنقل الوقائع أولا بأول و بشكل مباشر في بعض الأحيان إلى العالم أجمع ، مما أثر في موقف كثير من الأطراف ، بل أسهم في تدخلها بشكل مباشر في دعم تلك الثورات و الضغط على تلك السلطات و فرض العقوبات عليها و حتى في النهاية إسقاطها ،بل إن تلك الوسائل قد أسهمت في فضح كذب تلك الأنظمة و تعريتها مما جعل بعضها يتنازل و يفر من المواجهة بعد أيام قليلة (في الحالتين التونسية و المصرية و اليمنية) و بعضها الآخر زاد إصرارا على المواجهة و قتل في النهاية (الحالة الليبية) و البعض الآخر لا زال يقاوم (الحالة السورية) و الحالات الأخرى لازالت في حالة تجاذب [2].

ب-الدوافع الخارجية للحراك العربي : إضافة إلى العوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الحراك العربي ، هناك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول الذي قام فيها الحراك.وحول مدى تأثير العوامل الخارجية ظهر اتجاهان رئيسيان :

* **الاتجاه الأول** : يرى أن الحراك العربي هو حدث داخلي محض لم يكن فيه أي دور خارجي و هو ما أكده العديد من المفكرين ، فمثلا تطرق الباحث " **علي سرحان** " في مقالته " **Is The ArabSpring In The ThirdWave Of Democratization , The Case Of Syria And Egypt** " ، أن الحراك العربي برز بفعل المصادر الداخلية (دور السكان الأصليون المنتفضون) لا من قبل تأثير العامل الخارجي ، لأن القوى الخارجية في أغلب الحالات

[1] كاظم الموسوي، زمن الغضب العربي:الثورات الشعبية الجديدة.ط2،[د . ب . ن]،[د . د . ن]، 2011 ،ص 140.

[2] ثائر مطلق عياصرة ، "العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات و الثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي2009-2011 "،مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 43 ، ملحق 4 ، 2016 ، ص1884.

تربطها علاقات متينة مع الأنظمة التسلطية في الدول العربية ، فمثلا إسرائيل كانت على علاقة جيدة مع الرئيس السابق **حسني مبارك** لأن هذا الأخير لم يعارض الهجمات والاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني على الرغم من الضغوطات الداخلية على الرئيس المصري (دور القوى المعارضة) ، كذلك الحال بالنسبة لفرنسا إذ كانت تحكمها علاقات تجارية في ميدان الطاقة مع ليبيا قبل بداية الثورة.

و لهذا فالحراك العربي قد برز نتيجة لمعارضة داخلية التي انتفضت ضد الحكام و أنظمتهم المتميزة بأنظمة الحزب الواحد كحالة سوريا أو الأنظمة العسكرية كحالة مصر في ظل حكم الرئيس **مبارك** عام 1981 ، و هذه الظروف مشابهة إلى حد كبير بظروف دول الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي كبولندا التي شهدت نظام الحزب الواحد ذو البنية العسكرية القوية[1].

* **الاتجاه الثاني** : يؤكد على تواجد دور خارجي مؤثر في تحريك الشارع العربي وإحداث تغيير فيه ، و برر أنصار هذا الاتجاه أفكارهم على أساس أن المعلومات المسربة من موقع ويكي ليكس **WikiLeaks** كانت بمثابة يد خارجية تكشف نسب الفساد الموجود في الدول العربية التي تشهد الحراك ، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي المباشر في ليبيا وإسقاط نظام "**القذافي**" وما انجر عنه من تدهور في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بغرض فرض سياسية استعمارية جديدة والاستحواذ على المورد المادي والنفطي الغنية به المنطقة ، وزيادة دور القوى الخارجية الكبرى فيها وإفشال أي نظرة تكاملية على مستوى إقليمي وباتجاه عربي ، و كنتيجة لذلك إن الدول الكبرى لم تقدم سياسة فعالة لحل الأزمة في ليبيا منذ انهيار نظام "**القذافي**" في عام 2011 ، و كذا تعدد أطراف الأزمة في سوريا و الدعوة إلى التقسيم و غياب الحوارات والمفاوضات القائمة على أساس حل النزاع بسبل سلمية و ما تشهده تونس من تدهور للوضع الاقتصادي ...

هذا ما دفع إلى بروز و تصاعد قوى خارجية و إقليمية بالمنطقة العربية و التي أصبحت لها يد خفية و مباشرة في تحريك الشارع العربي ، و هو ما تمثل في دور كل من تركيا و إيران و تأثيرها

[1] سهام زروال ، مرجع سابق ، ص ص ، 166-167.

على مجريات الأمور و الأوضاع العربية و تبني لكل منها سياسة مناهضة للغرب و بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على ذلك [1].

من خلال عرض الاتجاهين السابقين نصل إلى التأكيد على أن شروط الانفجار العربي كانت جاهزة ومتوافرة ، فكانت له أسبابه الواقعية و الموضوعية شكلت مقدمات مهدت لانفجار الوضع أو بالأحرى مثلت أعراض قيام الحراك ، وينبغي التأكيد على أن هذا الحراك لم يكن ناجما عن قرارات سياسية متخذة من عواصم غربية و إنما من عوامل سياسية و اقتصادية و اجتماعية محلية كان من الصعب التنبؤ بديناميته ، وهذا لا ينفي طبعا الدور الخارجي في احتواء هذا الحراك و توجيهه وخصوصا دور الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي من خلال محاولة التأثير في مجرياته و مساراته بغية أخذه إلى نهايات يبتغيها أو يرى فيها مصلحة له .

المطلب الثالث : المقاربات المفسرة للحراك العربي

تعددت المداخل المفسرة لظاهرة الحراك العربي و الثوري و كل مدخل حسب طبيعة تفسيره لهذه الظاهرة التي مرت على الدول العربية منذ بداية مطلع عام 2010.

* **المدخل النفسي** :و هو ينظر للصراع على أنه تعبير عن دوافع و نزعات الإنسان للمتصارع والتسلط. **ففرويد** يرى في الصراع فرصة لإرضاء مثل هذه النزعات،بينما يفسره **كينيث والتز** بأنه "سوء توجيه النزعات العدوانية".غير أن الافتراض بأن الإنسان أو أي جماعة تميل بطبيعة غرائزها إلى التصارع يجافي فكرة أن البيئة المحيطة تلعب دورا مطلقا أو مقيدا لتلك الرغبات.

فلا يمكن النظر إلى الصراعات الداخلية في دول الحراك العربي من الناحية النفسية علىأنها مجرد رغبة في التسلط،وإنما هي نتاج تأثيرات البيئة المحيطة،فلقد خلفت الأنظمة العربية البائدة مع طول بقائها ظواهر نفسية معقدة لدى المجتمعات العربية،مثل: الحرمان والظلم والإحباط وعدم إشباع الحاجات.. ومثل هذه الظواهر رافقت المجتمعات العربية في مراحلها الانتقالية بعد الثورات.

[1] دنيا شحاتة ، مريم وحيد، مرجع سابق، ص13.

- **الحرمان النسبي** :وهي من أشهر النظريات التي تفسر الصراعات داخل المجتمع . و يقصد بالحرمان النسبي،كما يشير " تيد جير " الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها. في حين أن شخصا آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور.إذن فالحرمان هو نسبي بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين ، هما التوقعات والإمكانيات فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي كالثورات، كما يمكن أن تنخفض التطلعات بعد المرور بكارثة في الوقت نفسه[1].

اللافت أن الحرمان النسبي كظاهرة ترتبط بالتغيير الاجتماعي ، قد يتحول إلى "حرمان معاكس"، أي منع الآخرين من الحصول على ما سبق أن حصلوا عليه ، (مثال حرمان رموز الأنظمة التسلطية من المشاركة في العملية السياسية كما في مصر و ليبيا و تونس).

- **الإحباط الجمعي** :إذ يرى" جيميس ديفيز" في نظريته أن الصراعات الداخلية تعبر عن حالة

إحباط جمعي في المجتمعات ، فهو تباين بين ما تريده الجماعة و تراه من حقها ، والواقع الفعلي فهو متغير وسيط يعقب الشعور بالحرمان ، و قد يؤدي إلى الصراعات ، و هناك عدالة توزيعية تتعلق بتوزيع عوائد التنمية . و الناس عادة يهتمون بالعدالة الإجرائية أكثر من التوزيعية (فإهانة الكرامة قد تلعب دورا حاسما كما حدث في مصر و تونس) عدم إشباع الاحتياجات الأساسية

و تفترض هذه النظرية التي تبناها **جالتون** أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية مادية (مأكل، مسكن) و غير مادية (حريات) يسعون إلى إشباعها،و أن الصراعات تنشأ عندما يجد الفرد أو الجماعة أنها لا تشبع،و أن آخرين يعوقون إشباعها[2].

تطورت تلك النظرية من الحاجات إلى إشباع الدوافع ، فالإنسان يسعى أولا إلى تحقيق حاجته الأساسية

(ثورة الفقراء). فإذا حقق هذه الاحتياجات الأساسية ، تظهر لديه دوافع للحصول على احتياجات أخرى ، مثل حقوقه السياسية ، فتظاهرات تونس ، و مصر ، و ليبيا ، و سوريا كانت تشير إلى

[1] أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية،القاهرة:الهيئة العامة للكتاب،1986،ص 07.

[2]Ted Gurr , Psychological Factors in Civil Violence ; World Politics , " Vol .20 ,No .2 , (Jan , 1968).pp 245.

ثمة دوافع تتعلق بالكرامة و الحريات ، تتجاوز الاحتياجات الأولية . كما أن استمرار تلك الشرائح في الصراع مع الأنظمة الجديدة يشير إلى احتياجات أخرى[1].

* **المدخل الاجتماعي** : وهو يمثل مدخلا أوسع لتفسير الصراعات الداخلية ، فهو يرتبط بالمحيط الاجتماعي للفرد أو الجماعة المتصارعة ، فذلك المحيط يتضمن عوامل أكثر شمولية في تفسير الصراعات ، كالقيم والإدراك ، والموارد ، والأصول العرقية ، والاجتماعية والاقتصادية و غيرها. و ينطلق هذا المدخل من أن الصراع يحدث نتيجة غياب الانسجام و التوازن و النظام و الإجماع في محيط اجتماعي معين ، أو تعبيرا عن مصالح ترتبط بأصول دينية أو أثنية أو أخطاء في الإدراكات المتبادلة داخل المجتمع .[2]

هناك تطورين محوريين في هذا المقترب،يساعدان على فهم النظريات المفسرة للصراعات الداخلية:

- تحول النظر للصراعات من أنها ظاهرة ضارة إلى إيجابية ، أي تساعد على التطور الاجتماعي ، و بالتالي فلم يعد مقبولا العودة لنظريات " القوة " التي ترى الصراع في أن القوي يسلب الضعيف ، إذ ظهرت نظريات من رحم البنائية الوظيفية ترى الصراع دليلا على حركية المجتمع و حيويته ، و أن الجمود مؤشر على القابلية للتفكك و الانفجار .
- تراجع الاعتماد على النظريات ذات البعد الواحد المفسر للصراعات ، و من أشهرها التحليل الطبقي لماركس. فالصراعات أضحت مصادرها متنوعة كالإدراك ، و القيم ، و الأصول العرقية ، أو الإثنية ، و الطبقية ، و الأيديولوجية ، و الاقتصادية ، و بالتالي فإدراك تلك المصادر يمكن من فهم الأوزان النسبية في الصراعات ، و أيها الأكثر حسما في نشوب الصراع . و ثمة تفسيرات لنشوب الصراعات في نظريات المدخل الاجتماعي ، تقترب من حالات الصراع في دول الحراك العربي ، و من أبرزها :

[1] هاشم رامي ،" من الكبت إلى التعجل : الأبعاد النفسية للتحولات الثورية في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 189 ، أبريل 2012، ص 29 .

[2] منير محمود بدوي ،" مفهوم الصراع :دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع" ،مجلة دراسات مستقبلية ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، العدد : الثالث ، يوليو 1997 ، ص ص 9-14.

♦ الصراع مصدره عضوية الفرد في جماعة دينية أو طبقية أو قبلية . و في هذا السياق تفترض "النظرية الأولية" أن المجتمع يتشكل من جماعات متلاصقة و متجاورة ، ترتبط بانتماءاتها الأولية، كاللغة، أو العرق ، أو النسب ، أو الدين . و ينشأ الصراع حينما تقوم إحدى الجماعات باحتكار مصادر القوة في المجتمع، و تبرر هذا الاحتكار بالانتماء الأولي للجماعة ، وهو ما يدفع للصراع مع الجماعات الأخرى.[1]

و يبدو أن ثمة علاقة نظرية بين اشتداد حدة الصراع و بروز الانتماء العضوي للجماعة ، فالانتماء للطائفة العلوية بات عاملا واضحا في الصراع السوري في مواجهة المعارضة ، بالرغم من أن تلك الطائفة لا تعبر قط عن هوية دينية ، بل شبكة من الامتيازات السياسية و الاقتصادية التي وجدت أنها مهددة بالثورة على نظام بشار الأسد.

"**فجورج كييه**" يلفت النظر إلى أن اندماج مفهوم الطبقة بفعل العولمة و التغلغل الرأسمالي في الخصائص المجتمعية و الثقافية يعقد من الصراعات [2].

♦ صراع على القوة و الموارد و السلطة ، فالجماعات المختلفة داخل المجتمع تسعى لإعادة تخصيص مصادر القوة و الموارد و السلطة عقب أي تغيير اجتماعي ، و هنا يفضي هذا التغيير إلى إعادة توزيع الموارد ، بحيث يستفيد البعض ، و يضار البعض الآخر.

♦ صراع يرتبط بالمدركات و الأيديولوجية . و في هذا السياق ثمة نظريات عديدة تفترض أن السلوك الصراعي نتيجة إدراك أحد أطرافه لخصومه أو لأعدائه بشكل لا يتوافق مع مصالحه . كما أن التناقض في الرؤى الأيديولوجية يجعل الصراع محتدما.و لعل جانبا من الصراعات التي خلفها الصعود الإسلامي مع التيارات الليبرالية واليسارية في مصر وتونس وليبيا أن كلا منهما يقدمان رؤية أيديولوجية مختلفة للحياة ، بما يجعل مصالحهما صراعية.

[1] John Paul Lederach, Building Peace ;Sustainable Reconciliation In Divided Societies. Washington,D.C;United States Institute Of Peace Press , 1997 , pp 23-27.

[2] George Klay Jr .Kieh and Ida Rousseau Mukenge , Zones of Conflict in Africa ; Theories and Cases , London ; Praeger Publishers , 2002 , pp 9-14.

* **مدخل الهوية** : وهو أحد المداخل المهمة للصراعات،فالهوية تعني للفرد أو الجماعة فهمنا لمن نحن،ومن الآخرون،وهي تتشكل من السمات المشتركة بين أعضاء الجماعة بما يميزها عن غيرها

وثمة مقاربات نظرية عديدة للهوية على أسس الجغرافيا ، العرق والثقافة والدين والطائفة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.فسكان الأرياف في تونس اكتسبوا هوية التهميش في مواجهة المركز في المدن الراقية بالعاصمة على مدى أكثر من خمسة عقود [1].

و ترتبط الهوية بتفسير الصراعات الداخلية ، عندما تفرز عددا من المتغيرات ، خاصة عقب أي تغير اجتماعي .

* **مدخل الاستبداد لـ : عبد الرحمان الكواكبي** : في كتابع بعنوان طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد و الذي أهداه في مقدمته للشباب "شباب الثورة" نشره في سنة 1901م ، يطرح الكواكبي مقاربة أو مدخلا أساسيا في محاولة منه لفهم الأسباب التي تجعل المجتمعات العربية تثور في وجه أنظمتها السياسية و ذلك من خلال تركيزه على ظاهرة مرضية هي الاستبداد السياسي من خلال ثلاث متغيرات أساسية أو عوامل مساعدة لبروز ظاهرة الاستبداد و هي الظلم و الفساد و الجهل بالارتكاز على فئة الباتريمونيالية أي الزبونية أو ما يسميه الكواكبي بـ: المتجمدين بالإضافة إلى ما تفرزه ظاهرة الاستبداد من مظاهر التخلف و الانحطاط في جميع المستويات و المجالات مما يدفع حسبه المجتمعات إلى محاولة التغيير بطريقة مرضية[2] .

من خلال إسقاط هذا المفهوم على الدول العربية و خاصة منها التي شهدت حراكا نجد تطابقا مع الشعارات التي كانت ترفع أثناء ذلك الحراك سواء مصر أو سوريا أو ليبيا (الطاغية،و المستبد) و من جهة أخرى مع خصائص المستبد و الاستبداد.

[1] أحمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات قضايا في الهوية الاجتماعية و تصنيف الذات، الكويت:شركة مطابع المجموعة الدولية، 2000 ، ص ص 25-28.

[2] عبد الرحمان الكواكبي،طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد، ط3، لبنان: دار النفائس، 2000، ص ص 37-39 .

المبحث الثاني : ماهية الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي هدفا أساسيا تسعى كل دول العالم إلى تحقيقه و المحافظة عليه ، و هذا نظرا لأهميته في الحياة العامة للأفراد من جهة و للنظم السياسية على اختلاف أنواعها من جهة أخرى ، إضافة إلى أنه أحد المعايير التي يحكم بها على شرعية النظام السياسي من عدمها ، لذلك فقد استحوذ موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من من المفكرين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي في اليونان القديمة ، واستمرار هذا الاهتمام حتى العصر الحديث بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرحلة الدراسة العلمية و المنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي ، حيث أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي ، بيد أنه يمكن الاعتماد على تعاريف بسيطة أو على تعاريف مركبة ، وهذا ما سنتطرق إليه .

المطلب الأول : تعريف الاستقرار السياسي

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار و صفته السياسي .

أولا : مفهوم الاستقرار

كلمة استقرار في اللغة العربية من استقرَ: يستقرُ،استقِر، استقراراً،الرجل بالمكان ثبت فيه وتمكن . وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر ، حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان ، أي قرار وثبوت ، كما يعرف " **الزمخشري** " القر بنفس المعنى ، حيث يقال إن فلانا رجل قراري أي أنه لا يبارح مكانه [1].

وفي حديث ابن مسعود رضي لله عنه : " قارو الصلاة " ، بمعنى القرار لا الوقار ، أي أُسْكُنُوا فيها ولا تتحركوا ولا تعبثوا [2].

قال تعالى : " يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع و إن الآخرة هي دار القرار " [3] ، بمعنى هي محل الإقامة ومنزل السكون و الاستقرار. وقوله تعالى أيضا : " الله الذي جعل لكم الأرض قرارا

---

[1] كريمة بقدي، "الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم سياسية و العلاقات دولية ،جامعة تلمسان)، 2012 ، ص 49.

[2] ابن منظور ، لسان العرب ، القاهرة : دار المعارف ، ج 41 ، 1981 ، ص ص 3579–3580.

[3] القرآن الكريم ، سورة غافر، الآية 39.

و السماء بناء ..." [1] ، أي قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم ، تتمكنون من حرثها وغرسها والبناء عليها وتسكنون فوقها .

وقد قال " الشوكاني " رحمه الله في تفسيره للآية : أمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا ...[2] القرار بمعنى المستقر أي دحاها وسواها بحيث يمكن الاستقرار عليها .

وقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى السكون والثبوت في القرآن الكريم في أكثر من آية،حيث قال الله تعالى : "**ولكم في الأرض مستقر و متاع إلى حين...**"[3]. أي مسكن و قرار،وقال تعالى :"**أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا و أحسن مقيلا ...**" [4]. ، أي مستقرهم الجنة و فيها راحتهم التامة .

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبوت سواء في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية ، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره القواميس الأجنبية للاستقرار .

إذ يعرف قاموس لاروس (LAROUSSE) الفرنسي صفة الاستقرار بأنها بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه ، أو وجود حالة من التوازن المستمر (Equilibre durable) ، و الواقع أن التعريف القائم على حالة التوازن المستمر يمكن أن يكون إلى حد كبير نقطة انطلاق لتعريف الاستقرار السياسي .[5]

ثانيا : مفهوم الاستقرار السياسي

يؤكد "**جان اريكلانسفانت** " (Jan-EriclaneSvante): أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي الذي هو بالأساس يرتكز على عنصرين :

- **النظام (اللفوضى)** :و الذي يعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

[1] القرآن الكريم ، سورة غافر ، الآية 64.

[2] القرآن الكريم ، سورة النمل ، الآية 63.

[3] القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 09.

[4] القرآن الكريم ، سورة الفرقان، الآية 24.

[5] كريمة بقدي، مرجع سابق ، ص 50.

- **الاستمرارية** :وتعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي ، بتدني مستوى اللا استمرارية في التطور السياسي ، وبغياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي .

وقد عيب على هذا التعريف أنه لا يبرر بصفة واضحة أن " النظام " و " الاستمرارية " مختلف من الناحية الاصطلاحية ، ففي صورة وجود قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي ، لا يمكن لأحد أن يفترض غياب العنف و القوة و الإكراه و القطيعة مع النظام [1].

أما " **ليجفارت**" فهو يحصر الاستقرار السياسي في أربعة عناصر :

الإبقاء على النظام ، النظام المدني ، المشروعية و الفاعلية [2].

إن ميزة هذا التعريف أنه يطرح إشكالية أساسية : " **هل إن خاصية الاستقرار محمولة على النظام أم على الديمقراطية ؟** " .

حسب البعض ، النظام الديمقراطي المستقر هو نظام سياسي مستقر لكنه ديمقراطي في الوقت نفسه [3]، أما عبارة " نظام ديمقراطي غير مستقر " يمكن أن تفهم بمعنى وجود نخب سياسية تتميز بفساد فكرها ، وبالتالي يجب التأكيد على التمييز الاصطلاحي بين حالة الاستقرار وحالة الديمقراطية ، صحيح أن إمكانية تزامن الحالتين تبقى واردة باعتبار أن الاستقرار يمكن أن يشكل خصوصية الاثنين : الديمقراطية والنظام السياسي ، غير أن ذلك لا يعني وجود علاقة حتمية بين الاثنين .

فأي استقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولهما تكون لها آثار استقرارية ، و ثانيهما آثار غير استقرارية ، بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل ،

---

[1] كريمة بقدي ، مرجع سابق ، ص ص 50-51.

[2] المرجع نفسه ، ص 51.

[3] ايريس جلوز ماير ، الانتخابات اليمينية الأولى في 1993 : ممارسة ديمقراطية و التحولات السياسية في اليمين1990-1994 ، أبو ظبي : مركز الدراسات الإستراتيجية ، 1994 ، ص 08.

و نتاجا لهذا كله فقد وجد الاختلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد تعريف موحد للاستقرار السياسي و اختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى آخر.

و يمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية كبرى في العلوم السياسية في دراسة الاستقرار السياسي ، حيث كل منها تتبع مفهوما معينا للاستقرار السياسي و هي :

1- المدرسة السلوكية : وفقا لهذه المدرسة،فإن الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي،والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم و طاعة القانون و الذي تحدث فيه التغيرات السياسية و الاجتماعية و تتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية و ليس نتيجة للعنف .

ومن هذا المفهوم المحدد للاستقرار السياسي نجد أنه لا يصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية ، و أن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب سياسية مدنية [1].

2-المدرسة البنائية الوظيفية :ترتكز على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات، وقد تناول "**غابريـا ل ألموند**" مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي،حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار و أن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها و أن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي و توازنه و استقراره دليل على حيويته [2].

1- **المدرسة النظمية** :تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي و حسب المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام و الإبقاء عليه ، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف و الأوضاع و المتغيرات الجديدة ، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات و الهياكل في المجتمع ، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة

[1] سالم القمودي ،سيكولوجية السلطة، ط2 . بيروت : مؤسسة الانتشار العربي ، 2000 ، ص 117.

[2] محمد شلبي، "الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند (دراسة مقارنة)"،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، العدد الأول، 2001 ، ص 52.

والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج ،وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة[1].

إذن فالمدرسة النظمية أو النسقية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل حيث نظرت إلى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء و الاستمرارية و قدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها و استمراريتها.

و من خلال آراء هذه المدارس الثلاث، يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه :"عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام."

كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا على أنه: "عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، و لجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب السياسية الدستورية في حل الصراع،وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام"[2].

كما يعرفه حسن موسى الصفار : "الاستقرار السياسي و الاجتماعي يعني وجود نظام مقبول قائم بين قوى الأمة و أطرافها و يقابل ذلك حالة الاضطراب ، حين تختل علاقة الأطرف مع بعضها فيقع بينها العداء و النزاع و الاحتراب (الحرب)[3].

وعلى النقيض من مفهوم الاستقرار السياسي نجد اللااستقرار السياسي الذي يمكن تعريفه بحالة من عدم الاستقرار أو حالة التغير السريع غير المحكوم وغير المنضبط،والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي إلى تناقض في الشرعية

وانخفاض في قدرات و أداء النظام ، وعليه فإن أنظمة الاستقرار السياسي هي الأنظمة التي تنتقل من حال لآخر في الحكم و الإدارة، في السياسة و الاقتصاد وفي الاجتماع و الثقافة[1].

---

[1] خالد حنفي علي ، "الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 153 ، جويلية 2003، ص 29.

[2] خالد حنفي علي ، مرجع سابق، ص 30.

[3] موسى الصفار،الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته ضماناته ، بيروت:الدار العربية للعلوم ، 2005 ، ص15.

ويقدم **حمدي عبد الرحمان حسن** تعريفا آخر لمفهوم عدم الاستقرار السياسي وهو: " عدم مقدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع،بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه،فالعنف حسب هذا التعريف إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهره[2].

و يمكن أن نستخلص من هذا كله أن الاستقرار السياسي هو غاية لا تتحقق إلا بتظافر جهود النظام السياسي و أفراد المجتمع على حد سواء، إضافة إلى أنه مفهوم قائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية و التنظيمية،فضلا عن مهارته في التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تصدر عنه،وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار منظم و سلمي .

المطلب الثاني : مؤشرات الاستقرار السياسي

هناك من يحدد مؤشرات الاستقرار السياسي انطلاقا من المفهوم المخالف،أي من خلال دراسة الاستقرار السياسي،وهذا نظرا لتعدد ظواهر عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول و ما تبعه من تدهور للمؤسسات وتناقص للسيادة بسبب التدخلات الأجنبية وعدم القدرة على مجابهة النزاعات والتوترات الداخلية،مما يضعنا في حالة تحليل لأسباب عدم الاستقرار السياسي أكثر من التفسير في طبيعة الاستقرار السياسي،والصف الآخر يبحث في ظاهرة الاستقرار السياسي من خلال دراسة تجربة معينة في دولة ما،وهو ما طرح العديد من التساؤلات والاختلافات حول تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي، و هناك العديد من المؤشرات التي تعرف بمؤشرات الاستقرار السياسي وقد طرحها الكاتب **رائد نايف حاج سليمان** كالآتي [3]:

---

[1] مليكة بوضياف ، "الحكم الراشد و الاستقرار السياسي"،مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد والاستقرار السياسي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، 2006 ، ص 04.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية،1988،ص5.

[3] محمد ضياء الدين محمد ،" الانشقاقات الحزبية و أثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الإسلامية القومية نموذجا" ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد : 75 ، ربيع 2016 ، ص 15.

1- **نمط انتقال السلطة في الدولة** : المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة ، فإذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فأن ذلك يعد مؤشرات حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي ، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي.

2- **شرعية النظام السياسي** : تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي،وهناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية،قانوني ، سياسي وديني، وفي الاتجاه السياسي نجد أن الشرعية السياسية هي تدبير السلطة الحاكمة من منطق الإدارة الجماعية،بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق،تظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية.

3- **قوة النظام السياسي و مقدرته على حماية المجتمع و سيادة الدولة** : تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي،لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع، وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظم القوية[1].

4- **محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية** :المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشراً للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب، ويعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي[2].

---

[1] رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤشراته"، الحوار المتمدن،العدد: 2592 ، 2009/03/21. متحصل عليه من :https://bit.ly/2YLA5kX تاريخ الاطلاع:06-03-2020 الساعة 13:36.

[2] رائد نايف حاج سليمان ، نفس المرجع .

5- **الاستقرار البرلماني** :إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب. ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

أ- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ب- حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

6- **الديمقراطية و تدعيم المشاركة السياسية** :تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية. بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية[1].

7- **غياب العنف و اختفاء الحروب الأهلية و الحركات الانفصالية و التمردات** : إن العنف السياسي هو التغير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الجد هامة على ظاهرة الاستقرار السياسي .

ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه"الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية."

والعنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجهة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه، إما الحركات الانفصالية و التمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع[2].

8 - الوحدة الوطنية و اختفاء الولاءات التحتية (الأولية): إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة

[1] مصطفى عبد الجواد محمود ،الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي،القاهرة : دار الفكر العربي ، 1996 ، ص 88.

[2] مصطفى عبد الجواد محمود ،نفس المرجع ، ص89.

التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف بالتعددية الاجتماعية ، و في هذا التعامل هناك نمطين : نمط يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة، نمط ثاني يتعامل مع الأقلية في منطق المساواة في الحقوق و الواجبات.

فالنمط الأول يبرز غالبا الولاءات غير الوطنية أو ما يعرف بالولاءات التحتية و بالتالي تظهر المطالب بالاستقلال أو الحكم الذاتي كما حدث في العراق ، أما النمط الثاني فتؤدي إلى تمكين الولاء للوطن و إعلاء الهوية الوطنية على الهويات غير الوطنية [1].

9- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام : ينظر للاستقرار السياسي على أنه مؤشر عام لنجاح السياسات الاقتصادية للنظم السياسية و ذلك الذي يرضي المجتمع فيكون النظام السياسي مستقرا فإنه يوجه سياسته الاقتصادية نحو أهداف التنمية و هذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة و رفاهية الأفراد تخلق نوعا من الطمأنينة و الرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

10- قلة تدفق الهجرة الداخلية و الخارجية : إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي و الخارجي يمكن إجمالها بالوضع الأمني و الاقتصادي ، و كلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم استقرار سياسي ، و بالعكس كلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود

الاستقرار السياسي ، وقد تخلق ظاهرة الهجرة عدم الاستقرار حتى بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين[2].

ويمكن الحديث عن مؤشرات الاستقرار السياسي غالبا انطلاقا من المفهوم المعاكس،أي عدم الاستقرار السياسي وذلك من خلال أحداث المظاهرات والشغب والأزمات السياسية الداخلية و المعارضة الموجهة ضد مؤسسات النظام، وذلك نتيجة أحداث طارئة أو حالات تولد أزمات مفاجئة، كارتفاع الأسعار والبطالة وزيادة الفقر،أو جراء قرارات عامة لا تتوافق مع المتطلبات العامة لأفراد المجتمع.

[1] محمد ضياء الدين محمد ، مرجع سابق ، ص 26.

[2] رائد نايف حاج سليمان ، مرجع سابق.

المطلب الثالث : معيقات الاستقرار السياسي

على اعتبار أن الاستقرار السياسي يعد بمثابة الهدف الأسمى لكل نظام سياسي سواء في الحقب التاريخية القديمة أو الحديثة ، بل أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي و دولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي و الدولي ، و لما له من تأثير على كيان و مستقبل المجتمع الدولي و الاستقرار الدولي[1].

غير أن هناك مجموعة من العوامل المهددة التي تحول دون تحقيق هذا الاستقرار السياسي المنشود،لذلك فإننا عندما نتحدث عن الاستقرار السياسي يتوجب علينا أن نتحدث عن عدم الاستقرار السياسي الذي يشير إلى عدم قدرة النظام السياسي على إحداث تغييرات وتحولات في إطار النظام القائم من خلال استحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالقيام بهذه التحولات ونتائجها، إضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى تغيرات جذرية و مفاجئة تقضي على نظام قائم و تمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته و قيمه و رموزه و مؤسساته[2].

وذلك يظهر جليا من خلال وجود علاقة وثيقة بين عدة متغيرات و ظاهرة الاستقرار السياسي ،

إذ أن هذه العلاقة ذات طبيعة محايدة ، فقد تكون هذه المتغيرات مصدرا للاستقرار السياسي ، كما يمكن أن تكون سببا لعدم الاستقرار السياسي ، و يمكن القول أن هذه المتغيرات في ظل ظروف و أوضاع أخرى عاملا من عوامل عدم الاستقرار السياسي .

فالنظام السياسي يصاب بحالة من الخلل بسبب ضعف أحد مكوناته أو بسبب لجوئه إلى سلوك يتعارض مع ميول الجمهور و رغباته مما يؤدي إلى تناقص شرعيته ، هذه الشرعية التي تفترض وجود اتفاق واسع بين ما يطلبه الجمهور وما تقوم به السلطات الحاكمة من أداء الوظائف الموكلة

[1] هشام محمود الأقداحي ، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية،الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009،ص19.

[2] كريمة عبد الرحيم حسن ،أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث : مشكلات وتجارب التنمية ،بغداد : دار الحكمة ، 1990 ، ص ص 68-69.

إليها ، و في حالة عدم وجود هذا التوافق فإن الرأي يختلف و يظهر التباعد و عدم الانسجام ، و هذا ما يدل على وجود حالة من عدم الرضا و عدم الاستقرار في المجتمع[1].

كما أن عجز النظام السياسي أو الحكومة على أداء وظائفها بفعالية و كفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين ، و يتعرض النظام إلى الاختلال و بعجز عن جلب المساندة و الموارد و الدعم الضروري لبقائه و استمراره.

إلى جانب ذلك يمكن أن يختل الاستقرار السياسي بسبب تغير مطالب أو مصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه، و تغير القيم السائدة مما يؤدي إلى احتمال ممارسات النظام القمعية ، أو تركز السلطة في يد نخبة حاكمة تضيف قاعدتها لتستأثر بكل موارد النظام .

حيث أن ممارسة القمع هذه من قبل السلطة الحاكمة سيحدث على المدى البعيد عدم استقرار سياسي [2]، حسب رأي **نيفين عبد المنعم مسعد** ، و برأيها أيضا أنه لو تحقق هذا الاستقرار في ظل هذه الممارسات لفترة طويلة نسبيا ، فإن ذلك لن يستمر على المدى البعيد ، لأن منع عدم الاستقرار من قبل السلطة الحاكمة بفعل القمع لن يدوم ، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي[3].

من جهة أخرى فإن من أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي الإحساس بالحرمان الذي يمثل مصدرا للإحباط و عدم الرضا و الغضب فهو من شأنه أن يشكل فرصا للعنف الجماعي ، حيث أن الجماهير قد تلجأن إلى العنف إذا وجدت ما يبرره ، و قد ربط الباحث العربي الدكتور **فاروق يوسف** بين الحرمان الاقتصادي و عدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع ، وهو يعني بالحرمان

[1] وليد خالد أحمد حسين،"إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية،العدد،13، 2007،ص ص 190-197.

[2] كريمة بقدي ، مرجع سابق، ص61.

[3] نيفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق ، ص10.

الاقتصادي عدم تيسر حصول جماعة أو جماعات معينة من أفراد المجتمع على المنافع و الموارد الاقتصادية في الوقت الذي يتيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات[1].

في معنى أن أفراد المجتمع يشعرون بالحرمان الاقتصادي، إما لأن الموارد المتاحة لهم غير كافية أو لأن ما يتاح لغيرهم من الموارد لا يتاح لهم، فسوء توزيع الموارد (عدم العدالة في التوزيع) قد يكون من شأنه أن يمثل تهديدا للاستقرار السياسي داخل المجتمع في كثير من الأحيان.

و في المقابل ، و في نطاق تأثير العوامل الاقتصادية على الاستقرار السياسي تأتي دراسة **الآن ريتشاردز (A.Ritchards)** بعنوان "الجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط" و هي تعكس العلاقة الوثيقة بين مجالي الاقتصاد و السياسة في تحليل الظواهر

الاجتماعية ، فهو يقول بأن عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة ليس حدثا عرضيا و إنما هو ظاهرة مزمنة ، و في هذا السياق يركز **الآن ريتشاردز** في دراسته على ثلاث جذور هي:

البطالة ، و غياب الأمن الغذائي و نقص الأموال المتاحة للاستثمار ، و هي تصب في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وما يرتبط به من تدهور لمتوسط دخل الفرد[2].

غير أنه و حسب رأي بعض المفكرين و المحللين فإن عوامل خارجية تسبب عدم الاستقرار السياسي في كثير من الأحيان ، ومن بينها التدخلات الدولية المباشرة و غير المباشرة في شؤون الدولة المستضعفة وفقا للتطورات الدولية ، و الذي يترتب عنه في معظم الأحيان إجراء تغييرات سياسية في أوضاع هذه الدول ، فعلى سبيل المثال تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات في دولة أخرى على تهديد الاستقرار السياسي فيها من خلال إحدى أشكال العنف ، فوجود تدخلات مع وجود تناقضات داخلية سيحدث عنفا يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي ، كما أن تغيرات

[1] عبد الله ثناء فؤاد ،الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل و الصراع ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص 353.

[2] أحمد وهبان ،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية :رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث،القاهرة : الدار الجامعية ،2003، ص ص 64-65.

البيئة الدولية مثل السباق نحو التسلح يساهم في عدم استقرار النظم المعتدلة ، فتأخذ المستويات الاجتماعية و الاقتصادية للشعوب و الانهيار بسبب ذلك[1].

غير أن هذه العوامل التي ذكرناها قد لا تصلح لأن تكون وحدها إطارا لتفسير ظواهر عدم الاستقرار السياسي ، و القول بذلك لا يعني على الإطلاق التقليل من شأن هذه المقومات و لكنه يعني أنه من الضروري وضعها في السياق الاجتماعي والتاريخي الأوسع بما يتضمنه من عوامل داخلية (بنائية و ذاتية) و عوامل إقليمية و دولية على اعتبار أن لها تأثيرات مباشرة و غير مباشرة على أي نظام سياسي و التي من شأنها أن تحدد حالته ما بين الاستقرار أو أللاستقرار.

ورغم كل هذه العوامل و العراقيل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي و غيرها من العوامل فإن ما يهمنا في هذه الدراسة هو تقدير أثر العوامل الاقتصادية التي أصبحت في كثير من الدول تحدي يهدد الاستقرار السياسي ، خاصة في دول الحراك العربي ، فهي أحد أهم أسباب عدم الاستقرار ولا يظهر لنا ذلك إلا من خلال دراسة خصوصية طرح كل من التحديات الاقتصادية و الاستقرار في دول الحراك العربي كوحدة دراسة حتى تظهر لنا العلاقة التأثيرية بينهما .

المبحث الثالث : الحراك العربي بين التحديات الاقتصادية و أللاستقرار السياسي

تعد قضية الاستقرار السياسي في دول الحراك العربي أحد أبرز الإشكاليات السياسية التي تشغل بال الأكاديميين و صناع القرار في المنطقة منذ الربيع العربي أوائل عام 2011 فبالرغم من أن الثورات التي تعد أحد أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي لم تندلع في كل الدول العربية ، إلا أنها كانت كاشفة لمدى هشاشة الاستقرار السياسي في معظم هذه الدول ، و من هنا برزت أهمية البحث في التحديات الاقتصادية و إمكانية إعادة الاستقرار في دول الحراك العربي.

[1] كريمة بقدي ، مرجع سابق، ص64.

المطلب الأول : تشخيص التحديات الاقتصادية (Economic Challenges)

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه يصلح أن يكون شاملا لمفهوم التحديات،حيث أن هناك العديد من التعريفات المقدمة لهذا المفهوم،و يرجع ذلك إلى اختلاف نظرة كل باحث،ومن أهم هذه التعريفات:

– التحدي هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو عدم وجوده تهديدا وإضعافا،أو تشويها ،كليا أو جزئيا، دائما كان أو مؤقتا،لوجود وضع آخر يراد به الثبات والقوة والاستمرار "فمثلا التحدي الثقافي يمثل تهديدا أو خطرا أو إضعافا أو تشويها،لوضع أو منظومة ثقافية معينة،فيصح أن يطلق عليه لهذا السبب **التحدي الثقافي**"[1].

– و هناك تعريف آخر للتحديات مفاده أن " التحديات هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية[2].

و لكن نوعية التحديات هي التي تحدد حجم الخطر التي تتعرض له هذه الدولة أو ذاك المجتمع فبعض التحديات تهدد كيان الدولة أو المجتمع في الصميم،بحيث يكون تأثير التحدي شاملا و ليس ذا بعد واحدا،وهنا لابد أن تكون المواجهة شاملة،أي تكون المواجهة بحجم التحديات وإلا فإن النتيجة سوف تكون اكتساحا شاملا ، و تتخذ التحديات عدة أشكال أهمها :

التحديـــات الاقتصـادية ،التحديـات المعلومـاتية ، التحديـاتالثقـافية ، التحديات الاجتماعية التحديـــات الـــبيئيـــة ، التحديـــات التكنولوجيـــة.

خلاصة القول يمكن تعريف التحديات الاقتصادية بأنها : تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق اقتصادية أو ذات بعد اقتصادي نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية وتشكل تهديدا أو خطرا على مستقبل النمو والتنمية الاقتصادية بالدولة.

---

[1] زكرياء داوود ، "الأمة الإسلامية والتحديات المعاصرة"، مقال منشور على الموقع : https://bit.ly/3hGd3mS ، تاريخ الاطلاع : 20-03-2020 الساعة 18:39 .

[2] أنيس فتحى،الإمارات إلى أين ..استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عاماً، أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2005، ص ص 15-17.

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية في دول الحراك العربي

تتعرض الاقتصادات الوطنية في مراحل التغيير السياسي،لاضطرابات هيكلية نتيجة لحالة انعدام اليقين، وتعثر عملية إعادة بناء نظم الحكم، ووضع أسس مستقرة وراسخة للنظام الجديد. وتتزايد أهمية هذه القضية في منطقة الشرق الأوسط نظرًا لارتباط الثورات العربية بمطالب اقتصادية دفعت المواطنين إلى الخروج للشارع، وهو ما يجعل الرضاء السياسي يرتبط بصورة أساسية بكيفية التعامل مع التحديات الاقتصادية لمراحل الانتقال السياسي[1].

و ضمن هذا السياق تعرض الدراسة عدد من التحديات الاقتصادية التي رافقت التحولات السياسية في دول الربيع العربي :

***ارتفاع حجم الديون الخارجية** :أدتموجات الربيع العربي، وما تبعها من ثورات مضادة، إلى حالة من الإرباك الاقتصادي، حيث الفترات الانتقالية التي أدارها العسكر أو الحكومات المؤقتة في كل من مصر وتونس، أو الحروب المسلحة التي شهدتها (ليبيا، سوريا، اليمن). أدت هذه الأحداث إلى تعميق أزمة المديونية بدول الربيع العربي، إما باتباع سياسات اقتصادية خاطئة، أو تكلفة الحروب التي أدت إلى تدمير البنى الأساسية وعمليات القتل والنزوح والتهجير[2].

تطور الدين العام بدول الحراك العربي

القيمة بالمليار دولار

الدولة	2007			2017		
	داخلي	خارجي	إجمالي	داخلي	خارجي	إجمالي
تونس	7.4	20.1	27.5	8.6	28	36.6
مصر	111.5	32.8	144.3	268.9	82.8	351.7
سوريا	8.8	5.1	13.9	6.8	4.65	11.45
اليمن	1.7	5.8	7.5	19.7	6.3	26

[1] ريم سليم، "كيف يمكن إدارة الاقتصاد خلال مراحل الانتقال السياسي" ، متحصل عليه من:https://bit.ly/3bhFKEf، تاريخ الاطلاع 2020/03/21 الساعة 18:42.

[2] عبد الحافظ الصاوي،" المديونية بالدول العربية .. الأسباب و الدلالات"،متحصل عليه من: https://bit.ly/2DgwrYP، تاريخ الاطلاع 2020/03/28 الساعة 15:52.

المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قاعدة بيانات البنك الدولي ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني : https://bit.ly/2G5ukYH .

وتتصدر مصر الدول العربية من حيث قيمة المديونية العامة من بين دول الربيع العربي، تليها تونس ثم اليمن[1].

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي لجمهورية مصر العربية من 32 مليار دولار عام 2007 إلى 33 مليار دولار عام 2009 ، فيما بلغ في عام 2010 نحو 34.9 مليار دولار أمريكي ،و استنادا لأحدث تقرير صدر عن البنك المركزي المصري فقد سجل الدين الخارجي زيادة بنحو 335.4 مليون دولار أمريكي ليصل إجمالي الدين الخارجي إلى 34.7 مليار دولار أمريكي نهاية شهر سبتمبر 2012، و هو أعلى مستوى من الديون المستحقة على مصر في تاريخها .

و تظهر هذه الأرقام جانبا من أعباء الاقتصاد المصري و التي تفاقمت بعد ثورة يناير 2011 جراء حالة الجمود التي شلت كافة قطاعات الاقتصاد المصري[2].

أما تونس فقد أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية **يوسف الشاهد** على أن نسبة التداين الخارجي ارتفعت بنحو 62 في المائة منذ ثورة 2011. وكان حجم الدين الخارجي لتونس في 2010 عند مستوى 13.4 مليار دولار ، بيد أنه سرعان ما ارتفع إلى 21.3 مليار دولار في 2014 مع نسق تصاعدي في 2015 / 2016.

ونظرا لارتفاع حجم الديون وبالمقابل لم تتحسن الصادرات بالكيفية التي تواكب المنحى التصاعدي للاقتراض فقد أشار البنك الدولي أن حجم الدين الخارجي في تونس ارتفع بـ 178.1 % في مقارنة بحجم الصادرات وذلك في العام 2017 بينما بلغ في العام 2016 نسبة 160.9 % بينما انخفض الاحتياطي إلى 18.2 % من مجموع الديون بعد أن كان 21.1 %. هذه المؤشرات التي من المؤكد أنها لن تظل كما هي عليه في العام 2018 باعتبار التراجع المسجل في الاحتياطي من

[1] عمر كامل حسن،النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة " دراسة مستقبلية "،عمان: دار الخليج للنشر و التوزيع،2020، ص ص 189-190.

[2] جامعة الدول العربية ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011 ، ص388.

العملة الصعبة وضعف حجم الصادرات مقارنة بالواردات، وتتوقع الحكومة أن يصل الدين الخارجي في العام المقبل وفق قانون المالية 2019 نحو 71.7% . [1]

أما بالنسبة لليمن فقد انتهجت الحكومات اليمنية المتعاقبة خلال العقدين الأخيرين نهج الاقتراض غير محسوب العواقب، وذلك لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، ووصل إجمالي الدين العام خارجيا وداخليا إلى أكثر من 25.6 مليار دولار عام 2017.

ووفقا لتقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية صادر من مجموعة البنك الدولي في شتاء 2019، فقد بلغت نسبة إجمالي الدين العام 94% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، كما يؤكد التقرير ذاته أن الدين الخارجي لليمن بلغ خلال الفترة نفسها 4.742 تريليونات ريال بما يساوي نحو 9.5 مليارات دولار بحساب "خمسمائة ريال تساوي دولارا واحدا".[2]

كما كشف مصرف ليبيا المركزي قي طرابلس بموقع الرسمي على الانترنيت ، أن الدين العام في ليبيا وصل حدا خطيرا زاد عن 71 مليار دينار ليبي أي نحو 52 مليار دولار أمريكي حتى نهاية أكتوبر 2017 ، و أضاف المصرف أن ذلك عدا حوالي 20 مليار دينار تم صرفها من قبل المصرف المركزي ، إضافة إلى عجز مستمر في ميزان المدفوعات منذ عام 2013 إلى الآن.

***انخفاض معدلات النمو** :شهدت معدلات النمو بالعملات الوطنية و بالأسعار الثابتة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً حادا في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، وعقب اندلاع ثورات الربيع العربي زادت حالة التراجع الاقتصادي،لا سيما في ظل نجاح موجة الثورات المضادة، والتحول نحو حالات من الاقتتال في بعض البلدان، مما ساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، ففي اليمن يقدر بأن الناتج بالأسعار الثابتة قد انكمش في عام 2015 بحوالي 28.1 %،وفي ليبيا انكمش أيضا إذ بلغ حوالي 64 %، كما تأثر الناتج سلبا في تونس

[1] شراز الرحالي ،" الدين الخارجي في تونس" ،جريدة المغرب ،متحصل عليه من: https://bit.ly/3hRj1Sc، تاريخ الاطلاع : 2020/03/23 ، الساعة 14:55.

[2] محمد عبد المالك ،" حرب و فساد .. كيف أغرقت حكومات اليمن الاقتصاد بالديون"،شبكة الجزيرة الإعلامية، متحصل عليه من: https://bit.ly/3lyHLkc ، تاريخ الاطلاع : 2020/03/23 الساعة 15:23.

نتيجة الأوضاع الداخلية التي أثرت بشكل كبير على قطاع السياحة الذي يمثل أحد ركائز الاقتصاد التونسي، وهو ما أدى إلى استقرار معدل النمو بالأسعار الثابتة عند مستوى منخفض بلغ 2.3 %عام 2015. في المقابل تحسنت معدلات النمو بالأسعار الثابتة في مصر ، بفضل الأداء الجيد لقطاع الخدمات الحكومية و قطاع التشييد و البناء[1]، و كما هو مبين في الجدول الآتي :

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالعملات الوطنية و بالأسعار الثابتة لدول الربيع العربي 2014-2015

الدول	2014	2015
تونس	2.3	2.3
ليبيا	-24.0	-6.4
مصر	2.2	4.2
اليمن	-0.2	-28.1
سوريا	-	-

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد العربي،**التقرير العربي الموحد 2016**،ص 36.

***ارتفاع معدلات التضخم** :الذي يقصد به التغيير في القدرة الشرائية لدى المستهلكين و حسب الخبير الاقتصادي **الحافظ الصاوي** ، الذي اعتبر أن التضخم من المعضلات الاقتصادية التي تواجه دول الحراك العربي ، إذ قدرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات معدلات التضخم في العالم العربي بنحو 09 بالمائة عام 2011 ، و قد تزامنت هذه الظاهرة مع ارتفاع نسبة البطالة[2] .

كما سجلت معدلات التضخم أقصاها في اليمن وبنسق تصاعدي بلغ 9.9 %عام 2012 ليصل إلى 30.0 في المائة عام 2015 بسبب الظروف الداخلية و توقف سلاسل إمداد السلع الغذائية.

[1] عمر كامل حسن، مرجع سابق ، ص 191.

[2] سهام زروال ،مرجع سابق ، ص 251.

كما كان التضخم مرتفعا في مصر و بشكل تصاعدي أيضا بلغ 71 في المائة عام 2012 ، 9.5 في المائة عام 2013 ، و 10.1 في المائة عام 2014 ، و 15.4 في المائة عام 2015، نتيجة تخفيض الجنيه المصري أمام الدولار و بدء رفع الدعم عن الوقود ، و بعض السلع الغذائية.

كما سجلت ليبيا و تونس ارتفاعا في معدلات التضخم ، نتيجة انقطاع شبكات إمداد السلع الأساسية متأثرة بالظروف التي تشهدها[1].

معدل التضخم في دول الربيع العربي : 2012-2015 (نسب مئوية)

الدول	2012	2013	2014	2015
اليمن	9.9	11.0	8.2	30.0
مصر	7.1	9.5	10.1	15.4
لسبيا	6.1	2.6	2.8	8.0
تونس	5.1	5.8	4.9	4.9
سوريا	–	–	–	–

المصدر :قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**،ص39.

***ارتفاع مؤشر البطالة :** شهدت بلدان الحراك العربي تباطؤ اقتصاديا و انخفاضا في مستويات التشغيل و ظهور الكثير من الطاقات العاطلة خلال الفترة 2012/2011 ، وقد أشارت دراسات مؤتمر الأمم المتحدة بالمغرب فى فبراير 2013 إلى أن معدلات البطالة وصلت إلى مستويات حرجة، حيث بلغت فى مصر 12.6%، وفى تونس 17.6% والمغرب 8.1%، ووصلت إلى 26% فى ليبيا. رغم أن هذه البيانات لا تعبر عن معدلات البطالة الحقيقية فى تلك المجتمعات، ناهيك عن معدلات البطالة المرتفعة فى صفوف الشباب المتعلم[2].

[1] عمر كامل حسن، مرجع سابق ، ص ص 192-193.

[2] عمراني كربوسة،"مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011"، مجلة الفكر،العدد:11،2014، ص 240.

و في هذا الشأن يرى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية **(The Council of ArabEconomicUnity -CAEU)**، **محمد الربيع** أن ثورات الربيع العربي في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وسورية، خلفت خسائر اقتصادية تجاوزت أكثر من 100 مليار دولار جراء انخفاض الصادرات والإنتاج، مضيفا إن البطالة في الوطن العربي تجاوزت 18 %، وهي أحد التحديات الاقتصادية المهمة التي تستدعي الوقوف عندها ومعالجتها بجدية لأن معظمها من الشباب وخريجي الجامعات،وتزيد نسبة البطالة وسط خريجي الجامعات العربية على 17 مليون عاطل عن العمل[1].

نلاحظ مما سبق أن جميع التحديات الاقتصادية بما فيها الديون الخارجية والبطالة وتراجع معدلات النمو،إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم تؤثر بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار السياسي،حيث توجد علاقة سلبية بين هذه التحديات والاستقرار السياسي،فعندما تكون معدلات البطالة والتضخم مرتفعة يلجأ الأفراد إلى أعمال العنف والجريمة لسد حاجاتهم وهذا يزعزع الاستقرار السياسي، و العكس يحدث،وكلما كان هناك استقرار سياسي كان هناك حرية اقتصادية ورضا من قبل الأفراد عن السلطة الحاكمة.

المطلب الثالث: الانعكاسات الناجمة عن التحديات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي

ما يتبقى هو أن رد فعل الحكومات الانتقالية تجاه الأوضاع الاقتصادية المتردية محكوم بعوامل ثلاثة: عامل الزمن والوقت، الذي يمكن أن يمنحه المواطن للحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية، وتحقيق مطالب الثورة. العامل الثاني يتعلق بضعف مؤسسات الدولة التي تقوم على تنفيذ عملية التحول والانتقال إلى الوضع الجديد سياسيا واقتصاديا، أما العامل الثالث فيتعلق بقلة الموارد المالية المتوافرة لتمويل مرحلة التحول الحرجة بسبب فقد الموارد نتيجة للفساد المالي والإداري وتفاقم حجم الديون الخارجية والمحلية، التي تمثل فقدا لمقدرات المواطنين والأجيال القادمة.

[1] محمد عبد الظاهر ، "ثورات الربيع العربي ترفع معدلات البطالة إلى 15 مليون شخص "، متحصل عليه من: https://bit.ly/32LsXGx، تاريخ الاطلاع : 2020/03/22 ، الساعة 18:30.

فمن المتوقع في المدى القصير، أن المبادرات المحلية في مصر وتونس والدول الأخرى ما بعد الثورة، ستقودها التوجهات الشعبية، وهذا سيمثل أهم التحديات التي تستدعي سياسات عامة تواجه التضخم وزيادة الدعم والإنفاق الحكوميين والبطالة، في ظل العجز الحكومي وسياسة السوق الحرة.

كذلك فإن الثورة التونسية والثورة المصرية وكل دول "الربيع العربي" لن تنجح إلا بإنجاح الاقتصاد، لأنه لا حرية ولا كرامة بدون ضمان العيش الكريم، من خلال مورد رزق يضمن دخلا للمواطن وفرصة عمل حقيقية وسلعة في متناول يديه، فـ"الربيع العربي" يعيش الآن في مرحلة اقتصاد يقوم على استعادة الاستثمار، ووضع حلول سريعة للمشكلات التي ترتب عليها الثورات، خاصة ما يرتبط بالإنسان عصب النمو والتنمية الاقتصادية.

ولذلك فإن الحكومات يجب أن تعمل بسياسات للشعوب أولا، ومستقبل الأجيال القادمة، وذلك من خلال توفير فرص العمل وتنشيط القطاعات المنتجة محليا، ودعم القدرة على المنافسة، وهذا يتطلب مزيدا من المشروعات خاصة الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تستوعب جيوش البطالة في هذه البلدان. علاوة على ذلك، فإن دول "الربيع العربي" أغلبها دول تعتمد على قطاع السياحة، وهو القطاع الذي تأثر كثيرا، وحقق خسائر كبيرة لم تشمل فقط البلدان التي هزتها رياح التغيير، بل طالت تلك التي ظلت بعيدة عن تغيير الأنظمة.. وشملت الخسائر مصر وتونس اليمن وسوريا، إضافة إلى دول أخرى لم تستطع أن تنأى بنفسها عن التأثر بما يجري في جوارها كلبنان، والمغرب والأردن وهي دول تشكل السياحة العربية والخارجية إليها مصدراً رئيسا للدخل القومي، ومصدر دخل لأعداد ضخمة من العاملين فى هذا الحقل من الشعوب.

وخلاصة القول إن أبرز المتغيرات التي أوصلت الشعوب العربية إلى الاحتجاجات والانتفاضات ثم الثورة، هو الواقع الاقتصادي والاجتماعي الرديء، الذي خلفته ممارسات الأنظمة الحاكمة، على امتداد عقود طويلة، وأدى إلى تفاقم مظاهر البطالة والفقر والفساد والتخلف، وتراكم الغضب والضغوط النفسية وكبت الحريات وانتهك إنسانية المواطن.

وكذلك تنامي الشعور الشعبي بوجود فجوة بين طبقتين من المجتمع الواحد وتهميش الطبقة الفقيرة. ولا يمكن تجاهل الأسباب الخارجية، التي حدثت من بعض الدول التي حاولت تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي كانت بتأثير مباشر من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منذ

ثمانينات القرن الماضي والتي لم تؤت ثمارها، وأصبحت دائما غير مكتملة في العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق، تبقى احتمالات نمو اقتصاديات دول "الربيع العربي" قوية، إذا ما علمنا أن هذه الدول لديها طاقات بشرية شابة، تمكنها من تحقيق أهداف التنمية الشاملة والتغلب على التحديات التي تراكمت قبل الثورات أو كنتيجة لها، والأمر يتطلب تحرير اقتصاديات "الربيع العربي" وإطلاق روح المبادرات الفردية لدى الشباب وتوفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية. والتحدي الأكبر الذي يواجه هذه التحولات السياسية والاقتصادية، يبدو جلياً في توافر درجة الوعي بأهمية التعاون الاقتصادي الحقيقي، واستهداف البناء الديمقراطي الحقيقي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن العنصر البشري في كل المجتمعات يمثل عصب التنمية والنهوض، فإذا صلح صلحت الأمم، وصلاح الأمم لا يأتي إلا بالعدل الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على كل مظاهر الفساد. فدول "الربيع العربي" أمامها تحديات جسام، ولكنها لا تتوانى عن تحقيق أهداف وطموحات شعوب ثارت من أجل الكرامة، وصاحت لطلب الخبز، ولا يمكن تحقيق ذلك، إلا بتجرد الحكام من الدوافع والطموحات الشخصية، والعمل من أجل الشعوب التي عانت طويلاً[1].

[1] أحمد حلمي عبد اللطيف ،"اقتصاديات دول الربيع العربي ...الواقع و الآفاق"، متحصل عليه من:https://bit.ly/32EOekY ، تاريخ الاطلاع : 2020/03/30 الساعة 17:25.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال الفصل الأول للدراسة الذي يتناول التأصيل المفاهيمي لكل من الحراك العربي والاستقرار السياسي وكذلك تأثر الاستقرار السياسي في دول الحراك العربي بالتحديات الاقتصادية.

- أنه جاءت الكثير من المفاهيم و التعريفات لمصطلح الحراك العربي في حين أن المرجعية

التاريخية له من بيئة غربية غير عربية ، لكن الصفة العربية طغت على معنى الحراك ، لاسيما ما امتاز به من خصائص و اختلافات عن حراك المجتمع الغربي ، فالسمة البارزة في الحراك العربي أنه من صيغة شعبية و من تحريك شبابي يمتلك القدرات التعليمية و الاختلافات الجيلية، و ما ميزه أيضا الانتقال من صفته الشعبية إلى صفته السياسية حدد خلفياته و طبيعته.

- هناك علاقة وطيدة بين الحراك العربي كمفهوم و بين المصطلحات و المفاهيم الأخرى المتعلقة به نذكر منها : الربيع العربي ، الثورة ، الإصلاح ، الحركة الاحتجاجية .. إلا أن مصطلح الحركات الاحتجاجية يعتبر من أقرب المفاهيم إلى الحراك العربي من خلال النظر في المرتكزات التي يستند إليها مفهوم الحركات الاحتجاجية .
- أما فيما يخص الاستقرار السياسي فهو بالأساس يرتكز على عنصري النظام و الاستمرارية ، كما أنه يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولهما تكون لها أثار استقرارية و أخرى غير استقرارية . و أن أي نظام سياسي يتوقف على مدى انسجامه و تفاعله مع البيئة التي يوجد فيها ، و تتمثل هذه المقومات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.
- أما بالنسبة للتحديات الاقتصادية نعني بها جملة العراقيل و الصعوبات التي واجهت دول الحراك العربي أثناء مسيرة التغيير نحو مأسسة الحياة الاقتصادية و توطين الفعل الديمقراطي و السعي نحو بناء أنظمة ديمقراطية جديدة أفرز حالة من الارتباك و الترهل في بنية اقتصاديات دول الحراك التي تعاني أصلا من أزمات حادة ، على اعتبار أن العوامل الاقتصادية كانت هي الصورة البارزة في المشهد الاحتجاجي العربي و تشكل عنصرا مركزيا في التحولات السياسية ، مما يجعلها تقف وراء تعثر تحقيق الاستقرار السياسي بالمنطقة.

الفصل الثاني :انعكاسات التحديات الاقتصادية للحراك على الاستقرار السياسي في تونس 2010-2019

لقد عرفت تونس منذ استقلالها رئيسين للبلاد وصلا إلى السلطة بشكل غير ديمقراطي ، و تميزا بالدكتاتورية و قمع الحركات السياسية ، ما ولد أزمة شرعية أدت بطبيعة الحال إلى عدم استقرار سياسي بسبب سوء الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية ، هذا ما جعل البلاد تواجه العديد من الاشتباكات و المظاهرات بسبب تردي الأوضاع المعيشية للأفراد داخل البلاد .

لكن حادثة "البوعزيزي" كانت النقطة التي غيرت المسار السياسي في تونس ، فخرج العديد في مظاهرات منددة بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المزرية مطالبة بتحسين الظروف المعيشية ، إلى أن تحولت هذه المطالب إلى مطالب سياسية داعية إلى سقوط نظام "بن علي" الذي فقد شرعيته ، وراغبة في بناء مؤسسات أكثر شرعية و ديمقراطية ، تفتح المجال للحريات السياسية و المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي في تونس .

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية ، الأول خاص بطبيعة النظام السياسي منذ فترة حكم بورقيبة ، إلى غاية نظام بن علي (1956-2010)ثم لتطرق إلى النظام السياسي بعد الحراك العربي ، أما الثاني فيخص معوقات مسار الحراك في تونس ، وسيتم التطرق فيه على المستوى الداخلي و الخارجي ، أما الثالث فسنتناول فيه طبيعة و انعكاسات التحديات الاقتصادية للحراك على الاستقرار السياسي في تونس في ظل المرحلة الانتقالية و السيناريوهات المستقبلية على ضوء التحديات الاقتصادية .

المبحث الأول : السياق التاريخي للنظام السياسي في تونس

تقع تونس* في أقصى شمال القارة الإفريقية على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، تبعد مسافة 140 كلم على مضيق صقلية ، يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال و الشرق ، ومن الجنوب ليبيا ، و غربا الجزائر . حصلت على استقلالها من فرنسا في 20 مارس 1956، كما أعلن فيها النظام الجمهوري في 25 جويلية1957 ، و أنشئ الدستور عام 1959.[1]

مر النظام السياسي التونسي بعدة مراحل ساهمت في تغيير مواقع القوى السياسية داخل النظام ، و كذلك في طبيعة الخارطة السياسية ، فلقد كان إنهاء عقود من الحكم الفرنسي منعطفا أساسيا في تاريخ تونس ، لتعيش مرحلة جديدة بقيادة الحبيب بورقيبة تميزت بغياب المقاومة السياسية و التحديث العلماني و التنمية الاجتماعية اللامتوازية، في ظل سيطرة واسعة على الدين كادت تعصف بحرب أهلية في البلاد ، إلى أن قام بن علي بانقلاب سلمي على بورقيبة و تولى السلطة بعنوان الديمقراطية لكن كان محتواها البوليسية ، وهو ما جعل الثورة التونسية تتقد من تعبئة ذاتية للمواطنين سنة 2010.

المطلب الأول : النظام السياسي التونسي قبل الحراك

أولا : النظام السياسي التونسي في فترة حكم بورقيبة 1956-1987

نالت تونس استقلالها في 20 مارس 1957 ، و ذلك بعد نضال طويل ضد الحكم الاستعماري باتحاد تيارين قويين داخل حركة الاستقلال التونسية هما : التيار العلماني بقيادة الحبيب بورقيبة والتيار الإسلامي بقيادة بن يوسف صالح .

قرر المجلس التأسيسي التونسي في 25 جويلية 1957 إلغاء الملكية بالإجماع و إعلان الجمهورية ، و قد جاء إعلان الجمهورية بعد عام و نصف من إعلان الاستقلال ، لتتكرس هيمنة الزعيم

*عُرفت تونس قديما باسم (ترشين)، فلما حكم فيها المسلمون ، و أحدثوا البنيان ، واستحدثوا البساتين ، سميت باسم تونس ، و هي كلمة بربرية معناها البرزخ . وقد توالت على الأراضي التونسية حضارات متعددة ، بربرية ، فينيقية ، رومانية وعربية إسلامية و مازالت لهذه الحضارات بقايا عمرانية متعددة و بصمات ثقافية، للمزيد أنظر راغب السرجاني ،قصة تونس من البداية إلى ثورة الياسمين 2011 ، القاهرة : دار الأقلام للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 7.

[1] محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب ، الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير، القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 ، ص 277.

الحبيب بورقيبة و حزبه – الحزب الحر الدستوري الجديد – على الحياة السياسية و أركان الدولة ، و ذلك بعد نفي صاحب التيار الإسلامي بن يوسف و اغتياله في بدايات سنوات الاستقلال[1].

بعد إعلان قيام النظام الجمهوري من طرف المجلس القومي التأسيسي التونسي عام 1957 ، كُلَف "الحبيب بورقيبة" برئاسة الدولة ريثما يدخل الدستور حيز التنفيذ ، ووقع الإعلان عن هذا الدستور يوم 01 جوان 1959، ثم جرت أول انتخابات تشريعية و رئاسية في تاريخ تونس المستقلة يوم 08 نوفمبر 1959،وفاز فيها كما كان متوقعا قائمات "الجبهة القومية"،وانتخب "بورقيبة" رئيسا للجمهورية [2] .

و على الرغم من أن الفصل 39 من دستور 1959 أتاح لرئيس الجمهورية أن يترشح مرتين متتاليتين ، إلا أن" بورقيبة " و بعد أن استنفذ دوراته القانونية أعلن نفسه رئيسا مدى الحياة ، بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في 18 مارس 1975 ، حيث امتدت فترة رئاسته حتى عام 1987 بعد قيام " زين العابدين بن علي " – مدير الأمن آنذاك – بتنحيته من منصبه.

تميزت فترة " الحبيب بورقيبة " التي امتدت من 1956 إلى غاية 1987 باستيراد الحداثة الغربية الجاهزة و تطبيقها في تونس ، حيث كان يرى في النموذج الغربي المثال الذي يجب أن يُحتذى به من أجل بناء دولة عصرية وتحديث المجتمع التونسي ، فسعى إلى تمتين العلاقة مع " فرنسا الأم" كما كان يصفها ، وبالتالي الانسلاخ عن كل ما هو عربي وإسلامي. فلقد صرح بذلك قائلا : " إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية ،وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب و بصورة أخص فرنسا ،وأن مرسيليا أقرب إلينا من بغداد أو دمشق أو القاهرة ،و أن اجتياز البحر المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية"[3].

و بذلك فقد بدأ " بورقيبة " منذ أيام من حكمه الأولى بإظهار وجهه الحقيقي المتمثل في حبه لفرنسا و افتتانه بالحضارة و الثقافة الغربية ، و انبهاره بمبادئ الثورة الفرنسية و بشخصية " شارل

---

[1] الهادي التيمومي ، تونس 1956-1987 ، تونس : دار محمد علي للنشر ، 2006 ، ص 23.

[2] المرجع نفسه ، ص 25 .

[3] سالم لبيض ،" قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي – مثال تونس (1957-1987)" في مؤلف ابتسام الكتبي و آخرون ،الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص ص 201-202.

ديغول " Charles de Gaulle " ، وولعه بـ " مصطفى كمال أتاتورك " و الذي كان يعتبره مثله الأعلى و قدوته في الحياة[1].

لقد قامت التجربة " البورقيبية " التي صاغت نسق النظام السياسي التونسي المعاصر على ركائز ثلاث هي :أولا هيمنة " الحزب الحر الدستوري " الذي ارتبط بحركة التحرير الوطنية منذ تأسيسه عام 1920 و قاد البلاد إلى الاستقلال. و ثانيا الزعامة الأبوية التي تُرجمت دستوريا بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار ، و ثالثا الإيديولوجيا التحديثية العلمانية المستندة إلى تركة الحركة الإصلاحية التونسية والمتمحورة حول النهوض بالتعليم و"تحرير" المرأة[2].

وعليه فقد مثلت الدولة في هذه المرحلة أداة التغيير الرئيسية في المجتمع ، فقد أنجزت بتزامن المهمات التالية[3] :

- بناء مؤسسات السيادة الوطنية .
- خلق المؤسسات الضرورية لتحديث المجتمع ، و إضفاء الشكل الرأسمالي العصري على الهياكل الاقتصادية ما قبل الرأسمالية ، و إرساء الهياكل و التشريعات التي تمكّن البرجوازية من القيام بدورها.
- التعويل على البرجوازية المحلية للقيام بدورها التنموي .

و سعى بورقيبة إلى تجسيد ذلك في ثلاث مجالات أساسية ، المجال السياسي و المجال الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي .

1- المجال السياسي : شكل الإصلاح السياسي جانبا مهما من اهتمامات النخبة السياسية في تونس آنذاك بقيادة "الزعيم بورقيبة" حيث بدأت تلك الإصلاحات بالإعلان عن دستور الجمهورية التونسية المستقلة 01 جوان 1959 ، من أجل تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم آنذاك "الحزب الحر الدستوري الجديد" ، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن دستور 1959 منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة ، وهنا نلمس تأثير " الحبيب بورقيبة "

[1] راغب السرجاني ، مرجع سابق ، ص 38 .

[2] السيد ولد أباه ،الثورات العربية الجديدة :المسار و المصير، بيروت : جداول للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 17.

[3] الهادي التيمومي ، مرجع سابق ، 21.

الذي كان يصر على وجود رئيس له صلاحيات واسعة على رأس دولة مركزية [1]. و تضمن دستور 1959 قواعد إرساء النظام السياسي التونسي حيث اعبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي يقوم على ثلاث سلطات سياسية هي :

أ – السلطة التشريعية : حيث يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب و مجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء [2]، وقد تضمن الدستور طرق عمل و اختصاصات هذه السلطة في مجموعة من المواد ، و هي محصورة ما بين المادة 18 إلى غاية المادة 36.

ب – السلطة التنفيذية : يمارس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول [3] ، و تضمن دستور 1959 اختصاصات هذه السلطة في المواد من 38 إلى غاية 36.

جـ – السلطة القضائية : حدد دستور 1959 ، صلاحياتها و اختصاصاتها في المواد من 64 إلى غاية 67.

كرس دستور 1959 بشكل مطلق النظام الرئاسي ، حيث منح لرئيس الدولة صلاحيات و سلطات واسعة بدون منازع ، وعلى صعيد آخر هو زعيم الحزب الحاكم ، وبسرعة فرض نظام الحزب الواحد نفسه في إطار تعددية شكلية ، أي أن الدستور يسمح بتعدد الأحزاب لكن يخضع اعتماد أي حزب لموافقة الحزب الحاكم ، مما كرَس الأحادية الحزبية واقعيا [4].

لقد كان " بورقيبة " يرى بأن الدولة ليست حيادية ولا يجب أن تكون كذلك ، بل هي آلة صراع حادة و فتاكة ، لتحطيم الأعداء و خلخلة مواقعهم الآمنة و التقليدية داخل المجتمع [5] ، و عليه فقد أظهر شراسة جديدة في مواجهة خصومه السياسيين ، حتى ولو كانوا رفاقه في الكفاح ، فاستغل الدولة ليُجهز على المؤسسة الزيتونية التي كانت سندا لخصمه " صالح بن يوسف " و طارد من عُرفوا بـ " اليوسفيين " ، فقتل واعتقل العديد منهم حتى اغتال " صالح بن يوسف "

---

[1] الهادي التيمومي ، المرجع نفسه ، ص 25.

[2] دستور الجمهورية التونسية ، صدر بمقتضى القانون عدد 57 لسنة 1959 ، مؤرخ في أول جوان 1959، المادة 18.

[3] المرجع نفسه ، المادة 37.

[4] Paul Balta ,Le grand Maghreb : des indépendances à L'an 2000.Alger : édition Laphonic,1999,p60.

[5] سعيد الصافي ، بورقيبة سيرة شبه محرمة ، ط4 ، تونس : منشورات عرابيا–الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2011 ، ص 227.

نفسه ، كما استغل محاولة الانقلاب التي استهدفته عام 1962 ليجمد " الحزب الشيوعي " ويعطل كل الصحف المعارضة و المستقلة [1] .

وعلى صعيد الإدارة ، فمنذ البداية ومنذ أن كان " بورقيبة " رئيسا للوزراء عمد في جوان 1956 ، أي بعد الاستقلال بثلاثة أشهر فقط ، إلى إلغاء مهمات" القيَاد " والمراقبين المدنيين ، واستبدلهم بمحافظين أو ولاة تابعين مباشرة للجهاز التنفيذي لوزارة الداخلية ،وبذلك اختفى من " جمهورية بورقيبة " ما يقارب 750 شيخا (عمدة) فيما ظهرت تشكيلة جديدة من البلديات (100 بلدية)[2].

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد قامت الدولة الناشئة بالانخراط في منظمة الأمم المتحدة يوم 12 نوفمبر 1956 ، كما قامت بربط علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من البلدان العربية والإفريقية و الآسيوية ، و كان لـ"بورقيبة " موقف مثير للجدل من القضية الفلسطينية ، إذ كان مقتنعا بأنه يستحيل على العرب تدمير إسرائيل لأنها تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية بل و كل العالم الغربي[3] .

2- المجال الاجتماعي والثقافي : بادرت الدولة منذ الأيام الأولى للاستقلال بتطبيق برنامج اتسم بالكثير من الجرأة لتحديث الحياة الاجتماعية و الثقافية ، بهدف تنمية الموارد البشرية للبلاد .[4] فـ"بورقيبة" الذي كان في بداية نضاله من بين المتحمسين و المدافعين عن مقومات الشعب التونسي و المتمثلة أساسا في الإسلام و اللغة العربية ، و التي كان يرى فيها أهم مكونات الهوية الوطنية ، و التي يعتبر الحفاظ عليها جزءا من الكفاح ضد المستعمر ، دافع عن تلك المقومات ، و أجَل الإفصاح عن قناعته الثقافية المعادية للإسلام و العروبة ، تفاديا لأي خلاف قد يعرقا مشروعه السياسي المتمثل في قيادة الشعب التونسي و تحديثه ، ذلك أن "بورقيبة" الذي حارب الاستعمار الغربي لم يكن أبدا معاديا للمعتقدات و الأفكار الغربية ،

[1] راغب السرجاني ،مرجع سابق ، ص 39.

[2] سعيد الصافي ،مرجع سابق ، ص 227.

[3] الهادي تيمومي ، مرجع سابق ، ص ص 26-27.

[4] الهادي تيمومي ، مرجع سابق ، ص 36.

فالعقلانية و الحداثة و التقدم كلها مفاهيم اخترقت شخصية "بورقيبة" و باتت راسخة لديه كمنهج لصناعة مجتمع حديث [1].

3- المجال الاقتصادي : عملت السلطة الجديدة على تكوين حكومة برجوازية متألفة من العناصر " الدستورية " التي زكّت الاختيارات الأساسية للنظام السياسي الجديد ، و بذلك دعمت السلطة النفوذ الاقتصادية للبرجوازية الكبيرة الفلاحية و الصناعية و التجارية ، بواسطة مجموعة من الإجراءات التي تكرّس هيمنة الطبقة البرجوازية [2].

و سعت الدولة التونسية في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال إلى ضمان الاستقلال النقدي ، و "تونسة" الجهاز البنكي و الحد من التبعية الاقتصادية بصفة عامة . حيث سارعت دولة الاستقلال إلى تأمين القطاعات الحيوية بين عامي 1956-1960 (الموانئ ، إنتاج الماء و توزيعه ، الكهرباء و الغاز ، السكك الحديدية) ، كما استرجعت جزءا مهما من القطاع المنجمي عن طريق شراء الأسهم ، ثم قررت أن تستقل نقديا بعد إلغاء فرنسا إعانتها المالية بداية من 1957 ، حيث تم إحداث البنك المركزي التونسي في 19 سبتمبر 1958 ، و تم خلق وحدة نقدية هي الدينار بدل الفرنك في 18 أكتوبر 1958 ، كما انخرطت تونس في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير يوم 14 أفريل1985 [3] .

لقد نجح " بورقيبة " إلى حد بعيد في تحديث المجتمع التونسي في مختلف المجالات ، كما استطاع اكتساب الشرعية التاريخية رغم السلبيات الكثيرة التي طبعت المنهج الذي سار عليه ، فخلال المرحلة الممتدة بين عامي 1957 و 1959 تم احتكار السلطة من طرف نخبة صغيرة ، و تحييد المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية ، و تمكن " الحزب الدستوري " – الذي أصبح يُدعى " الحزب الدستوري الاشتراكي " منذ سنة 1964 – بفضل رصيده التاريخي ، تمكن

[1] سعيد الصافي ،مرجع سابق ، ص 226.

[2] Jean Poncet ,La Tunisie à La recherche de son Avenir : indépendance ou néocolonialisme ? . paris : édition, sociales , 1974 , p 30

[3] الهادي تيمومي ، مرجع سابق ، ص ص 32-33.

من تعبئة الناس واستيعاب الصراعات ، وتحييد أغلب أشكال المعارضة وعلى رأسها المعارضة الشيوعية[1].

فبناء الدولة الحديثة وفق النمط " البورقيبي " تطلب في البداية تكميم أفواه المجتمع بصفة عامة و المجتمع السياسي بصفة خاصة ، حيث كان " بورقيبة " يرى أنه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة ، خاصة بعد صراعه " الدموي " مع " اليوسفيين "و الذي خرج منه منتصرا بعد اغتيال" صالح بن يوسف " في ألمانيا سنة 1961 ، فبسط نفوذه على كامل البلاد ، و بالتالي قضى على التعددية السياسية و تبنى تجربة الحزب الواحد ، ثم أسس الأحادية الحزبية في مؤتمر " بنزرت " 1964[2] .

و رغم رفعه شعار الاشتراكية إلا أن الحزب ظل محتفظا بمبدأ الأحادية الحزبية ، و تدرج شيئا فشيئا إلى التوحيد بين النظام السياسي (الحزب) و الرئيس ، وفي سبتمبر من عام 1974 انتخب المؤتمر التاسع للحزب " بورقيبة " رئيسا مدى الحياة ، و عين هذا الأخير مكتبا سياسيا يتكون من 20 عضو ، ضم 14 وزيرا دلالة على الرغبة في تقوية العلاقة بين الحزب و الحكومة ، تم تعديل الدستور سنة 1975 لتعزيز صلاحيات الرئيس [3].

ولكن بعد مرور حوالي ثلاثة عشر سنة على مؤتمر " بنزرت " ، اضطر " بورقيبة " تحت وطأة ضغوط داخلية أبرزها أحداث " قفصة " 1980 إلى إجراء بعض الإصلاحات السياسية ، بدءا بتولي " محمد مزالي " رئاسة الحكومة و إطلاق إجراءات عفو و إطلاق سراح المعتقلين ، مع بعض الانفتاح تجاه تأسيس أحزاب سياسية معارضة ، و تماشيا مع رغبة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي حملت لواء نشر الديمقراطية في العالم ، ثم تم إقرار التعددية السياسية في مؤتمر " الحزب الاشتراكي الدستوري " في أفريل 1981.

إلا أن إقرار التعددية الحزبية جاء مشروطا بتخلي الأحزاب في برامجها عن العنف و التعصب الديني وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية إيديولوجيا أو ماديا ، كما وضع " بورقيبة " شرطا

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي ،المجتمع و الدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص 108.

[2] محمد كرو ،خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية ، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 2014 ، ص 314.

[3] Paul Balta ,Op.Cit , p 69.

آخر و هو ضرورة حصول الحزب على 5 % على الأقل في الانتخابات التشريعية لنفس العام (1981) ، و عليه فقد كانت تلك الشروط وسيلة لتفريغ التعددية الحزبية من محتواها ، حيث أدى ذلك إلى اقتصاد الأحزاب المشاركة في الانتخابات ، وهو ما أهلَ " الحزب الاشتراكي الدستوري " إلى الحصول على إجمالي مقاعد البرلمان ، بالائتلاف مع " الإتحاد العام التونسي للشغل ".

لقد شهدت سنوات الثمانينات حالة من الضعف إن لم نقل الانهيار التي كان يعيشها النظام السياسي التونسي ، و انعكس ذلك في جملة أزمات عصفت بالمجتمع آنذاك ، تمثَل أبرزها في مظاهرات 03 جانفي 1984 ، و التي قامت بسبب ارتفاع أسعار الخبز ، و عُرفت بـ"ثورة الخبز" والتي تعامل معها النظام آنذاك بقبضة من الحديد، وراح ضحيتها المئات من المواطنين[1].

وتزامن مع ذلك تدهور الحالة الصحية للرئيس الأسبق " الحبيب بورقيبة " ، و التي لم تسمح له بمزاولة نشاطه السياسي ، فقام رئيس وزرائه آنذاك " زين العابدين " بن علي " بعزله مستندا إلى تقرير طبي أثبتت عجزه ، و هذا حسبما جاءت به المادة 57 من الدستور ، و التي تنص على أن " لرئيس مجلس النواب تولي مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته ، أو في حالة العجز التام " ، و اعتمادا على ذلك قام " زين العابدين بن علي " بانقلاب سلمي في 07 نوفمبر 1987 [2].

على الرغم من أهمية الانجازات التي حققها " بورقيبة " إلا أن بعض الباحثين و المعارضين السياسيين يعتبرون أن الإصلاح الذي تم في عهده كان فوقيا ، باعتبار أنه لم يكن إفرازا طبيعيا صادقت عليه المؤسسات الشعبية و الدستورية ، بل كان عبر الدولة المهيمنة ، لذلك يعتبر هؤلاء أن عملية التحديث كانت نسبية ، في حين يرى آخرون أن " بورقيبة " كان المسئول الأول عن عدم تجسيد الديمقراطية في تونس . فالديمقراطية لم تكن من ضمن أولويات برنامجه الإصلاحي ،

[1] " الحبيب بورقيبة " ، متحصل عليه من: https://bit.ly/3jwFjck ، تاريخ الاطلاع 2020/05/08، الساعة 18:31.

[2] وائل أنور بندق،موسوعة الدساتير و الأنظمة السياسية العربية ،المجلد الثاني، مصر: دار الفكر الجامعي، 2004 ، ص 156.

إذ انصب اهتمامه على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وهو بذلك لا يختلف عن بقية زعماء العالم الثالث الذين خيَروا التضحية بالديمقراطية لصالح التنمية [1]

ثانيا : النظام السياسي التونسي في فترة حكم بن علي 1987-2010

تولى رئيس الوزراء الجنرال " زين العابدين بن علي " زمام السلطة في تونس يوم 07 نوفمبر 1987 ، بعد إزاحته لـ " المجاهد الأكبر " " الحبيب بورقيبة " إثر انقلاب أبيض ، مستندا فيه على تقرير طبي أثبت به عدم قدرة " بورقيبة " على تسيير البلاد .

و أعلن " زين العابدين بن علي " في بيان السابع من نوفمبر أنه قرر استلام السلطة لأن الشعب التونسي" ... بلغ من الوعي و النضج ما يسمح لكل أبنائه و فئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه ، في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها ، و يوفر أسباب الديمقراطية المسئولة ، على أساس سيادة الشعب كما نص عليها الدستور ... (و أن الشعب) جدير بحياة سياسية متطورة و منظمة ، تعتمد بحق تعددية الأحزاب السياسية و المنظمات الشعبية " (راجع بيان 07 نوفمبر) (الملحق رقم 01).

لقد كان لبيان السابع من نوفمبر وقع السحر على التونسيين ، فبالرغم من أن الرئيس السابق " بن علي " لم يكن رجلا سياسيا ، كما أنه لم يكن يملك ذلك الرصيد النضالي ، و لا الثقافة الواسعة المزدوجة التي كان يحوزها " بورقيبة " ، إلا أن انقلابه عليه قوبل بفرحة عارمة ، نظرا لتعهد " بن علي " لشعبه بإلغاء الرئاسة مدى الحياة ، و فتح باب الحريات السياسية ، و الدفاع عن حقوق الإنسان.

حيث ركز النظام الجديد على بناء شرعيته على اتجاهين رئيسيين ، تمثل الاتجاه الأول في اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة على طريق تخفيف الضغوط و القيود السياسية المفروضة على عمل القوى السياسية ، و التخفيف من حالة الاحتقان السياسي التي وصلت إليها البلاد في السنوات

[1] عبد اللطيف الحناشي ، "نخبة الاستقلال المغاربية و المسألة الديمقراطية –الحبيب بورقيبة أنموذجا "، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 29 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011 ، ص 29.

الأخيرة من حكم " بورقيبة "، أما الاتجاه الثاني فتمثل في العمل على بناء حالة من التوافق الوطني حول طبيعة المرحلة التي مر بها النظام السياسي و أولويات تلك المرحلة [1].

و تمثلت أبرز الإجراءات التي اتخذها " بن علي " في ما يلي :[2]

- إلغاء الرئاسة مدى الحياة و تعويضها بدورتين رئاسيتين ، كل دورة مدتها خمس سنوات .
- إلغاء الخلافة الآلية التي يتمتع بها الوزير الأول .
- إلغاء محكمة أمن الدولة و إلغاء خطة الوكيل العام للجمهورية .
- السماح لرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان و الاتحاد العام لطلبة تونس و الاتحاد العام التونسي بالعمل بحرية .
- إصدار قانون حول التعددية السياسية يوم 29 أفريل 1988.
- توقيع " ميثاق وطني " يوم 07 نوفمبر 1988 مع سبعة أحزاب من بينها " حركة الاتجاه الإسلامي " و خمس و عشرين منظمة مهنية و اجتماعية ، اتفقت بموجبه على جملة من الإصلاحات التي يجب أن تحكم العملية السياسية بتونس .

لا شك في أن " بن علي " نجح في تمرير صورتين داخلية و خارجية شكلتا " الأسطورتين المؤسستين" لما أطلق عليه الرئيس الفرنسي الأسبق " جاك شيراك "Jacques Chirac

" المعجزة التونسية "، صورة رجل البناء و التحديث الذي أدخل تونس في نادي البلدان الجنوبية ذات التجارب التنموية الناجحة ، و صورة الحاكم المستنير الذي بنى واحة الاستقرار والاعتدال في منطقة مهددة بالتطرف و الفوضى [3]. حيث أظهرت كل تلك الإجراءات " بن علي " بمظهر الرئيس الديمقراطي ، الذي سيقود تونس إلى مستقبل ملؤه الحرية و العدالة و الديمقراطية.

---

[1] أحمد منيسي و آخرون ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004 ، ص 177 .

[2] الهادي تيمومي ،خدعة الاستبداد الناعم في تونس – 23 سنة من حكم بن علي ، ط2 ، تونس : دار محمد علي للنشر ، 2013 ، ص ص 39-40 .

[3] السيد ولد أباه ، مرجع سابق ، ص ص 19-20.

غبر أن انتخابات 1989 أظهرت عكس ذلك ، ففي أفريل 1989 قامت أول انتخابات تشريعية في عهد " زين العابدين بن علي " ، و فاز فيها الحزب الحاكم بـ 80.7 % من مجموع الأصوات ، 141 مقعدا في البرلمان من أصل 189 مقعدا[1] . حيث تنافس في تلك الانتخابات ست أحزاب ، وهي " التجمع الدستوري الديمقراطي " – المحتفظ بالأغلبية في مجلس النواب منذ ثلاثين عاما – ، و " حركة الديمقراطيين و الاشتراكيين " ، و " التجمع الاشتراكي التقدمي " و " حزب الوحدة الشعبية " ، و " اتحاد الديمقراطيين " ، و " الحزب الاشتراكي " .

لقد كشفت الانتخابات التشريعية لسنة 1989 عن القوى الإسلامية ممثلة في " حركة النهضة " بالأساس ، تمثل التهديد الحقيقي للنظام الجديد ، الأمر الذي دفع بـ " بن علي " إلى التركيز بداية التسعينات على التخلص من هذا التيار و تحجيمه ، و قد اتبع في هذا الإطار آليتين ، فالأولى هي تأسيس نوع من التحالف مع القوى الحزبية و السياسية العلمانية ضد القوى الإسلامية ، و الثانية تمثلت في توجيه سلسلة من الضربات الأمنية إلى رموز و قواعد هذه القوى [2].

ففي عام 1991 أعطى " بن علي " الإذن لأجهزة الأمن بالقبض على أبناء الحركة الإسلامية الذين كان يبلغ عددهم حوالي ثمانية آلاف شخص ، و في أوت 1992 حكمت محكمة عسكرية على 256 قياديا و عضوا في " حركة النهضة " بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة ، و عليه فإن عقد التسعينات كان الأسوأ في علاقة " حركة النهضة " بالسلطة [3].

لقد جاء " بن علي " إلى الحكم بوعود الديمقراطية والمصالحة الوطنية وتحديد مدة رئاسة الجمهورية ، وبدأ من ميثاق 1988 أن تونس سوف تنتقل من دولة الحزب الواحد إلى التعددية ، غير أن تلك الخطوات لم تمس صلاحيات صانع القرار الحقيق في البلاد،ولكنها سمحت للمعارضة التقليدية بالتعبير عن نفسها عبر انتخابات برلمانية ، ففي انتخابات 1994 و 1999 " تبرَع " النظام التونسي بطريقة المحاصصة لمنح أحزاب المعارضة 19 مقعدا و 34 مقعدا على التوالي[4] .

---

[1] راغب السرجاني ، مرجع سابق ، ص 54 .

[2] أحمد منيسي ، مرجع سابق ، ص 181.

[3] راغب السرجاني ، مرجع سابق ، ص 63.

[4] عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة – بنية الثورة و سيرورتها من خلال يومياتها ، بيروت :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012 ، ص ص 153-154.

و بناءا عليه فالتغيير الذي حصل هو تغيير شكلي و ليس حقيقي ، فعلى الرغم من أن النظام التونسي دأب على ترتيب استحقاقات انتخابية منتظمة ، إلا أنها كانت في الحقيقة مجرد مناسبات باهتة لتجديد الولاء للرئيس الذي مُنحت له كل ألقاب التمجيد و التعظيم [1]، فقد أعيد انتخاب " بن علي " عامي 1994 و 1999 ، وفي عام 2002 أجرى تعديلا دستوريا مكّنه من الترشح لفترة رئاسية جديدة ، وفاز فيها بنسبة 94.4 % من الأصوات ، ثم ترشح مجددا عام 2009 لولاية خامسة ، و فاز فيها بنسبة 89.62 % من أصوات الناخبين [2].

لقد تحولت تونس في عهد "بن علي" إلى دولة بوليسية ذات نظام استبدادي تسلطي ، وهو ما أدى إلى تفجر الوضع الاجتماعي أكثر من مرة خصوصا في السنوات الأخيرة من حكمه ، فخلال عام 2008 انطلقت احتجاجات عنيفة في مناطق " الحوض المنجمي "بولاية " قفصة"، استمرت قرابة عام وسقط خلالها الكثير من القتلى والجرحى ، ثم في عام 2010 اندلعت حوادث مشابهة في "بن قردان" المدينة الحدودية الصغيرة ، لكن أمدها كان قصيرا حيث نجح النظام في إخمادها بسرعة .

و في أواخر عام 2010 أيضا اندلعت احتجاجات في مدينة " سيدي بوزيد " إثر إحراق البائع المتجول " محمد البوعزيزي " نفسه كرد فعل على التهميش الذي طاله من طرف مسئولي البلدية ، حيث تصاعدت تلك الاحتجاجات رغم محاولة النظام إخمادها أيضا ، و نجحت بعد انتشارها إلى كامل أنحاء تونس في إجبار الرئيس السابق " زين العابدين بن علي " على ترك منصبه ، و الهروب تجاه المملكة العربية السعودية يوم 14 جانفي 2011.

المطلب الثاني :عوامل التغيير السياسي في تونس

شهدت تونس نهاية 2010 احتجاجات و انتفاضات عرفت فيما بعد ب " ثورة الياسمين " ، و هو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم الرئيس السابق " زين العابدين بن علي " ، تلك الأحداث التي أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي من خلال تغيير النظام السياسي التونسي جاء نتيجة لعدة أسباب و عوامل داخلية سياسية و اقتصادية و اجتماعية ، و أخرى خارجية ساهمت

[1] السيد ولد أباه ، مرجع سابق ، ص 20 .

[2] راغب السرجاني ، مرجع سابق ، ص 55 .

في اندلاع الأحداث و تغيير نظام عمر لأكثر من 23 سنة ، أو 55 سنة باعتبار نظام" بن علي " هو امتداد لنظام " بورقيبة "

أولا : العوامل الداخلية : و التي تنقسم إلى: (سياسية- اقتصادية- اجتماعية)

1- **العوامل السياسية** : ترتبط العوامل السياسية بطبيعة النظام السياسي التونسي ، طوال الحقبة الممتدة من الإعلان عن استقلال تونس عام 1956 ، ثم تأسيس الجمهورية الأولى بإصدار دستور 1959 ، و امتدت طوال مرحلة حكم " بورقيبة "(1956-1987) ،مكملة بمرحلة حكم " بن علي "(1987-2011) ، فالنظام التونسي كغيره من معظم الأنظمة السياسية العربية ، تميز طوال هذه الفترة ، و خاصة فترة حكم " بن علي " بالاستبداد و التسلط ، حيث انعدمت فيه التعددية السياسية ، و المشاركة السياسية الفعالة ، و حرية التعبير و الإعلام ، و التداول السلمي على السلطة ، فمعلوم أن تونس و طوال 55 عاما (1956-2011) لم يتداول عليها سوى رئيسين للبلاد .

إن مرحلة " بورقيبة " رغم كونها ثرية بالمكاسب و الانجازات ، إلا أن حصيلتها لا تقل عن ذلك على صعيد السلبيات و الثغرات و الأزمات ، و أهم مكسب يحسب لهذه المرحلة هو التأسيس لدولة مدنية حداثية ، فساهم تحديث الدولة في تعميم التعليم و انتشاره ، و توسيع دائرة الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة و النقل و البنية التحتية .[1]

غير انه و بالرغم من المكاسب الكثيرة التي حققها " بورقيبة " و الانجازات العديدة التي صبغت فترة حكمه ،إلا أن هناك سلبية كبرى تمثلت أساسا في الاستفراد بالسلطة ، و هو ما تولد عنه قمع الحريات و التضييق عليها ، و ظهور أزمات عديدة كأزمة الشرعية و أزمة الهوية و أزمة المشاركة السياسية ...

[1] محمد رضا الأجهوري،"مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية " في مؤلف احمد يوسف و آخرون ، مستقبل التغيير في الوطن العربي ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016 ، ص 144.

فبالنسبة للاستفراد بالسلطة تجسدت هذه السياسة منذ تولي " بورقيبة " زمام السلطة في تونس ، حيث كان لا يسمح لأي مواطن بمعارضة الحكومة و إلا يعتبر خائنا ، فما يتطلبه هذا الشكل من الحكم هو الطاعة العمياء للحكومة . [1]

بالإضافة إلى التفرد بالسلطة عانى النظام السياسي من أزمة شرعية ، فقد استمد النظام التونسي شرعيته في البداية من تحقيق الاستقلال ، فلقد كان" الحزب الحر الدستوري الجديد" ابرز مكونات الحركة الوطنية ، حيث ساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقلال من خلال نضالا ته الطويلة ، و هو ما أهله لاكتساب شرعية سمحت له بالهيمنة على الحياة السياسية و أركان الدولة .

و استعمل " الحزب الحر الدستوري الجديد" كل الوسائل لفرض هيمنته على الساحة السياسية الوطنية في تونس زمن الاستعمار، و استطاع " بورقيبة " بفضل شخصيته الكارزمية إقناع مناضلي الحزب بضرورة الولاء للحزب و لقائده ، و بعد الاستقلال تبلورت سياسة الحزب الواحد المهيمن على الساحة السياسية فعلا ، و حصل تداخل بين الحزب و الدولة [2] . لذلك فان حزب " بورقيبة " تطور من حزب مهيمن منذ أواخر الأربعينات إلى حزب محتكر للدولة و للحياة السياسية في مرحلة الاستقلال [3] .

يمكن القول حينئذ أن السلطة كانت مرتبطة بشخص " بورقيبة " ، و لذلك فان هذا النموذج من الحكم لا يكمن في المؤسسات ، أو في قاعدته الشرعية السياسية و التاريخية ، و إنما في القوة الرمزية لشخص " بورقيبة " [4]. وقد ساهم ذلك في ظاهرة شخصنة السلطة ، و من مظاهرها " الزعيم الحبيب بورقيبة " و " المجاهد الأكبر، الذي أسنده القانون الدستوري عدد 13 لسنة 1975 المؤرخ في 19 مارس من تلك السنة رئاسة الجمهورية مدى الحياة .

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق ، ص 76.

[2] منصف بالي، آليات الحكم في تونس بين 1987 و 2011 ، فعاليات أعمال الملتقى العلمي الخامس عشر حول : ثورات : مقربات و مقارنات (القرن التاسع عشر – القرن الواحد و العشرون) ، جامعة منوبة 17-19 جانفي 2013 ، تونس : المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014 ، ص 73.

[3] عميرة علية الصغير ،الحاكم بأمره بورقيبة الأول : دراسات و آراء في عهده ، تونس : المغاربية للطباعة و إشهار الكتاب ، 2011 ، ص 65.

[4] توفيق المديني ،سقوط الدولة البوليسية في تونس، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011 ، ص 19.

وعندما اعتلى " زين العابدين بن علي " سدة الحكم واصل العمل بدستور 1959 ، فتواصل بذلك طابع السلطة الذي ورثه عن " الحبيب بورقيبة " ، تلك السلطة القائمة على هيمنة " الحزب الاشتراكي الدستوري " على الدولة و الإدارة ، غير أن النظام التونسي في عهد " بن علي " تميز زيادة على شخصنة السلطة بالتسلط و الاستبداد السياسي .[1]

إن الاستبداد السياسي و التسلط و القمع الذي كان يمارس على المجتمع التونسي خاصة في عهد " بن علي " ، يعتبر عاملا مهما في تراكم المكبوتات التي انفجرت في شكل احتجاجات طالبت بإسقاط النظام ، بعد حالة الانسداد التي شهدها و أدت إلى انهياره ، و هو النظام الذي كان قائما على حكم الشخص الواحد عبر الأجهزة الأمنية و الشرطة السرية ممثلة في وزارة الداخلية ، و التي كانت تعتبر العمود الفقري للنظام التونسي ، حيث كانت الأكثر استهدافا من قبل المتظاهرين و الشباب التونسي أثناء اندلاع الاحتجاجات أواخر عام 2010.[2]

2- **العوامل الاقتصادية** :تتمثل الدواعي الاقتصادية للاحتجاجات الشعبية في أواخر سنة 2010 في تونس في تداعيات السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف السلطة ، ومن اختلال في توزيع الثروات بين الجهات الساحلية و الداخلية ، و استشراء الفساد ، إلا أن خلفيات هذه المشاكل التي واجهها الاقتصاد التونسي لا تعود إلى السياسات التي عرفتها تونس خلال فترة حكم " بن علي"، وإنما تعود في جزء مهم منها إلى سياسات ما بعد الاستقلال خلال عهد " الحبيب بورقيبة ".

حيث اختارت الدولة التونسية غداة الاستقلال السياسي طريق التنمية الاقتصادية المرتبطة بالمنظومة الرأسمالية العالمية ، وهذا الاختيار نابع من قناعات ثابتة لدى مسيري " الحزب الحر الدستوري الجديد " ، إذ لم تقترن لديهم مقاومة الاستعمار الفرنسي قبل سنة 1956 بأي مناهضة للرأسمالية ، بصفتها نسقا اقتصاديا أفرزه الاستعمار . [3]

---

[1] سالم لبيض ، " الأزمات الاجتماعية و السياسية في تونس " ، متحصل عليه من : https://bit.ly/351TaU3، تاريخ الاطلاع : 2020/05/30 ، الساعة 18:39.

[2] رضوان زيادة ،"كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية – العدالة الانتقالية للماضي و بناء المؤسسات للمستقبل" ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 30 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011 ، ص 147.

[3] الهادي التيمومي ،تونس 1956-1987 . مرجع سابق ، ص 65.

وفي سنة 1962 اتخذ الاقتصاد التونسي منحى اشتراكيا ، وسميت هذه المرحلة بتجربة " التعاضد" حيث قامت هذه التجربة على أساس إلغاء الملكية و استغلال الأرض من قبل الخواص و تعويضها بالملكية الجماعية ، مدعومة من قبل الدولة بتجهيزات عصرية ، وفي عام 1964 تم انتزاع الأراضي التي كانت بحوزة الأجانب(فرنسيون و ايطاليون) وتحويل ملكيتها للدولة التونسية[1].

وفي سنة 1970 اتجهت الدولة إلى وضع الاستراتيجيات التنموية ، حيث وقعت العودة إلى تحرير المبادرة الخاصة ، و تعميق اندماج الاقتصاد التونسي في السوق الرأسمالية العالمية ، رغم استفادة الاقتصاد التونسي في مرحلة أولى من هذا " الانفتاح " ، إلا أنه أصبح يعاني من مرحلة لاحقة من تبعاته ، ومع ازدياد ظاهرة نقل المؤسسات من القطاع الخاص (الخصخصة) ، أخذ التفاوت الجهوي و الاجتماعي يتعمق ، و الاختلال السياسي و الثقافي يحتد[2] .

كما سجلت عشرية السبعينات حصول بعض الاختلالات في بعض التوازنات الاقتصادية ، كالاختلال بين القطاعات الاقتصادية و الاختلال بين القطاع الخاص و القطاع العام ، و الاختلال بين الرأسمال المحلي و الرأسمال الأجنبي ... ، مما أسهم في تزايد الاضطرابات نتيجة تخفيض أجور العمال ، حيث نظم " الاتحاد العام التونسي للشغل " عدة اضطرابات حصلت أثناءها صدامات بين قوات النظام و المتظاهرين ، وتدخل الجيش و سقط العديد من القتلى و الجرحى و اعتقل الآلاف [3].

وفي بداية الثمانينات عرف الاقتصاد التونسي ركودا واجهته القيادة الحكومية باتخاذ مجموعة من الخطوات ، منها رفع الدعم الحكومي على السلع الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها ، ولقد تزامن ركود الاقتصاد التونسي مع اكتساح العالم الأزمة الاقتصادية لعام 1986 [4] . و في جوان من نفس السنة فرضت على تونس " سياسة التعديل الهيكلي " نتيجة

---

[1] فتحي معيفي ، دور النخبة التونسية في لتغيير السياسي 2011-2017 ، أطروحة دكتوراه ، (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة) ، 2019 ، ص 136.

[2] الهادي التيمومي ، مرجع سابق ، ص 124 .

[3] خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ :الحركة الوطنية و دولة الاستقلال ، الجزء 3 ، تونس : مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية ، 2005 ، ص 195.

[4] محمد عبد الباقي الهرماسي ، مرجع سابق ، ص 112.

الأزمة الاقتصادية العالمية ، وكان الاقتصاد التونسي آنذاك في وضعية خطيرة ، وعليه تعهد الوزير الأول آنذاك " زين العابدين بن علي " باتخاذ الإجراءات التالية[1] :

- تعميق إدماج الاقتصاد التونسي في مسالك عولمة المبادلات ، عن طريق التخلي التدريجي و السريع عن الحمايات التي كانت توفرها الدولة لمختلف الصناعات .
- مزيد من التخلي عن الدور الاستثماري الذي تقوم به الدولة بمفردها أو بالاشتراك مع رجال الأعمال .
- تقليص إنفاق الدولة الاجتماعي .

و بعد التغيير الحاصل في هرم السلطة سنة 1987 ، عملت السلطة في تونس على انتهاج نموذج تنمية اعتمد على جملة من التوجهات الهادفة إلى إرساء أوسع لآليات السوق ، و إعادة الاعتبار للجدوى الاقتصادية ، حيث جهودها لتطوير الأطر القانونية و التشريعية ، الرامية إلى مزيد من تحرير الاستثمار و التجارة الخارجية من القيود الإدارية و الجبائية[2] . وتبعا لذلك فقد حقق الاقتصاد التونسي نسب نمو معتبرة ، و أصبحت المنظمات الاقتصادية الدولية تعتبر تونس، لا بلدا ناميا ، و إنما بلدا صاعدا ، ووصل الأمر ببعض الخبراء الاقتصاديين الأجانب إلى الحديث بشيء من المبالغة عن المعجزة الاقتصادية التونسية .

وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في تونس بين عامي 1990 و 1999 حولي 5 % ، وبلغ بين عامي 2000 و 2009 نسبة 4.5 % ، وزاد الدخل الوطني الخام من 21.254 مليار دولار عام 1991 إلى 39.580 مليار دولار عام 2009 ، و إلى 44 مليار دولار عام 2010 ، وبلغ الدخل الفردي عام 2010 حسب منظمة الأمم المتحدة إلى 5550 دولار بحسب العملة الثابتة[3] .

غير أن نسب النمو المعتبرة التي حققها الاقتصاد التونسي قابلها عجز في عدة قطاعات ، فانغماس الدولة في " برنامج الإصلاح الهيكلي " الداعي إلى الانفتاح المطلق على الخارج من ناحية ، و تخلي الدولة عن دورها التعديلي من ناحية أخرى ، أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى ،

---

[1] الهادي التيمومي ، خدعة الاستبداد الناعم في تونس – 23 سنة من حكم بن علي، مرجع سابق ، ص ص 92-93.

[2] عائشة التايب ،الخلفية الاقتصادية و الاجتماعية للثورة في تونس : قراءة سوسيولوجية ، في : ثورة تونس الأسباب و السياقات و التحديات ، بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012 ، ص 58.

[3] Mahmoud Ramadhan, Tunisie : état économie et société.Tunisie : sud édition , 2011 , p 287.

و بروز نواة اجتماعية جديدة تشبه " المافيا " استحوذت على جزء هام من ثروات البلاد مستخدمة في ذلك كل الوسائل .

لقد أدت السياسات التي انتهجتها السلطة في تونس إلى جعل الاقتصاد التونسي يعاني من جملة ضغوط متزايدة على سوق العمل و على التوازن بين الجهات ، فمنع تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي ، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد و التكيف الهيكلي التي تبنتها تونس بضغط من صندوق النقد و البنك الدوليين ، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات ، و خاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب و تقليص الإنفاق العام و تخلي الدولة عن سياسة التوظيف ، لحقت أضرار بالفقراء و المهمشين و توسعت الهوة بين الطبقات ، و ازدادت حدة التناقضات و الاختلالات داخل المجتمع التونسي[1] .

بالرغم من النجاح النسبي الذي حققه الاقتصاد التونسي في عهد " زين العابدين بن علي " ، إلا أن خطر الفساد الإداري و استفحال الرشوة و المحسوبية كان يهدد الاستقرار السياسي ، وهو ما عبر عنه السفير الأمريكي السابق في تونس " غوديك " في برقية مسرَبة من موقع " ويكيليكس " ، مؤرخة بتاريخ 23 جوان 2008 ، حيث عبر السفير عن قلقه الكبير من خطر الفساد و الرشوة و تفشي البطالة ، و انسداد الآفاق أمام الشباب المتعلم و شرائح واسعة من المجتمع ، بينما تقوم " مافيا " قريبة من الحكم باستغلال النفوذ و نهب المال العام ، باستيلائها على القطاع العمومي الذي تم الاستحواذ عليه من خلال صفقات مشبوهة [2]. وفي هذا الإطار تشير مؤسسة الشفافية الدولية في تقريره السنوي لعام 2010 ، فيما يتعلق بمستوى الفساد في تونس ، أنها تحتل المرتبة 59 من أصل 178 دولة شملها التقرير من حيث تفشي درجة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها[3]. فالفساد الذي كانت تمارسه " المافيات " المنتمية إلى عائلة " بن علي " وزوجته ، استشرى في كنف الرأسمالية التونسية التي لا تخضع تماما لمنطق اقتصاد السوق ، بصفتها رأسمالية لم يفرزها

---

[1] ناجي عبد النور ،" الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي "، مجلة المستقبل العربي ، العدد 387 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ماي 2011 ، ص 142.

[2] ناجي عبد النور ، المرجع نفسه ، ص 143.

[3] Transparency international-the global coalition against corruption, annual report 2010.2011, p 73.

الواقع التونسي و العربي ، كما أن تدخل الدولة في طريقة عمل هذه الرأسمالية ليس تدخلا بهدف التعديل و حسن توزيع ثمار التنمية و إنما لغايات سياسية [1].

3- **العوامل الاجتماعية** : يمكن اعتبار العامل الاجتماعي أكثر العوامل رجاجة في تفسير السلوك الاجتماعي في تونس ، فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال الستينات و السبعينات [2] ، خاصة " أحداث الخميس الأسود " في جانفي 1978 ، و " أحداث الخبز " سنة 1984 ، و احتجاجات " الحوض المنجمي " سنة 2008 ، و أحداث المنطقة الحدودية في " بن قردان " في أكتوبر 2011 ، و أخيرا الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت من " سيدي بوزيد " ، كانت كلها بسبب تردي الأوضاع المعيشية ، وسوء الخدمات الاجتماعية ، و البطالة ، و غياب العدالة الاجتماعية .

ويتعلق غياب العدالة الاجتماعية أساسا في عدم التوازن بين الجهات و التوزيع غير العادل للثروة، حيث يتفق كثير من الباحثين على استفحال أزمات هيكلية في المجتمع التونسي ، خلال الأعوام القليلة التي سبقت اندلاع الاحتجاجات التي أدت إلى إسقاط نظام الرئيس السابق " زين العابدين بن علي " ، بعض تلك الأزمات ورثها النظام ، و لكنه عمقها بسياساته . إذ أن المدن و القرى الساحلية التونسية و ما يحف بها من مناطق زراعية غنية ، و موانئ و تجمعات سكانية حضرية و صناعية حرفية ، كانت موطن الأغنياء و الطبقة الوسطى في عهد " الدولة الحسينية " ، وصولا إلى فترة ما بعد الاستقلال ، و في المقابل كانت نسب التهميش و البطالة و الفقر و البؤس أكبر في الجهات الداخلية البعيدة عن البحر و عن المدى الكبرى ، و التي يشكو سكانها من قسوة الطبيعة و شح المياه و ندرة فرص الشغل[3] .

لقد أدت السياسات التنموية الغير العادلة أحد أهم أسباب الاحتجاجات في تونس ، لأنها عمقت الهوة و الفوارق الاجتماعية ، هناك إحصاءات صادرة عن " المعهد الوطني للإحصاء بتونس "

---

[1] الهادي التيمومي ، خدعة الاستبداد الناعم في تونس – 23 سنة من حكم بن علي، مرجع سابق ، ص 98.

[2] ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 141.

[3] كمال بن يونس ، " التهميش الشامل : عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 184 ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، أفريل 2011 ، ص 58.

سنة 2010 ، قاربت الأحوال المعيشية للسكان ، لتكشف أن 33.9 % من السكان يعيشون في وسط غير منظم ، وهذا يدل على تدني مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المجالس البلدية.

و عليه أدت السياسات التنموية الغير العادلة إلى تقسيم البلاد على مستوى التنمية ، إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية ، و مناطق داخلية معزولة و كأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي شهدته تونس ، و هو ما أدى بسكان المناطق الحدودية إلى الهجرة نحو دول الجوار (الجزائر و ليبيا) ، فرارا مما مما أسموه تدهور الظروف المعيشية بفعل غياب برامج تنموية عن هذه المناطق التونسية المعزولة[1] .

أما معضلة المعضلات فهي البطالة ، فبالرغم من التصريح الرسمي بالتحسن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل خلال المخطط العاشر للتنمية ، من خلال ارتفاع عدد مواطن الشغل المحدثة بما مكن من تلبية 92.1 % من الطلبات الإضافية للتشغيل و التقليص في النسب العامة للبطالة[2]، إلا أن عدد العاطلين عن العمل في تونس ظل مرتفعا .

و يكمن السبب الرئيسي للبطالة في نمط الرأسمالية المعولمة التي تكرَّس بشكل برز منذ تبني تونس لسياسة " التعديل الهيكلي " (جوان 1986) ، وقد بدأت البطالة تحتد من منتصف سبعينات القرن العشرين بسبب محدودية حركة الشغل و عدم تكوين العمال في عدة اختصاصات [3] . وبلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 2006 بنسبة بلغت 12.5 % ، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 2010 حوالي 491800 عاطل بنسبة قُدرت بـ 13[4]% .

وسجلت معدلات البطالة بحسب المستويات التعليمية ارتفاعا بارزا لنسب العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا،وتعتبر بطالة أصحاب الشهادات العليا مشكلة جديدة برزت بشكل كبير أثناء فترة حكم " بن علي "، وبرزت مشكلة بطالة الخريجين الجامعيين بشكل طفيف سنة 1984،حيث بلغت نسبتها 0.7 %،ثم أصبحت أواخر تسعينات القرن الماضي حديث الناس وشغلهم الشاغل [5].

---

[1] ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 142.

[2] الوكالة الوطنية للاتصال الخارجي ، " تونس 1987-2007 ". تونس أكتوبر 2007 ، ص 116.

[3] الهادي التيمومي ، خدعة الاستبداد الناعم في تونس – 23 سنة من حكم بن علي، مرجع سابق ، ص 98.

[4] المعهد الوطني للإحصاء ، المسح الوطني حول السكان و التشغيل لسنة 2010 ، تونس ، جوان 2011 ، ص 28.

[5]الهادي التيمومي ، خدعة الاستبداد الناعم في تونس – 23 سنة من حكم بن علي ، مرجع سابق ، ص 101.

حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا سنة 2006 حوالي 82600 عاطل، بنسبة بلغت 19 % ، و ارتفعت هذه النسبة لتصل سنة 2008 إلى 26 % بعدد بلغ 116100 عاطل ، أما في سنة 2010 فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا حوالي 157300 بنسبة قدرت بـ 32 %[1] ، وغني عن الذكر أن أغلبية الخريجين الجامعيين البطالين ينتمون إلى الشرائح الوسطى و الفقيرة و إلى المناطق الداخلية ، ففي ماي 2009 بلغت نسبة هؤلاء البطالين في الولايات التالية كما يلي :

47 % في " قبلي " ، 44.8 % في " قفصة " ، 44.4 % في " سيدي بوزيد " ، 42.2 % في " جندوبة " و 43.6 % في " تطاوين "[2].

وفي الشكل التالي نوضح حجم البطالة في تونس قبل الحراك الشعبي :

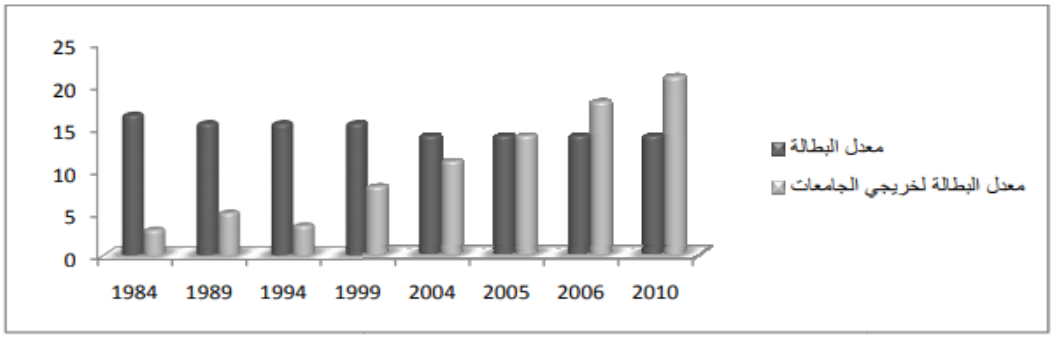

- Audrey verdierchouchane ,the revolution in Tunisia : economic challenges and prospects , **economic brief, African development bank group (A F D B)**, 11 march 2011 , p 02.

تبعا لما تقدم ، يمكن القول أن التهميش و التوزيع غير العادل للثروات و البطالة و الفقر ، كل ذلك يولد حالة من الغبن الاجتماعي ، و هو يعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي فالألم النفسي الذي يتحول إلى غضب يعتصر نفوس أبناء الشعب ، حين يرون حفنة من العائلات المتنفذة تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية ، وتعيش حياة البذخ و الترف على حسابهم و حساب كدّهم و شقائهم ، و تستغل ما لديها من نفوذ سياسي لتنادي بتعيين وريث للحكم حتى يضمن استمرار سيطرتها على الحكم[3].

[1] المعهد الوطني للإحصاء ، مرجع سابق ، ص 28.

[2] الهادي التيمومي ، المرجع السابق ، ص 101 .

[3] ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 141.

لقد أدى تراكم كل هذه العوامل والخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى تحريك الاستقرار السياسي من خلال الاحتجاجات التي أدت إلى إحداث تغيير في تونس ، حيث لا يمكن الأخذ بسبب دون الآخر، فلو لم تبلغ حدَة انسداد الأفق السياسي و تفاقم مظاهر الفقر والظلم والتسلط ذروتها ، ولو لم يبلغ غياب العدالة وانتشار الفساد حد الشَطط ، ولو لم يشتد استشراء فئة محدودة على بقية فئات المجتمع ، و لو لم يبلغ تهميش سبل التعبير و العمل أمام حملة الشهادات العليا حدَه ليحولهم إلى محبطين و منتحرين ... لما اندلعت الاحتجاجات بتلك القوة ، ولما انتشرت بتلك السرعة و الكثرة ، ولما نجح التونسيون في إسقاط نظام عمر لأكثر من عشرين سنة .

إلى جانب العوامل التي ذكرناها سالفا و المؤثرة بشكل مباشر في عملية التغيير في تونس ، نجد أن هناك عوامل **على الصعيد الخارجي (إقليمي دولي)** أثرت بدورها في مجريات التغيير إذ نجد :

1 - العوامل الإقليمية : لقد طرأت من المتغيرات الإقليمية على الساحة العربية كان لها دور كبير في التأثير على عملية التغيير الذي شهدته تونس نذكر منها :

- التضييق الكبير المفروض على الشعب التونسي على مستوى المغرب العربي باعتبار أن تونس تنتمي لهذا الفضاء ، وبحكم الجيوبوليتيكية فإن ذلك ضيق الخناق على تونس خاصة فيما يتعلق بالقيود الإدارية و الرسوم المالية و المضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب العربي بغرض العمل أو التجارة ، و التي تعتبر المصدر الرئيسي للرزق الكثير من البلدان الحدودية وهو ما أدى إلى تأجيج الحراك الاجتماعي ، ونذكر على سبيل المثال : الرسوم التي فرضاها الجماهيرية الليبية على دخول أبناء الشعب التونسي إلى ليبيا [1].
- التباين في نسبة الانفتاح على الحريات بين تونس و الجزائر : بحيث تشهد الجزائر في هذا الإطار مستوى مقبول من الانفتاح في مجال الحريات العامة و الخاصة ، وذلك بالعودة إلى التقارير الدولية التي تنفي وجود معتقلات سرية في الجزائر [2] وعدم وجود سجناء للرأي و الكلمة بالإضافة إلى جو يساعد المعارضة على النشاط ، ولو بنسب ضعيفة في حين

[1] توفيق المديني ،اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل (دراسة تاريخية سياسية) ، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العربي ، 2006 ، ص 85 .

[2] المرجع نفسه ، ص 60.

يختلف الوضع تماما في تونس من ناحية الانقلاب و المتابعات القضائية في حق النشطاء بالإضافة إلى المعارضة المشتتة في أوروبا مثل حركة النهضة ، وعدم وجود حريات و أصوات متنقلة في المنابر العالمية ، بالإضافة أيضا لطغيان المؤسسة الأمنية على الساحة بحيث أصبحت تشكل هاجس المواطن التونسي و ترعبه ، كل هذا التباين الإقليمي بين الشعب التونسي و نظيره الجزائري أجج نوعا من الضغوط النفسية ساهمت بشكل كبير إشعال فتيل الحراك الشعبي ومهد الطريق أما التغيير[1].

- الاختلاف في النظام الاقتصادي بين تونس و الجزائر : بحكم الجوار ساهم هذا الأخير في الحراك الشعبي الذي سارع في وتيرة التغيير و التحول الديمقراطي على اعتبار عدم قدرة تونس على التصدي للحراك الشعبي بواسطة شراء السلم الاجتماعي ، وهو ما حدث في الجزائر من خلال جملة المشاريع و البرامج الموجهة للشباب ، وسياسات التشغيل و السكن المنتهجة و التي ساعد الربح البترولي في إنتاجها [2].

2- العوامل الدولية :تعتبر العوامل الدولية من أهم المؤثرات على مسار التغيير في أي مجتمع ، و هي في نفس الوقت دافع أساسي و سبب حقيقي يدفع الشعوب إلى المطالبة بالديمقراطية كآلية و الحكم ونمط نموذجي للحياة و من أبرز هذه المؤثرات في مسار التغيير في تونس نجد [3]:

- **تطور منظومة الإعلام و الاتصال** : لقد لعبت ثورة المعلومات الجديدة دورا كبيرا في تخطي المجتمع التونسي الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق عليه ، و على هذا قام الحراك الشعبي و الانتفاضة في وجه السلطة الحاكمة بمطالب الديمقراطية و الحرية ، ولكن وسائل الإعلام و الاتصال الجديدة أقنعته أنه لا يختلف عن شعوب العالم الأخرى في شيء و أنه جدير بممارسته للديمقراطية من أوسع أبوابها ، و في ظل المنظومة الإعلامية الكبيرة لم يعد النظام في تونس النظام في تونس قادر على إخفاء التجاوزات الخطيرة في حقوق الإنسان ، وذلك من خلال

[1] أحمد إسماعيل راشد ،تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ،موريتانيا) ، بيروت : دار النهضة ، 2004 ، ص 75 .

[1] أحمد منيسي و آخرون ، ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012 ، ص 145 .

[3] سلمان بو نعمان ، مرجع سابق ، 2013 ، ص 25 .

منح القدرة على الحركة الاحتجاجية لإيصال صوتها وصورتها للعالم ، أول بأول ، وتمكن المناطق الأخرى من مواكبتها و التجاوب الفوري معها وهو ما نلمسه من خلال كثرة عدد المدونين المساندين للحراك الشعبي وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الكبير الذي لعبه إعلام المواطن في مواجهة الإعلام الرسمي الموالي للنظام التونسي بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي .

كما لجأت وسائل الإعلام التقليدية (جرائد يومية _ صحف _ مجلات _ إذاعات تلفزيونية _ ملتقيات ...) إلى نقل نقل تصريحات النشطاء عبر هذه الوسائل و إجراء حوارات معهم عبر سكايب ، بالإضافة إلى نقل صور للاحتجاجات باستعمال موقع يوتيوب و ذلك باستعمال فيديوهات لكسب تأييد أكبر و على أوسع النطاق و الأمر الذي يلفت النظر أن هذه الأحداث جاءت بعد نقل موقع ويكيليكس العديد من الوثائق السرية و الحساسة عن ملفات ثقيلة في تونس مثل : الفساد ، حقوق الإنسان ... [1]

- **دور منظمة المجتمع المدني العالمي الحقوقية:** لعبت هذه المنظمات العالمية دورا كبيرا في تأثير النظام التسلطي و إسقاطه من خلال الأنشطة و الممارسات بالإضافة إلى إصدار تقارير و نشرات ضد النظام وهو ما يعتبر قوة ضغط كبيرة خاصة أن معظم الدول الكبرى في العالم تعمل وفق هذه المعايير ، وهو ما جعل من الو . م . أ تدعم خيار الشعب التونسي في إرادة التغيير، بالإضافة إلى فرنسا التي قامت بتجميد أصول و أموال تعود إلى الحكومة التونسية و أفراد من عائلة الرئيس المخلوع ما جعل من النظام يتسم بحالة من العزلة سرعت من وتيرة إسقاطه وهو ما اعتبر الخطوة الأولى في طريق مسار التغيير الذي يعتبر خيار الشعب [2].

ومنه فإن هذه العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية تعتبر الركيزة الأولى و المحفز الذي جعل الشعب التونسي يطالب بالتغيير و إسقاط النظام الذي اعتبر نظام فاسد يتسم بالدكتاتورية ، و التسلط و تغييره بنظام ديمقراطي يبدأ بالشعب و ينتهي به .

[1] سلمان بو نعمان ، مرجع سابق ، ص 30 .

[2] المرجع نفسه ، ص 35 .

المطلب الثالث :النظام السياسي التونسي بعد الحراك الشعبي

بعد الانتفاضة الشعبية التي شهدها شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة تونس و التي أجبرت الرئيس " زين العابدين بن علي " للهروب إلى السعودية في 2011/01/14 ، كان ذلك إنهاء لحكم دام لسنوات و بالتالي انهيار نظام " زين العابدين بن علي " و دخول تونس مرحلة جديدة[1] .

تسارعت الأحداث بعد 14 جانفي 2011 ، حيث أعلن الوزير الأول " **محمد الغنوشي** " عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة ، وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس مهامه حسب ما ينص عليه الدستور التونسي في الفصل 56 والذي نص على أن" لرئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه" غير أن المجلس الدستوري أعلن أنه بعد الإطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول ، و أن الرئيس لم يستقل ، وبما أن مغادرته حصلت في ظروف معروفة و بعد إعلان الطوارئ و بما أنه لا يستطيع القيام بما تلتزمه مهامه ما يعني ذلك الوصول لحالة العجز النهائي فعليه قرر اللجوء إلى الفصل 57 من الدستور و إعلان شغور منصب الرئيس ، وبناءا عن ذلك أعلن في يوم 15 جانفي 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب " **محمد المبزع** " منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة فترة من 45-60 يوم حسب ما نص عليه الدستور.[2]

دخلت البلاد في حالة اضطرابات واختلال للأمن وضغوط مستمرة لإسقاط ما باقي من النظام [3]، فقامت النخب التونسية بإنشاء مجموعة من المؤسسات الانتقالية كمرافقة للمسار الانتقالي من بدايته إلى القيام بانتخابات شرعية ، وتتمثل هذه المؤسسات في :

---

[1] محمد مالكي و آخرون ، ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012 ، ص 118.

[2] سليمان ميخائيل ، تونس و العالم : موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى ضمن صورة الأثر العربي ، ناظرا و منظورا إليه ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 110.

[3] رنا العاشوري سعدي ، التجربة الديمقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 434 ، أفريل 2015 ، ص 158 .

- **اللجنة العليا للإصلاح السياسي و إشكالية الشرعية الدستورية :**

تم إنشائها في 17 جانفي 2011 مهمتها تمثلت في إعادة النظر في المنظومة القانونية كي تكون مطابقة للمعايير الديمقراطية ودولة القانون (أي التأسيس للشرعية الدستورية).

- **مجلس حماية الثورة و إشكالية الشرعية الثورية :**

انطلاقا من فكرة الشرعية الثورية ، تم الاتفاق من خلال الهيئات و الأحزاب و النقابات على تشكيل مجلس وطني لحماية الثورة ، وكان هدفها الأساسي مراقبة عمل الحكومة المؤقتة برئاسة " **الغنوشي** " و المسار الانتقالي في تونس لتجنب الانحراف عن أهداف الانتقال الديمقراطي .

و أمام ضغط الشارع بما سمي باعتصام القصبة الذي دعت إليه مجموعة من الناشطين اليساريين و إسلاميين من **حركة النهضة** الذين رفعوا مطالب برحيل الحكومة الممتدة للرئيس " **بن علي** " بقيادة " **الغنوشي** " . وضرورة تأسيس مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد للبلاد الذي انتهى باستقالة الحكومة ، وتم تعيين " **الباجي قايد السبسي** " رئيسا للحكومة [1]،وتم إجراء العملية الانتخابية للمجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 [2]التي كانت أول انتخابات تعددية شفافة تنافست فيها مختلف الأحزاب والتيارات السياسية والتي انتهت بفوز **حزب النهضة** الذي حصد أغلبية انتخابية وصلت إلى 40 % من إجمالي عدد الأصوات ، إذ كان ترجمة لرغبات غالبية المجتمع التونسي التي تريد إحياء الدين و إخراجه من دوائر الاقتصاد و التغييب [3].

بعد إعلان النتائج الرسمية لانتخابات المجلس التأسيسي انطلقت أولى جلساته في 11 ديسمبر 2011 بالمصادقة على دستور جديد للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتا مقابل 37 صوتا معارضا ، وامتناع 39 عضوا ، وشهدت هذه الجلسة تجاذبات كبيرة بين أعضائه حول كيفية توزيع السلطات و الصلاحيات المرتبطة بها ، ليتم الاتفاق في الأخير على مرشحيها لتولي مناصب الرئاسات الثلاث للمرحلة المقبلة ، فتم ترشيح " **مصطفى بن جعفر**" رئيس

---

[1] مولود دحماني ،" أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي ، دراسة مقارنة : تونس وليبيا 2011" ، أطروحة ماجستير (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو) ، 2016 ، ص ص 211- 212 .

[2] سهام زروال ، مرجع سابق ، ص 179 .

[3] سالم لبيض ،الهوية : الإسلام-العروبة-التونسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ، ص 65.

حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات لرئاسة **المجلس الوطني التأسيسي** ، و " **محمد منصف المرزوقي** " الأمين العام لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية **لرئاسة الجمهورية** و "**حمادي جبايلي** " الأمين العام لحزب حركة النهضة الإسلامية **لرئاسة الحكومة** ، وهو ما عرف بحكومة **الترويكا**[1].

وعلى الرغم من أن التحالف ظل ممسكا بزمام الحكم على مدى سنتين إلا أنه شهد تراجع ملحوظ بسبب بطئ وتيرة الإصلاحات في شتى المجالات وتعطل المشاريع التنموية وفشلها في منع العمليات الإرهابية و تأمين الاستقرار وتحقيق التطور المنشود .

وظهور حالة من الانشقاق الداخلي داخل الائتلاف فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبين : **حزب المؤتمر** و **حزب التكتل المتحالف** مع **حركة النهضة** ، و قام آخرون بتأسيس أحزاب جديدة ، ذلك لأن **الترويكا** لم تنجح في مكافحة الفساد ، وظهور عدد من الأحزاب المعارضة **كالجبهة الليبرالية** التي استطاعت أن تشكل ضغطا على **الترويكا** ، وتعبئة المواطنين للقيام بمظاهرات احتجاجية سلمية ، وكانت من بين القوة السياسية الداعية لإسقاط حكومة **الترويكا** خاصة إثر اغتيال عضوي المجلس التأسيسي " **بلعيد شكري** " و " **محمد البراهيمي** " في 25 جويلية 2013وتم تحميل الحكومة التونسية المسؤولية السياسية و الأخلاقية للاغتيال ، وتم القيام بالعديد من الاحتجاجات التي بلغت ذروتها ، وحل المجلس التأسيسي وحكومة " **علي العريض** " ما دفع بمؤسسات المجتمع المدني بالتدخل و الرقابة على حكومة الترويكا التي كان لها دور فعال في تأمين تنازلها (الترويكا)عن السلطة وذلك باستقالة رئيس الوزراء **علي العريض** في 9 جانفي 2014 بعد عدة جولات التي قادها **الاتحاد العام التونسي** للشغل التي أنهت كافة الخلافات و أوصلت كافة جولات الأحزاب إلى أرضية مشتركة استطاعت بفضلها تحقيق العديد من الانجازات [2]، أبرزها صياغة دستور جديد و إقرار مجلس تأسيسي لقانون الانتخابات وتم إجراء

---

[1] سمير باهي ،" الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية : دراسة نموذجي تونس وليبيا "، أطروحة دكتوراه (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة)،2018 ، ص 146.

[2] أنور الجمعاوي ، المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014 ، ص 03 .

دورتين انتخابيتين ، الأولى كانت في 23 نوفمبر 2014 ، و التي حصرت بين 4 متنافسين : **منصف المرزوقي و الباجي قايد السبسي و سليم الرياحي و حمة الهمامي** ، ولعدم الوصول إلى النتائج المرجوة تم تنظيم الدورة الثانية في 21 ديسمبر 2014 التي ترشح فيها **الباجي قايد السبسي و منصف المرزوقي** وانتهت بفوز **السبسي** بنسبة 55.68 % و بالتالي حصوله على منصب رئيس الجمهورية[1] .

حرص"السبسي" منذ توليه مقاليد الحكم على ترسيخ المسار الديمقراطي وتكريس روح التوافق الوطني والدفاع عن هيبة الدولة وإعادة تموضع تونس وتعزيز حضورها على المستويين الإقليمي والدولي.

في الذكرى الـ 62 لعيد الجمهورية وقبل شهور من الانتخابات، توفي الرئيس التونسي " الباجي قايد السبسي" عن عمر ناهز 93 عاما صباح يوم الخميس 25 جويلية2019 ،وأدى رئيس البرلمان" محمد الناصر" اليمين الدستوري كرئيس مؤقت للبلاد.

وبعد ساعات من وفاة السبسي، وأداء"**محمد الناصر**" رئيس مجلس نواب الشعب اليمين، ليتولى الرئاسة المؤقتة للجمهورية، قررت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تغيير أجندة الانتخابات وتقديم الرئاسية إلى 15 سبتمبر ، بعد أن كانت مقررة في 17 نوفمبر المقبل، فيما بقيت الانتخابات البرلمانية في موعدها في السادس من أكتوبر[2].

شهدت الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها للعام 2019 طفرة في عدد المرشّحين من الأحزاب والمستقلّين، ليصل عدد من تقدّموا إلى الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات 97 مترشّحًا، قُبل منهم 26 وكان من بينهم 7 سبق لهم المشاركة في انتخابات 2014، التي بلغ العدد الجُمْلي للمتقدّمين إليها 70 مترشّحًا، و انتهت بإعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن فوز " **قيس سعيد** " بالانتخابات الرئاسية رسميا حاصدا 72.71 % من أصوات الناخبين في الجولة الثانية .[3]

---

[1] راشد الغنوشي ،الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993 ، ص 12.

[2] صبرا المنصر ،" تونس – تداعيات موعد الانتخابات الرئاسية "، متحصل عليه من :https://bit.ly/2DhptTc، تاريخ الاطلاع : 2019/05/11 الساعة 19:23 .

[3] منجي مبروكي ،" الانتخابات الرئاسية التونسية مذا تغير ما بين 2014-2019 " ، متحصل عليه من :https://bit.ly/2QNIbow، تاريخ الاطلاع : 2019/05/11 الساعة 20:30 .

كرس أداء و توجهات النظام السياسي التونسي في فترتي " بورقيبة " و " بن علي " على نمط علاقة بين الدولة و المجتمع يستند إلى تكريس السلطوية و مراقبة المجتمع عن طريق الأداة القمعية ، و تغييب المجتمع و نخبه في المشاركة في اتخاذ القرار ، لكن مع الاحتجاجات التي عرفتها مع بداية 2011 ونجاح الشعب التونسي في إسقاط نظام بن علي دخلت تونس مرحلة جديدة ، و استطاعت أن تحقق مجموعة من المكاسب لتعزيز الحريات بكافة أشكالها ، وتحقيق التعددية السياسية و التخلص من الدولة البوليسية ... لكن يبقى هذا النجاح نجاحا نسبيا فقط نظرا لتحديات تواجهها في ظل الأحداث التي عرفتها خلال الفترة الانتقالية .

المبحث الثاني :معوقات مسار الحراك الشعبي في تونس داخليا و خارجيا

رغم ما حققته الثورة التونسية من طفرة في مسارها نحو التغيير ، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود معوقات لها تأثيرها السلبي على صيرورة مسار التغيير ، هذه العقبات شملت مجالات عديدة على الصعيدين الداخلي و الخارجي ، شكلت تحديات لابد لتونس من إيجاد حلول لها حتى تتمكن من تحقيق هدفها الأسمى ، وهو بناء نظام سياسي ديمقراطي .

إذ سنتطرق في هذا المبحث إلى معوقات مسار الحراك في تونس داخليا و خارجيا .

المطلب الأول : على المستوى الداخلي

اعترض طريق الحراك الشعبي للوصول إلى تحول ديمقراطي في تونس تحديات وصعوبات كبيرة بالتزامن مع عدم اجتثاث بقايا النظام السابق بشكل نهائي و أبرز هذه الصعوبات تمثلت في :

- **الحركات و القوى المضادة للثورة** :إن النظم الدكتاتورية تتحول في لحظة السقوط إلى حركة مقاومة تبرز و تخمد بحسب ما تتخذه قوى الثورة الجديدة من سياسة اتجاهها ، وتستخدم الدكتاتورية كل السبل المشروعة و غير المشروعة لاستجماع قوتها و التحرك في الوقت المناسب لاستمرار مواقفها ، ولأن الثورة إذا قامت لا تطيح بالنظام كله من الوهلة الأولى وإنما تكثف جهدها لإسقاط رأس النظام أولا ، فإن ما ينشأ عن الثورة من روح انتصاريه وما يعقبها من تعقيدات الانتقال الفجائي و السريع غالبا ما يغرق القوى الثورية في تفاصيل تلهيها عن مقاومة ما بقي من النظام القديم و تفكيك البنى التي كانت تسنده و تستفيد منه

وفي التجربة التونسية ، تظل بقايا " **حزب لتجمع** " المنحل المحور الذي تدور حوله وتلتقي معه ذاتيا وموضوعيا بقية القوى التي أطاحت الثورة بمصالحها ، أو تضررت مواقعها المادية والرمزية ، جراء ما أفرزه التحول الديمقراطي من قوى وسياسات جديدة [1] .

- **تدهور الوضع الاقتصادي** : نجحت الثورة التونسية في تثبيت أقدامها وخاصة على الصعيد السياسي وبناء المؤسسات الانتقالية ، ولكنها تواجه صعوبات على الصعيد الاقتصادي ، جراء انكشاف زيف مقولة " المعجزة الاقتصادية " التي روج لها نظام " بن علي " طيلة فترة حكمه ، وساعده على ترويجها دوليا المؤسسات المالية العالمية .

كما أن الثورة التونسية ورثت تركة اقتصادية ثقيلة كشفت حجم التناقض بين الخطاب السياسي لنظام بن علي بأرقامه الوهمية ، وواقع الحال الاقتصادي الكارثي ، فنسبة نمو الاقتصاد كانت سلبية حيث بلغت 158 تحت الصفر ، حيث كشفت الأرقام أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 700 ألف عاطل نسبة تتجاوز 18 % من القوة العاملة ، و كانت آخر المؤشرات السلبية لأداء الاقتصاد التونسي،تخفيض التصنيف الإنتمائي السيادي لتونس إلى درجة عالية المخاطر بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد والمالية العامة والدين الخارجي[2].

- **مشاركة مسئولين من نظام بن علي في تأمين عملية التحول الديمقراطي** : إن عودة بعض الشخصيات التي تولت مناصب في النظام السابق أثارت جدلا واسعا في الشارع التونسي ومعظم الأحزاب السياسية ، وجعلت شرائح عريضة من التونسيين تخشى من عودة النظام المخلوع و إن اختلف رأسه ، ومن أبرز شخصيات نظام " **بن علي**" التي بقيت بعد الثورة " **فؤاد المبزع** " الذي تولى منصب رئيس الجمهورية بعد الثورة لفترة مؤقتة ، وأعاد " **المبزع** " تسمية " **محمد الغنوشي** " رئيسا للحكومة الانتقالية ، كما شارك في حكومة " **محمد الغنوشي** " وفي الحكومة التي أعقبتها برئاسة " **الباجي قايد السبسي** "[3].

---

[1] عبد الرحمان يوسف سلامة ، " التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010 "، مذكرة ماجستير (كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين) ، 2016 ، ص 207 .

[2] راشد الغنوشي ، مرجع سابق ، ص 115.

[3] عبد الرحمان يوسف سلامة ، مرجع سابق ، ص 208.

- **تدهور الوضع الاجتماعي و تقسيم المناطق التونسية :** خلف نظام بن علي وراءه نسبة عالية من الفقر تمس 1/4 من سكان تونس ، حيث وصلت نسبة الفقر إلى نحو 25 % ، وذلك وفقا للمقاييس العالمية التي تحدد عتبة الفقر ، ونظرا لاختلال ميزان التنمية في العهدين السابقين فإن الفقر يسود أغلب المناطق ما عدا الشريط الساحلي ، حيث تتركز المشاريع التنموية الكبرى [1] .

أما سياسيا فإن بقايا بعض من مسئولين في النظام السابق في تأمين عملية التغيير و التحول الديمقراطي من جهة و رسم الخارطة السياسية لتونس من جهة أخرى يشكل ذلك عبئا ثقيلا ، و تخوفا من أن يعود النظام السابق .

- **ظاهرة الإرهاب :** أفرزت الهجمات التي استهدفت بعض الرموز السياسية و الضباط و الجنود التونسيين إرباكا في الوضع السياسي ، خاصة تلك التي وقعت أيام من الانتخابات التشريعية الثانية بهدف تعطيلها ، إذ شكلت ظاهرة الإرهاب فرصة لبعض الأحزاب المعارضة حينما اتهمت ائتلاف " الترويكا " الحاكم بالتفاهم مع الجماعات السلفية المتطرفة ، و التنظيمات الإرهابية الموجودة في البلاد مثل : " تنظيم أنصار الشريعة " [2].
- **العلاقة المختلة بين الدولة و المجتمع :** هذا الاختلال قديم و المواطن ضحيته الأولى ، ولم تفلح الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال على إيجاد حل للهوة بين الدولة و المجتمع ما أفرز عن ذلك غياب عدالة اجتماعية وعدم تكيف هذه الأنظمة السياسية المتعاقبة مع التكوين المجتمعية للشعب التونسي .

المطلب الثاني : على المستوى الخارجي

مثلما كسبت الثورة التونسية أصدقاء في محيطها الإقليمي و الدولي لاسيما بعد سقوط نظامي حسن مبارك في مصر و القذافي بليبيا ، وبعد نجاح النظام المغربي في إدخال إصلاحات سياسية و دستورية ، فإن ثمة بعض القوى الإقليمية القريبة و البعيدة رأت في الحراك العربي تحولا لا يخدم مصلحتها ، وكما يوجد في تونس قوى مضادة للثورة ففي الخارج أيضا قوى مضادة للثورة تسعى لإرباكها ، و للحد من تأثيرها ، سواء عبر العمل الميداني المشترك بين طرفي الداخل و الخارج ،

[1] عزمي بشارة ، في الثورة و القابلية للثورة، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات 2011 ، ص 125.

[2] عزمي بشارة ، المرجع نفسه ، ص 133.

أو بتقديم دعم استخباراتي ومادي ولو لوجستي لمجموعات داخل البلاد تشترك في نظرتها للثورة مع نظرة تلك القوى الإقليمية ، وتلتقي معها موضوعيا على إجهاضها ، حيث وجهت عدة أحزاب تونسية أصابع الاتهام للإمارات العربية المتحدة بمحاولة إجهاض الثورة عبر دعم رواسب نظام بن علي في الداخل [1] .

حيث صرح الرئيس التونسي السابق " **المنصف المرزوقي** " الذي تولى السلطة في الفترة الممتدة من 2011-2014 ، خلال مقابلة مع صحيفة " **الخبر** " الجزائرية ، بأن أبو ضبي سعت إلى منع حدوث ثورة الحراك العربي في البلاد ، وقال " **المرزوقي** " : " كان واضحاً أن هناك إرادة إقليمية لإفشال الحراك العربي، الذي فشل بالحرب الأهلية في ليبيا وسوريا واليمن، وبالانقلاب العسكري في مصر. إننا نؤكد من جديد أننا نشعر بوجود مؤامرة ضد تونس تهدف إلى زعزعة استقرارها، وبأن غرفة العمليات في الإمارات العربية المتحدة هي الرأس المدبر وراءها."

ولم يكن" **المرزوقي**" وحده الذي ينظر إلى الإمارات باعتبارها تهديداً للتجربة الديمقراطية في تونس. فخلال صيف عام 2018 ، كانت هناك احتجاجات بتونس نتيجة الغضب بشأن ما أشارت إليه صحيفة " **Le Monde Afrique** " باعتباره محاولة انقلاب ، وطالب المتظاهرون في العاصمة حينها بإنهاء التدخل الأجنبي في تونس وطرد سفير أبو ظبي ، وبحسب الصحيفة الفرنسية ، كان وزير الداخلية التونسي " **لطفي براهم** "، مسؤولاً عن هذه المؤامرة التي تم التخطيط لها بالتنسيق مع أجهزة المخابرات الإماراتية.[2].

كل هذه المؤشرات التي تعتبر تحديا لتونس لابد من التغلب عليها وذلك لا يكون إلا ببذل وتكثيف الجهود و الإمكانيات حتى تستطيع تونس أن تحقق هدفها الأسمى نحو تحقيق التغيير و الوصول إلى الديمقراطية .

المبحث الثالث: تداعيات الاختلالات الاقتصادية للحراك الشعبي على الاستقرار السياسي في تونس

[1] أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص 106.

[2] عربي بوست ، حقا التونسيون على موعد من الديمقراطية ، لكن جهات خارجية تحاول عرقلتهم ، متحصل عليه من : https://bit.ly/3jzIaB1 ، تاريخ الاطلاع ، 2020/08/23 الساعة 21:14 .

تستمر الأزمات السياسية والاقتصادية في تونس، بعد سنوات من الاحتجاجات التي شهدتها البلاد، ولا يزال الاقتصاد التونسي يدفع ثمن تواتر الحكومات وعدم الاستقرار السياسي الذي لم يتسنّ لأي منها ضبط وإتمام برنامج اقتصادي يحقق الحد الأدنى من المطالب الشعبية للتونسيين الذين أطاحوا بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في العام 2011.

بعد نحو 9 سنوات من الثورة الشعبية العارمة التي أطاحت بحكم بن علي في العام 2011، لا تزال تعاني تونس من البطالة والتضخم وترزح تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى ارتفاع أسعار السلع وتراجع قيمة العملة المحلية، ما فاقم الأزمات المعيشية للمواطنين. ولم ينجح 5 رؤساء حكومات من مختلف الانتماءات السياسية والمشارب الأيديولوجية في إخراج البلاد من أزماتها غير المسبوقة، بقدر ما زادوا من مشاكلها على جميع الأصعدة و التأثير على الاستقرار السياسي في البلاد .

و من هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث أبرز التحديات الاقتصادية التي واجهتها تونس في سياق المرحلة الانتقالية وتأثيرها على الاستقرار السياسي و كيفية مواجهتها من خلال إتباع جملة من السياسات الاقتصادية المعتمدة للخروج من هذه الأزمة.

المطلب الأول : طبيعة التحديات الاقتصادية للحراك الشعبي وانعكاساتها على الوضع السياسي

بالرغم من النجاح النسبي الذي حققته تونس في الجانب السياسي بفعل جلسات الحوار الوطني ، إلا أنه لم يقابله نجاح اقتصادي ، حيث أن التداعيات الاقتصادية للأحداث السياسية لما بعد 2011 كانت كارثية وهو ما تشير إليه لغة الأرقام ، وهي تعتبر أسوء مما كانت عليه في فترة ما قبل الحراك ، إذ بلغ معدل النمو في تونس في الثلاثة العقود السابقة للحراك العربي 5 % ووفقا للبيانات الرسمية للأمم المتحدة بلغت نسبة البطالة عام 2010 : 14 % . وقامت تونس في العقد السابق للحراك بإصلاحات لتغطية نظام التقاعد ووضعت وزارة الشؤون الاجتماعية برنامجا لتقديم تحويلات نقدية سريعة للأسر الفقيرة ، ويعتبر الإنفاق على التعليم والخدمات العامة أعلى بكثير من الإنفاق المماثل في الدول العربية المتوسطة الدخل فوضع الخدمات الاجتماعية كان جيدا قبل الانتفاضات الشعبية ، لكن في ظل غياب النمو العادل والشامل الذي يصل إلى جميع

فئات المجتمع بطريقة متساوية و الذي يهدف إلى إيجاد فرص عمل لجميع المواطنين وإلى تمكينهم من المشاركة في النمو الاقتصادي وكذلك الاستفادة .

لم تتحقق التنمية الاقتصادية بمعناها الحقيقي في تونس خاصة في ظل الاعتماد على مورد وحيد للتنمية (مداخيل السياحة)، أي الاقتصاد الريعي ، وما زاد الطين بلة هو تداعيات الحراك العربي وعدم الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الأمني مما أثر على الوضع الاقتصادي في البلاد [1].

فقد الناتج المحلي ما يقدر بـ 4.5 % ، كما شهدت سنة 2011 تراجعا في النمو (- 1.9 %) من ضغوط تضخمية بلغت 5.8 % أوائل عام 2012 ، وعجز في الموازنات الاقتصادية العامة في نطاق واسع بمعدل تغطية الاستيراد بالتصدير (76%) ، وعجز في المالية العمومية بلغ 3.8 % بعد أن كان في حدود 1 % عام 2010 ، و نسبة دين ارتفعت بما يزيد عن 4 نقاط مئوية ، أي 40.4 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 44.6 % عام 2011 حيث الدين العمومي بلغ آنذاك 58% ، علاوة على انخفاض الدينار بدون تأثير يذكر على الصادرات ، كما تزامن ذلك مع تقلص التحويلات الصافية من الخارج بنسبة 12 % ، أي من 633 مليون دينار عام 2010 إلى 530 مليون دينار في 2011 [2].

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن الدين الخارجي لتونس قفز من 22.6 مليار دولار في 2011 إلى 28.1 مليارا بنهاية 2016، بزيادة نحو 6 مليارات دولار خلال 5 سنوات، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تقفز الديون إلى 30.7 مليار دولار بنهاية 2017 ،

ومن الأسباب الرئيسية للصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الحكومة التونسية تراجع الاستثمارات الأجنبية و تراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شريانا رئيسيا للاقتصاد التونسي بفعل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد ، حيث بذلت الحكومة جهودا كبيرة لتأكيد ترحيبها بالسائحين والشركات وسط تدهور الأوضاع الأمنية التي تسببت في انكماش الاقتصاد.

---

[1] عبد الله الدردري،المشهد الاقتصادي العربي في ضوء الحراك الشعبي ، مؤسسة الفكر العربي: لبنان ، 2014، ص 234.

[2] علي الشابي ، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017) ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 15 ماي 2017 ، ص 04.

وشهدت السياحة التي كانت تساهم تحت حكم " **زين العابدين بن علي** " بنسبة 6.8 %من الناتج المحلي الخام ،واستخدمت حوالي 350 ألف شخص ، شهدت تباطؤ مع انعكاسات سلبية واضحة على عائدات البلاد و سوق العمل [1]. فقطاع السياحة في تونس يعتبر المصدر الرئيسي الثاني للعملات الأجنبية ، حيث يسهم برفد البلاد بنسبة 20 % من العملة الصعبة ، حيث قدرت روافد السياحة بـ 8.2 مليار دينار سنة 2013 ، علما أن السياحة في تونس تعد داعما قويا في توفير السيولة اللازمة لاستيراد السلع و الخدمات ، ورفع الاحتياطي الوطني من العملة الأجنبية ، و بالمقارنة مع 2010 التي تعتبر السنة المرجعية في تونس ، شهدت السنوات التي تلت إسقاط النظام السابق حتى سنة 2015 تراجعا في عدد السياح بنسبة 17.5 %[2]. وذلك بعد هجومين في أماكن سياحية تسببا بمقتل عشرات الأجانب ،وكانت إيرادات السياحة التونسية قد تراجعت في عام 2015 بأكمله بنسبة 35% إلى 2.35 مليار دينار (1.15 مليار دولار)، وساهم ذلك في تباطؤ معدل النمو الاقتصادي إلى 0.8% من 2.3% في العام السابق[3].

أما بالنسبة للعاطلين عن العمل فقد كانت نسبتهم سنة 2010 حسب الإحصائيات الرسمية في حدود 13 % ، أي نحو 491 ألف عاطل عن العمل ، لكنها ارتفعت بعد الاحتجاجات التي أسقطت النظام السابق إلى 18.7 % ، لتصبح سنة 2013 في حدود 17.6 . كما ارتفع عدد الفقراء بعد سنة 2011 ، وتقدر الإحصائيات الرسمية عدد الفقراء في تونس 15 % من إجمالي عدد السكان ، أي ما يعادل مليونا و نصف مليون شخص ، منهم حوالي 500 ألف شخص تحت خط الفقر ، فيما تشير إحصائيات غير رسمية أن عدد الفقراء في تونس يناهز المليون شخص[4] .

---

[1] Maria Cristina paciello, Tunisia :changes and challenges of political transition ,European Commission : MEDPRO Technical Report No . 3 , May 2011 , P 18 .

[2] مناف قومان ، " الاقتصاد التونسي في سنين الثورة من سيء إلى أسوأ " ، متحصل عليه من : https://bit.ly/3bfYXWQ، تاريخ الاطلاع : 2020/06/09 الساعة 20:25 .

[3] نون بوست ، " تونس ... التوجه لتطوير السياحة الرقمية لتجاوز أزمة القطاع السياحي"، متحصل عليه من: https://bit.ly/2QJRKVF، تاريخ الاطلاع : 2020/06/09 الساعة 21:20 .

[4] فاضل الطياشي ، " الاقتصاد التونسي بعد عامين من الثورة : تفاقم الفقر و البطالة و غلاء المعيشة ، و البلاد تغرق في الديون " ، متحصل عليه من: https://bit.ly/356O3Sz ، تاريخ الاطلاع : 2020/06/09 الساعة 21:30 .

وتضررت الاستثمارات الأجنبية لمباشرة والصادرات ، ولاسيما المنسوجات و لوازم السيارات ، وبصفة عامة تكبدت جميع الأنشطة الاقتصادية خسائر فادحة ، بسبب تزايد انعدام الأمن و حظر التجول ، كما أصاب الأنشطة الإنتاجية الرئيسية ، أي الطاقة و التعدين و الصناعات الكيميائية و الكهربائية ، شلل دام طويلا تزامنا مع الحركات الاجتماعية التي لم يكن جلها مبررا ، فتكلفة اليوم الواحد على مؤسسة " فوسفات قفصة (CPG)" تبلغ حوالي 2.9 مليون دينار تونسي ، و على المجمع الكيمياوي في " قابس " (GCG)7.4 مليون دينار تونسي.

و نتيجة لانخفاض إيرادات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات ، حدثت زيادة حادة في ميزان المدفوعات ، حيث انخفض تصدير النفط و المواد المعدنية بنسبة 83% بين عامي 2010 و 2011، و انخفض كذلك تصدير المواد الوسيطة الأخرى بنسبة 87 % حسب المعهد الوطني للإحصاء [1].

كما تأزم القطاع الفلاحي بفعل تراجع الصادرات والمنتوجات الفلاحية وصعوبات الترويج بنسبة تفوق 50 % ، و ازدادت هذه الأزمة سوءا مع بداية الأزمة الليبية ، فليبيا كانت تعتبر أهم سوق للسياحة التونسية ، كما أن ليبيا كانت تحتضن العديد من الاستثمارات الخاصة التونسية في العديد من المجالات ،وتمثل سوق شغل هامة للعمالة التونسية [2]،حيث أفادت العديد من التقارير بأن نحو 40 ألف تونسي يعملون في ليبيا قد عادوا إلى تونس ، مما أضاف ضغوطا على سوق العمل [3].

وفي وقت وجيز جدا تحولت تونس إلى بلد يعاني عجزا حادا على المستوى التجاري وعلى مستوى المدفوعات الخارجية ،ولكن أيضا على مستوى المالية العمومية ، وقد تضاعف العجز الجبائي بين سنتي 2011 و 2016 ليمر من 3 % إلى 6 % . كما تحصلت تونس منذ سنة 2011 على 35 قرضا خارجيا بقيمة إجمالية تقارب 30 مليار دينار بهدف تجاوز هذه الوضعية،وقد تضاعفت نسبة الدين لتناهز 85 % من الناتج المحلي الخام للبلاد، باعتبار مديونية القطاع العام، و تناهز نسبة

---

[1] علي الشابي ، مرجع سابق ، ص 04.

[2] محمد الطرابلسي ، " الاقتصاد التونسي و تحديات ما بعد الثورة " ، متحصل عليه من : https://bit.ly/330O1ZN ، تاريخ الاطلاع : 2020/06/09 الساعة 22:10 .

[3] Tunisie –" La Crise Libyenne et Les Revendications Sociales Fragilisent L'économie " , Citant Le Cite : https://bit.ly/2Dp80bK , Date De Vue : 09/06/2020 heure 22 :20 .

الدين على التوالي خمس مرات قيمة احتياطي البلاد من العملة الصعبة ، ومرتين عائدات الصادرات وزاد هذا الوضع حدة مع انخفاض قيمة الدينار مقارنة بعملات الاقتراض الثلاث وهي: الين الياباني ، والدولار الأمريكي والأورو، بانزلاق ناهز 31 % خلال الفترة الانتقالية [1].

إنانعكاسات الأزمة الاقتصادية على الأوضاع السياسية والاجتماعية خطيرة، قد تؤدي إلى إرباك المشهد السياسي المشحون، خصوصا إذا ما حاولت أطراف مناهضة للثورة استغلال هذه الأوضاع من أجل زيادة الاحتقان الاجتماعي، وتأليب الرأي العام ضد الحكومة. صحيح أنه لا يوجد قطيعة مع المرحلة السابقة لعهد **بن علي** بسبب الممارسات البيروقراطية والثقافة المؤسسية لذلك العهد التي لا تزال موجودة وفاعلة واستشراء الفساد في مؤسسات وأجهزة حكومية عديدة باعتبار أن رموز النظام القديم ما تزال تتمتع بالقدرة على التأثير وحماية مصالحها الحيوية .

ولا يجب أن يُنسي ما حدث في مدينة القصرين ، حين اندلعت انتفاضة شعبية احتجاجاً علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة ضعف معدل التشغيل وارتفاع البطالة بين شباب المدينة خصوصا وأنها تشهد بالفعل تهميشاً في البنية التحتية والتنمية. وقد كانت الانتفاضة جرس إنذار للحكومة التونسية التي اضطرّت للتعامل السريع مع الأزمة من خلال امتصاصها وعدم الرد العنيف على المحتجين حتى لا تتطور الأمور،وتخرج عن السيطرة.في حين لم تتوقف الاحتجاجات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية طوال السنوات الخمس الماضية ، حيث أفاد المرصد التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن أكثر من 320 تحركا احتجاجيا بخلفية اقتصادية واجتماعية في تونس حدثت خلال شهر جويلية من عام 2016 فقط[2].

وفي هذا الصدد تبرز العلاقة بين الاقتصاد والسياسة،وهو ما يؤثر بالدرجة الأولى على الاستقرار السياسي لدولة تونس.وفي ظل تصاعد الحركة الاحتجاجية بسبب التهميش الاجتماعي الذي

---

[1] "خبراء : بعد مرور 6 سنوات من الثورة الاقتصاد التونسي يتراجع زمنيا بين 15 و 20 سنة ""، متحصل عليه من : https://bit.ly/34TCcqH ، تاريخ الاطلاع : 2020/06/09 الساعة 22:40 .

[2] خليل عناني ، " تحديات برسم الثورة التونسية " . متحصل عليه من الموقع :https://bit.ly/3btmAvv ، تاريخ الاطلاع : 2020/06/12 الساعة 09:25 .

أصاب جزءا واسعا من المجتمع التونسي ، ولم تسلم من ذلك الحكومات المتعاقبة على إدارة البلاد منذ الحراك .

أما بالنسبة للعامل الخارجي فتمثل في تدخل مؤسسات التمويل الدولي لتفرض إرادتها ورؤيتها القديمة المتجددة ،وذلك في ظل المطالبة بضرورة تغيير أنموذج التنمية السابق ،وهو النموذج الذي أدى إلى الاحتقان الاجتماعي وقلب الأوضاع رأسا على عقب وهو مطلب الطبقة السياسية التي تشكلت في مرحلة ما بعد الثورة ، في حين ترفض مؤسسات التمويل الدولية ذلك وتعتبر بأن الذي أدى إلى الفشل ليس الاختيارات الاقتصادية المرتبطة بالنيو ليبرالية أو الفصل بين الاقتصادي والاجتماعي ، وإنما هو سوء التصرف في الموارد ، وعدم النزاهة وضعف الشفافية ، أي أن المشكل يكمن في وسائل تنفيذ النموذج التنموي الذي قامت هذه المؤسسات بتصديره [1] .

وهكذا أصبحت الحكومات المتعاقبة نفسها تحت رحمة الضغوط الخارجية من جهة و المطالب الاجتماعية و الاقتصادية للفئات المهمشة من جهة أخرى ، وبذلك أصبحت السياسات الاقتصادية هي التي تحدد مصير التحولات السياسية في ظل أزمة متصاعدة في دول الحراك العربي .

المطلب الثاني :ميكانيزمات إدارة التغيير و الخروج من الأزمة

من أجل التغلب على الصعوبات الاقتصادية والمالية ،اتفقت الحكومة التونسية مع صندوق النقد الدولي سنة 2013 على ترتيب احتياطي قدره 1.7 مليار دولار .وعلى الرغم من أن هذا البرنامج ساعد في حفظ الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن الوضع الاقتصادي لتونس لا يزال هشا بسبب الانتقال السياسي الذي طال أمده وتعرض صناعة السياحة إلى نكسة مدمرة بعد الهجمات الإرهابية في عام 2015. وفي عام 2016 ، أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي برنامجا ثانيا تتجاوز قيمته 2.9 مليار دولار تصرف على مدى أربعة أعوام.وستكون إتاحة القروض مرهونة بتنفيذ شروط متفق عليها بين الحكومة والصندوق[2].

ويضم البرنامج الحالي عدة تدابير يرجع أن تكون لها آثار سلبية على التمتع بحقوق الإنسان. وفي صلب البرنامج خفضُ في العجز المالي ، ليصل إلى 2.5 % من إجمالي الناتج المحلي في عام

[1] صلاح الدين الجورشي ، ربيع تونس .التأرجح بين الأمل والخوف . التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية : العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الحراك العربي ، مؤسسة الفكر العربي: لبنان ، 2014، ص ص 20-30.

[2] International MonetaryFundCountry Report No . 16/138 , June 2016.

2019 ، يتحقق من خلال إصلاحات ضريبية و تقليص في فاتورة الأجور العامة [1]، والتشجيع على انسحاب طوعي لبعض منتسبي الجهاز الحكومي ...، وتدابير أضافية منها إعادة هيكلة المصارف الحكومية والتي لها الدور الأكبر في حجم الائتمان. ويأتي هذا البرنامج ، كما يفهم الصندوق، للسيطرة على التضخم وتقليص عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات الخارجية. ويقدم الصندوق خلالها قرضا، بمبلغ 2.9 مليار دولار، على دفعات بعد مراجعات وتقييم للتأكد من التزام الحكومة بالأجرآءات والسياسات المتفق عليها .

ومن الأهداف الأساسية للبرنامج استقرار الدين العام عند حجم قابل للاستدامة، وخاصة الدين الخارجي، وفي نفس الوقت رفع الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي. وتبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج أكثر من 70 بالمائة وتنخفض قليلا ، بحسب البرنامج، حتى عام 2023 بالتدابير الصعبة، آنفا، منها: خفض التحويلات للرواتب التقاعدية، والاقتصار على زيادات طفيفة في مجمل الأجور لمنتسبي الدولة،وزيادة أسعار الطاقة لامتصاص الزيادة المحتملة في أسعار النفط، والتشدد في الرقابة على شركات القطاع العام للتأكد من نفقاتها وإيراداتها لتكون ضمن المسار المطلوب، والعمل على زيادة إيرادات الموازنة الحكومية. كما يشجع البرنامج المتفق عليه مغادرة آلاف المنتسبين من الجهاز الحكومي، ويأمل الصندوق بان التضخم الذي يقلص القوة الشرائية للأجور يدفع المزيد من منتسبي الدولة لمغادرتها.

وقد لا يكون هذا التوقع صحيحا لأن الأمر يتوقف على مدى توفر فرص بديلة لكسب الدخل وهي ضئيلة نظرا لمعدلات البطالة المرتفعة[2].

إن برامج تعاون صندوق النقد مع تونس لخفض العجز، والسيطرة على مسار المديونية، تأتي ضمن سياق توجه نحو مزيد من الليبرالية في سوق الصرف والمصارف وأسعار الفائدة وغيرها، وتقليص الدور الاقتصادي للقطاع العام والاقتراب أكثر ما يمكن من النموذج النظري لنظام الاقتصاد الحر بالتوصيف النيوكلاسيكي.ويوصف هذا الطراز من برامج التعديل بالتشدد كونه يرفع أسعار سلع أساسية ، ويخضع الأنفاق الحكومي إلى ضوابط صارمة ، ويحاول زيادة الإيرادات

[1] Ibidem.

[2] أحمد ابريهي علي ،" تجربة التنمية التونسية و أزمتها الاقتصادية في السياق السياسي" ، متحصل عليه من :https://bit.ly/2Gj0ct8، تاريخ الاطلاع :2020/06/10 الساعة 20:49 .

الحكومية وفي نفس الوقت يرفع أسعار الفائدة ، ويسمح بتدهور قيمة العملة الوطنية، من اجل دعم الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات عبر خفض المستوردات .

وتأتي هذه الإجراءات مع تصاعد المطالبات بتحسين الأجور وترقية مستوى المعيشة والعناية بالفقراء.ولهذا من المتوقع بروز توتر بين آونة وأخرى.ولقد ظهرت قوة المعارضة السياسية للإجراءات التقشفية وخاصة في موضوع أسعار الطاقة ومطالب منتسبيي الخدمة العامة والتقاعد، إلى جانب الشكوى من البطالة وبالذات بطالة الشباب الخريجين [1].

صحيح أن الإجراءات التقشفية في الحالة التونسية ضرورية، غير أنها لن تؤدي بشكل أوتوماتيكي إلى تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، فمشاكل الاقتصاد التونسي الهيكلية والطارئة أكبر من أن تحلها إجراءات تقشفية أو قرض صندوق النقد الدولي بشروطها القاسية.

ولتجاوز التحديات و بلوغ التنمية المتكاملة العادلة و الشاملة ، والتي ستكون ركائز المرحلة المقبلة لابد من مواجهة استحقاق ثلاثي الأبعاد : **الإصلاح الاقتصادي ،الحكم الصالح والتكامل الإقليمي.**

- **الإصلاح الهيكلي الاقتصادي** :على العوامل التالية : التنويع الاقتصادي والتنافسية وبناء

اقتصاديات المعرفة ، فالتنويع الاقتصادي يساعد على خلق فرص عمل وزيادة الدخل وعلى تمتين الاقتصاد الوطني . ويلعب تعزيز القدرة التنافسية دورا مهما لأسباب عدة ، منها زيادة الصادرات و آثارها الايجابية على الوضع المالي وزيادة فرص العمل ، ولتعزيز التنافسية ينبغي الاهتمام الكافي والمتوازي بجميع القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاعات الحقيقية (مثل الزراعة و الصناعة)، كما أن تشجيع القطاع الخاص يزيد من القدرة التنافسية ، وفي هذا السياق نشير إلى أن التكامل الإقليمي يشجع على تبادل الخبرات و يؤدي إلى زيادة التنافسية ، حيث يظهر مؤشر التنافسية العالمي أن تونس كانت في طليعة الدول العربية ، احتلت المرتبة 36 من أصل 134 خلال 2008-2009 ، ولكنها تراجعت إلى المرتبة 83 بعد الثورات . وإذا أولت الدولة اهتماما أكبر ببناء المعرفة والتحليل الاقتصادي لإنتاج القطاعات المختلفة ستتمكن من توجيه لنشاط الاقتصادي و السياسات و اليد العاملة نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة .

- **الحكم الصالح** :ينقسم إلى ثلاث أقسام: أولا الحكم السياسي وهو مسؤولية الدولة ويشمل إدارة

[1] أحمد ابريهي علي، نفس المرجع.

سليمة للقطاع العام و تمكين المؤسسات ، فضلا عن دعم المجتمع المدني بهدف تنظيم أمور المجتمع ككل ، وتوفير الأمن ، ثانيا الحكم الاقتصادي ، ويتشارك إدارته كل من الدولة و القطاع الخاص ، ويتعلق بوضع السياسات و الإجراءات اللازمة لإنتاج السلع و الخدمات وتوفيرها ، ثالثا الحكم الاجتماعي و يحدده المجتمع المدني ويشمل القيم الأساسية مثل حقوق الإنسان و العقد الاجتماعي لإنشاء مجتمع مترابط و مسؤول عن اتخاذ قراراته .

- **التكامل الإقليمي** :يجب تعزيز التكامل الإقليمي عبر تعزيز التجارة الحرة و الحد من تكاليف المعاملات و خفض تكلفة النقل ، ومن الضروري بلورة نهج متكامل يأخذ بعين الاعتبار التبعات البيئية ، ومستوى الفقر ، وانعدام اللامساواة[1].

المطلب الثالث : سيناريوهات المستقبل السياسي على ضوء التحديات الاقتصادية

إن المتتبع للشأن التونسي بعد الحراك ، يرى أن هناك تباين بين الانجازات السياسية و الانجازات الاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال وجود مسافة فاصلة بين النخب و السياسة و أغلبية الجماهير الشعبية و ذلك بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية و المعيشية و من خلال ارتفاع نسبة البطالة ، وتدهور القدرة الشرائية من جهة أخرى [2]، لم ينجح قادة التوافق السياسي في تحويل التعاقد السياسي الناجح الذي جمعهم إلى ثقافة سياسية شعبية قادرة على القيام بدور المحرك لبرنامج النهوض بالبلاد و مشاريعها ، وهو ما يفسر بوضوح عجز التوافق السياسي عن تحقيق انجازات تنموية و اقتصادية على أرض الواقع ، ومع أن شريحة من التونسيون مقتنعة بأن التوافق جنب البلاد ويلات الحرب الأهلية و الفوضى الفتاكة ، فإنهم يفتقدون المحفز و الدافع للحلم بواقع أفضل مع تراجع نسبة ثقة التونسيين بالأحزاب السياسية .[3]

بين المكتسبات السياسية التي حققتها تونس ، و التحديات الاقتصادية و الاجتماعية الحالية التي تشهدها ، نطرح السيناريوهات التالية :

---

[1] عبد الله الدردري ، مرجع سابق ، ص ص 240-241 .

[2] سهيل الحبيب ، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية ، بيروت :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014 ، ص ص 71-72.

[3] هيثم سليمان ،التوافق السياسي في تونس محطات و مطبات – سلسلة تقييم حالة ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسة ، 2017 ، ص 10.

1- **استمرارية التجربة الديمقراطية الناشئة رغم التحديات الراهنة :** رغم هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحاصل ، يظل الأمل قائما في قدرة الشعب التونسي بكل مكوناته الحيوية على استخلاص الدروس والعبر،وتأكيد الاستثناء بإنجاح الانتقال الاقتصادي والاجتماعي ، استكمالا للبناء الدستوري والانتقال السياسي والديمقراطي ، صحيح أن الشعب التونسي يتطلع إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي ، وإلى بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات،وإنما ليس على حساب المنجز الديمقراطي، فالحراك الشعبي الذي أنهى الاستبداد علمهم أن لا مجال للعودة إلى الوراء ، وذلك من خلال القيام بدور المحرك والدافع الأساسي لعجلة الإصلاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا ممكن إن لم نقل مضمون في ظل امتلاك تونس لمقومات تسمح بذلك ، أبرزها استتباب مؤسسات الدولة ووعي المجتمع التونسي بها وامتلاك مجتمع مدني قوي ومتجانس مذهبيا وطائفيا، ووجوب نخب سياسية تؤمن بمنطق الحوار والتوافق السياسي ، والأهم من هذا كله وجود مؤسسة عسكرية لا تطمح إلى السياسة ولا التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى تطبيق تونس لسياسة خارجية محايدة أبعدت تونس من أن تكون ساحة للصراعات الإقليمية والدولية ، يبقى تحقيق هذا السيناريو مرهون بما تعمل عليه الحكومة الحالية ، والتي وضعت جملة من الإجراءات الهادفة إلى التجاوب مع مشاكل الشعب الحقيقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والتي تنتظر التطبيق الفعال و النتائج الايجابية ، وأولها كسب ثقة الشعب التونسي .

إمكانية عدم استمرار الحكومة الحالية طويلا و انقضاء التوافق السياسي الراهن:تشكل المشاكل الاقتصادية ، والاضطرابات الاجتماعية ، وملفات الفساد العالقة نقطة ضعف الحكومة الحالية ، التي تواجه مطالب واسعة في ظل امتلاكها لإمكانيات محدودة ، بالإضافة إلى تأخر الانتخابات المقرر تنظيمها في 06 ماي 2018 ، الأمر الذي ينذر بإمكانية عدم استمرار الحكومة الحالية ، مما قد يؤدي بدوره إلى نهاية صيغة التوافق السياسي بين أطراف الائتلاف الحكومي الحالي .

2- **تقهقر مسار التغيير السياسي وإمكانية عودة القديم:**في ظل الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية الحالية ، وصعوبة الوضع لمالي والاقتصادي ،وتدهور الأوضاع الأمنية في الدولة المجاورة ليبيا، قد نشهد عودة الحراك من جديد ، ومعه مظاهر العنف و الإرهاب ، الأمر الذي قد يضر بالدولة ككل وبمسارها الديمقراطي الناشئ ، والذي كان نتاج الحراك والمميز للتجربة التونسية

وهذا السيناريو يبقى الأضعف في ظل امتلاك دولة تونس لمقومات تسمح لها بالبقاء وبحماية مسارها السياسي الديمقراطي [1].

[1] عبد المؤمن سي حمدي ، " إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة "، أطروحة دكتوراه (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة) ، 2019 ، ص 191-192.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تقدم نخلص إلى النتائج التالية :

- عرفت تونس في فترة حكم بورقيبة نقلة حداثية مقدرة استند فيها إلى مرجعية اقتصادية ليبرالية ، ونظام حكم شمولي مقيد للحريات السياسية .
- وصل بن علي إلى سدة الحكم عن طريق انقلاب سلمي ضد بورقيبة ، وبدأ فترة حكمه متبنيا إصلاحات جزئية كتنقيح الدستور و إصدار قانون الأحزاب ، إلا أن وقائع الانتخابات و المشاركة السياسية في الأعوام التي تلت إصدار القانون تشير إلى تدهور مستمر و متزايد للحريات السياسية ، إضافة إلى تدهور المستوى الاقتصادي و تفشي الفساد عبر شلة فاسدة من رجال الدولة و الأعمال الذين نهبوا عوائد التنمية في البلاد .
- هناك عوامل عدة كان لها التأثير على التغيير السياسي في تونس ، منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وانطلقت المطالب من مطالب اجتماعية إلى مطالب سياسية داعية إلى سقوط النظام .
- بعد نجاح الثورة و هروب الرئيس الأسبق " زين العابدين بن علي " اتفقت القوى الثورية التونسية على آليات واضحة لإدارة المرحلة الانتقالية ، تبدأ بانتخاب مجلس وطني تأسيسي مهمته تشكيل حكومة انتقالية و كتابة دستور جديد للبلاد ، ثم الإشراف على الانتخابات التشريعية فالرئاسية ، وهو ما حدث بالفعل .
- واجهت تونس مخاطر وتحديات كبيرة خلال المرحلة الانتقالية ، قد ترسم وتحدد المعالم المستقبلية لها ، وفي مقدمة هذه التحديات الفقر و البطالة و التفاوت التنموي الجهوي ، الذي يعد أحد الإشكاليات الكبرى التي يجب على الحكومة الحالية التصدي لها .
- لا يمكن تحقيق تحسن اقتصادي في ظل المشهد السياسي الحالي، ولا يمكن أن يكون هناك استقرار سياسي في ظل الوضع الاقتصادي ،إذا ما تحقق الاستقرار السياسي والأمني، فإن ذلك سيساهم في تطور الاقتصاد، ولكن إذا انعدم ذلك الاستقرار بشقيه السياسي والأمني فإن ذلك سيؤثر حتما على الوضعية الاقتصادية للبلاد.

الخاتـــمـــة

من خلال موضوع دراستنا حول أثر **التحديات الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دول الحراك العربي دراسة حالة تونس** ، تبين أن "الحراك العربي" الذي انطلق منذ نهاية عام 2010، كان بمثابة لحظات انفجار شهدته العديد من الدول العربية بعد انكسار ما يعرف بهاجس الخوف وتوفر العوامل الباعثة على قيام الحراك ، فهي أحداث لم يسبق لها مثيل في تاريخ الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال الوطني ، ومن هذا المنطلق فإن مجرد حدوثها يشكل حدثا تاريخيا في حد ذاته .

الحراك العربي هو موجة غضب و احتجاجات شعبية ضد الفساد و الاستبداد ، الذي عانت منه الشعوب العربية ، لكن أياً من الدول التي شهدت هذا الحراك لم تنجح حتى اليوم نجاحاً كليا في تحقيق ما ثارت ضده . والأمر بالطبع لا يتعلق فقط بمعيقات الحراك خاصة فيما يعرف بالثورة المضادة فحسب بل يعود إلى غياب الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمعت العربية ، و التي كانت ستضمن حماية الحراك و الدفاع عن مكتسباته . وعليه فإننا نجد تفاوت في مدى نجاح كل تجربة من تجارب الحراك ، فمثلا شهدت التجربة التونسية نجاحا نسبيا مقارنة بالتجارب الأخرى ، (مصر وسوريا) وهذا بالنظر إلى طبيعة الإرادة السياسية للنخب الحاكمة من جهة وتوافق مختلف الأطياف السياسية من جهة أخرى ولعل دستور 2014 دليل على ذلك . إضافة إلى طبيعة المجتمع المدني في تونس ، في حين نجد الحال أشد تأزما في مجتمعات شديدة القبلية كليبيا و اليمن ، حيث تحول الحراك من حراك سلمي إلى حراك ثوري عنيف ، ولعل هذا التفاوت و هذه الضبابية التي تشهدها المراحل الانتقالية في دول الحراك العربي راجعة إلى عدّة معيقات كانت بمثابة حجر عثرة أمام تبني سياسات أكثر تشاركية تفتح المجال أمام مختلف فئات المجتمع للمساهمة في صناعة القرار والنهوض بمستقبل الدولة العربية التي لا تزال تعاني من صعوبات الوضع القتصادي الراهن .

وفي خضم ما تم تقديمه وتفكيكه في شتى فصول الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج على النحو الآتي :

- الحراك العربي هو منطلق لكثير من الحركات الاحتجاجية التي شهدتها العديد من الدول العربية في نهاية 2010 و بداية عام 2011 (حراك شعبي و مجتمعي) كنتيجة حتمية لقهر اجتماعي وفقر اقتصادي وانعدام الانصاف السياسي ، وقد اختلفت ردة فعل النظم السياسية العربية في مواجهة الحراك بين المواجهة الأمنية القمعية و بين الاصلاحات السياسية الاستباقية كحالة المغرب و الجزائر .
- هذا الحراك الذي تم الاصطلاح عليه عديد المسميات مبرزا ذلك الجدل الأكاديمي والعلمي حوله وحتى السياسي ، لتأخذ وسائل الاعلام وبالأخص الغربية مصطلح الربيع العربي كتعبير ومسمى لما يحدث بالمنطقة العربية كمطابقة أو مشابهة لما حدث بالقارة الأوروبية في ستينات القرن العشرين ، على أن تأخذ الدراسات الأكاديمية العربية اصطلاح الحراك العربي لما يحدث بالمنطقة مضفية عليه الطابع و الخصوصية الجغرافية للمنطقة العربية .
- هناك عدة دوافع أدت لانطلاق الحراك العربي منها ما هو داخلي كدوافع سياسية ، واقتصادية ودوافع متعلقة بارتفاع آمال الشعوب العربية في الحصول على حريتها في ظل انتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة ،ومنها ما هو خارجي في إطار ما يسمى نظرية المؤامرة.
- في ظل التغيُّرات السياسية التي طرأت على دول الحراك العربي ، فإن ثمة تحديَّات جمَّة قد تعوق الإصلاحات المرجوة بهذه الدول ، كالتهديدات الأمنية و المشكلات الاقتصادية التي تقف عائقا وراء الاستقرار السياسي لهذه الدول ، حيث يقدر حجم خسائر الدول العربية من جراء ثورات الربيع العربي بنحو 800 مليار دولار وهو ما نجم عنه وجود بطالة تصل إلى نحو 22 مليون عاطل عربي ، وتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل عام 2025 إلى نحو 80 مليون عاطل ما يتطلب ضخ نحو 70 مليار دولار لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية وذلك لتوفير ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنويا.

أما عن التحديات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في تونس ، من خلال تركيزنا عليها كدراسة حالة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها :

- شهد الاقتصاد التونسي حالة عدم الاستقرار واللاتوازن مؤسسي بعد الحراك الشعبي نهاية 2010 و بداية 2011 ، وذلك لاعتماده بشكلٍ أساسي على عوائد السياحة التي تأثرت كثيرًا في هذه الفترة لا سيما بعد التهديدات الأمنية التي تعرضت لها تونس نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني على حدودها مع ليبيا. (تفجيرات متحف باردو 2015).
- على قدر ما حققته تونس من نتائج وانجازات سياسية هامة في السنوات الاخيرة الا انها لم تتقدم على المستوى الاقتصادي حيث سجلت التوازنات المالية للبلاد اختلالا ملحوظا تجسد بالخصوص في تراجع نسب النمو وتفاقم البطالة وبلوغ نسب التداين مستويات غير مسبوقة نتيجة تغير شبه هيكلي للنسيج الاقتصادي والمالي وظهور مشهد اجتماعي جديد.
- ان تقلبات الأوضاع السياسية وما شهدته تونس من عدم استقرار، اثر بشكل واضح ، على بنية مواردها المالية داخليا وخارجيا بحكم تجاوز الدين العمومي لأكثر من ثلاث مرات قيمة المدخرات من العملة الأجنبية منذ 2011 وعرفت تصنيفاتها السيادية إجمالا تبعا للتقلبات الاقتصادية المتواترة تقهقرا حادا .
- إن العامل الاقليمي يلعب دورا في تدهور الإقتصاد التونسي خاصة التجربة التكاملية بمعنى تجربة اتحاد المغرب العربي الذي تم تجميده ، حيث أثر على الاقتصاد التونسي و أي محاولة لدفع عجلة التنمية بتونس مرهون بتطوير المبادلات التجارية ، فإذا كانت التبادلات التجارية بين تونس ودول المغرب الكبري ضعيفة في عهد بن علي، فإن هذه التبادالات عرفت تدهورا كبيرا فيما بعد حراك 17 ديسمبر، حيث لم يتجاوز إجمالي المبادلات التجارية بين تونس ودول اتحاد المغرب العربي (ليبيا، الجزائر، المغرب الأقصى، موريتانيا) ما قيمته 1713 مليون دينار خلال الأشهر الأولى من سنة 2011 وهذا دليل على ذلك و لذلك فانه لا مناط في تفعيل اتحاد المغرب العربي.
- نظرا لطبيعة التحديات التي واجهت تونس خلال فترة ما بعد الحراك الشعبي، عادت برامج الإصلاح الاقتصادي لتظهر من جديد كإحدى أهم آليات الإصلاح الاقتصادي ، لا سيما منذ عام 2014، حيث بدأت تونس في تطبيق برامج إصلاح اقتصادي شامل بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحفيز الاستثمار الخاص، وتنويع مصادر الدخل القومي،

وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة، وخلق فرص عمل منتجة ، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة، وتعبئة الموارد الذاتية بالتركيز على دعم دور السياسات النقدية . إضافة إلى إصلاحات لتعزيز الوضع المالي للحكومة من خلال توفير الحيز المالي المناسب وإصلاحات لأسعار الصرف بما يُمكن من تلبية المتطلبات الاجتماعية ويسهم في تعزيز مستويات الاقتصاد الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي. حيث اتجهت بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم باتفاق تسهيل ممتد مع صندوق النقد الدولي بقيمة 2.9 مليار دولار لحفز النمو الاقتصادي ومواجهة عجز الموازنة.

وفي الأخير وفي خضم ما تقدم نستشف أن التحديات الاقتصادية التي فرضها على الحراك العربي تعتبر تحديات كبيرة وعميقة ، يجعلنا من الصعب استشراف مستقبلها خصوصا في ظل ما تفرزه من آثار سلبية على الاستقرار الأمني و السياسي . فكل التحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها، إلا باستقرار سياسي عميق ، ولا استقرار حقيقي إلا بديمقراطية وتنمية مستدامة.. لذلك فإن الخطوة الأولى والإستراتيجية في مشروع مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية و مخاطرها المتعددة هو بناء أمن واستقرار على أسس ومبادئ حقيقية تزيد من القدرة على المواجهة .

قائمة المصادر و المراجع

- **المصادر :**
  - القرآن الكريم .
- **قائمة المراجع**
- **أولا : باللغة العربية :**

أ- الوثائق الرسمية :

1- الجمهورية التونسية . دستور تونس 1959 ، الرائد الرسمي ، عدد 57 ، 1 جوان 1959.

ب- الكتب :

1- ابن منظور ، لسان العرب ، القاهرة : دار المعارف ، ج 41 ، 1981.
2- الأجهوري محمد رضا ،"مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية " في مؤلفاحمد يوسف و آخرون ، مستقبل التغيير في الوطن العربي ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016.
3- إسماعيل راشد أحمد ،تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا) ، بيروت : دار النهضة ، 2004.
4- الأقداحي هشام محمود ،الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية،الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.
5- الأقداحي هشام محمود ،الحراك السياسي، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2012.
6- بشارة عزمي ،الثورة التونسية المجيدة – بنية الثورة و سيرورتها من خلال يومياتها ، بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012.
7- بشارة عزمي ، في الثورة و القابلية للثورة ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات 2011.
8- بو نعمان سلمان ، ثورة و دولة الربيع العربي : فلسفة الثورات العربية و أسئلة الدولة و المجتمع و الأمة، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات ،2013 .
9- التايب عائشة ،الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس : قراءة سوسيولوجية ، في : ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات ،بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012.
10-التيمومي الهادي ،تونس 1956-1987 ، تونس : دار محمد علي للنشر ، 2006.
11-تيمومي الهادي ،خدعة الاستبداد الناعم في تونس – 23 سنة من حكم بن علي ، ط2، تونس : دار محمد علي للنشر ، 2013.

12-ثناء فؤاد عبد الله ،الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل و الصراع ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

13-الجمعاوي أنور ،المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014.

14-الجورشي صلاح الدين ،ربيع تونس .التأرجح بين الأمل والخوف . التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية : العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الحراك العربي ، مؤسسة الفكر العربي: لبنان ، 2014.

15-الحبيب سهيل ،المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية ، بيروت :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014.

16-خميس كامل أحمد و آخرون ،الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2014.

17-الدردري عبد الله ،المشهد الاقتصادي العربي في ضوء الحراك الشعبي ، مؤسسة الفكر العربي: لبنان ، 2014.

18-رسلان أحمد فؤاد ،نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية،القاهرة:الهيئة العامة للكتاب،1986.

19-زايدأحمد،سيكولوجية العلاقات بين الجماعات قضايا في الهوية الاجتماعية و تصنيف الذات، الكويت:شركة مطابع المجموعة الدولية، 2000.

20-زايد أحمد، التعليم و الحراك الاجتماعي،القاهرة : مطبوعات مركز بحوث ودراسات ، 2008.

21-الزين حسن محمد، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط ، بيروت : دار القلم الجديد ، 2013 .

22-السرجاني راغب ،قصة تونس من البداية إلى ثورة الياسمين 2011 ، القاهرة : دار الأقلام للنشر و التوزيع ، 2011 .

23-سليمان هيثم ،التوافق السياسي في تونس محطات و مطبات – سلسلة تقييم حالة ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسة ، 2017.

24-الشابي علي ،تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 15 ماي 2017.

25-الشاطر خليفة و آخرون ،تونس عبر التاريخ :الحركة الوطنية و دولة الاستقلال ، الجزء 3 ، تونس : مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية ، 2005.

26-الصافي سعيد ،بورقيبة سيرة شبه محرمة ، ط4 ، تونس : منشورات عرابيا-الشركة التونسية للنشر

وتنمية فنون الرسم، 2011.

27-الصفار موسي ،الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته ضماناته ،بيروت:الدار العربية للعلوم ، 2005 .

28-الطعامنة محمد محمود وسمير عبد الوهاب محمد ،الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير، القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005.

29-عبد الجواد محمود مصطفى ،الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي،القاهرة : دار الفكر العربي ، 1996 ،

30-عبد الحي وليد ،العالم العربي في 2013 الاتجاهات السياسية، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات السياسية و الأبحاث ، 2013.

31-عبد الرحيم حسن كريمة ،أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث : مشكلات وتجارب التنمية ، بغداد : دار الحكمة ، 1990.

32-علية الصغير عميرة ،الحاكم بأمره بورقيبة الأول : دراسات و آراء في عهده ، تونس : المغاربية للطباعة و إشهار الكتاب ، 2011.

33-غريغوريغوس ،هل تتشابه الثورات العربية ؟ ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات ، 2011.

34-الغنوشي راشد ،الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993.

35-فتحى أنيس ،الإمارات إلى أين ..استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عاماً، أبو ظبى:مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2005.

36-القمودي سالم ،سيكولوجية السلطة، ط2 .بيروت : مؤسسة الانتشار العربي ، 2000 .

37-كاظم الأسدي تمارا ، الشبوط محمد غسان ، عاصفة التغيير "الربيع العربي و التحولات السياسية العربية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،2018.

38-كامل حسن عمر ،النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة " دراسة مستقبلية "،عمان: دار الخليج للنشر و التوزيع،2020.

39-الكبيسي محمد علي ،كيمياء الربيع التونسي والعربي، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014 .

40-كرو محمد، خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية ، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 2014.

41-الكواكبي عبد الرحمان ،طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط3، لبنان: دار النفائس، 2000.
42-لبيض سالم ،الهوية : الإسلام-العروبة-التونسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009.
43-لبيض سالم ،" قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي – مثال تونس (1987-1957)" في مؤلف ابتسام الكتبي و آخرون ،الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
44-مالكي محمد و آخرون ،ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.
45-ماير ايريس جلوز ،الانتخابات اليمينية الأولى في 1993 : ممارسة ديمقراطية و التحولات السياسية في اليمين1990-1994 ، أبو ظبي : مركز الدراسات الإستراتيجية ، 1994.
46-مجموعة من المؤلفين تحت إشراف المصطفى بوجعبوط ،الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار و أللاستقرار للأنظمة السياسية ، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2019.
47-المديني توفيق ،اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل (دراسة تاريخية سياسية) ، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العربي ، 2006.
48-المديني توفيق ،سقوط الدولة البوليسية في تونس، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011.
49-مسعد نيفين عبد المنعم ،الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1988.
50-منيسي أحمد و آخرون ،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004 .
51-منيسي أحمد و آخرون ،ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012.
52-الموسوي كاظم،زمن الغضب العربي:الثورات الشعبية الجديدة،ط2 ،[د . ب . ن]،[د .د .ن] ، 2011.
53-ميخائيل سليمان ،تونس و العالم : موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى ضمن صورة الأثر العربي ، ناظرا و منظورا إليه ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.
54-الهرماسي محمد عبد الباقي ،المجتمع و الدولة في المغرب العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987.
55-هندي عثمان حسين عثمان ، الحراك السياسي مفاهيم وقضايا ،ج1،السودان: دار فرحة للنشر

والتوزيع، 2005.

56-وائل أنور بندق ،موسوعة الدساتير و الأنظمة السياسية العربية ،المجلد الثاني، مصر: دار الفكر الجامعي، 2004.

57-ولد أباه السيد ،الثورات العربية الجديدة :المسار و المصير، بيروت : جداول للنشر و التوزيع ، 2011.

58-وهبان أحمد ،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية :رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث ،القاهرة : الدار الجامعية ،2003.

59. ـــــــ ـــــــ ، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات،[د ، ب ، ن]، دار شرق الكتاب،2013 .

ج- الدوريات :

1- ابراهيم سعد الدين ، "عوامل قيام الثورات العربية "، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد399 ، 2012.

1- أبو عون إسلام نزيه سعيد ،" تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي" ،أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،(كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين) ، 2017 .

2- باهي سمير ،" الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية : دراسة نموذجي تونس وليبيا "، أطروحة دكتوراه (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة) ،2018.

2- بدوي منير محمود ،" مفهوم الصراع : دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع" ، مجلة دراسات مستقبلية ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، العدد : الثالث ، يوليو 1997.

3- بقدي كريمة ، "الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر"،مذكرة ماجستير (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم سياسية و العلاقات دولية ،جامعة تلمسان)، 2012.

3- بن يونس كمال ، " التهميش الشامل : عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس " ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 184 ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، أفريل 2011.

4- الجورشي صلاح الدين ،" الثورات العربية بين المفرد و الجمع قراءة في الخصوصيات و القواسم المشتركة"،مجلة المغرب الموحد ، تونس : دار المغرب العربي للنشر ، العدد 12 ، 01 ماي 2011.

5- الحناشي عبد اللطيف ، "نخبة الاستقلال المغاربية و المسألة الديمقراطية –الحبيب بورقيبة أنموذجا "، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 29 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011.

6- حنفي علي خالد ، "الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 153 ، جويلية 2003.

7- خالد أحمد حسين وليد ،"إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية،العدد،13، 2007.

د- الدراسات غير المنشورة :

1- دحماني مولود ،" أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي ، دراسة مقارنة : تونس وليبيا 2011" ، أطروحة ماجستير (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو) ، 2016.

2- رامي هاشم ،" من الكبت إلى التعجل : الأبعاد النفسية للتحولات الثورية في المنطقة العربية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 189 ، أبريل 2012.

3- زايد أحمد ، الشارع لمن ؟ التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع ، العدد 186 ، أكتوبر 2011.

4- زروال سهام ،" الإصلاحات السياسية في النظم السياسية المعاصرة في ظل التحولات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر"،أطروحة دكتوراه (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة)،2018.

5- زيادة رضوان ،"كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية – العدالة الانتقالية للماضي و بناء المؤسسات للمستقبل" ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 30 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011

6- سي حمدي عبد المؤمن ، " إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة "، أطروحة دكتوراه (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة) ، 2019 .

7- شحاتة دنيا ، وحيد مريم ،" محركات التغيير في العالم العربي "،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 184 ، 2011.

8- شلبي محمد ، "الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند (دراسة مقارنة)"،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ، العدد الأول ، 2001.

9- الشيوخ محمد عبد الغفور ،" تأثيرات الثورات العربية على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية في المملكة العربية السعودية 2013/2011" ، مذكرة ماجستير (كلية القانون و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بنغازي ، ليبيا) ، 2013.

10- العاشوري سعدي رنا ، التجربة الديمقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 434 ، أفريل 2015.

11- عبد النور ناجي ،" الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي "، مجلة المستقبل العربي ، العدد 387 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ماي 2011.

12- عياصرة ثائر مطلق ،"العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات و الثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي2009-2011 "،مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 43 ، ملحق 4 ، 2016.

13- كربوسة عمراني ،"مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011"، مجلة الفكر، العدد:11 ،2014.

14- كزيز صباح ،" دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2014/2010"، رسالة ماجستير (كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة)،2014.

15- محمد ضياء الدين محمد ،" الانشقاقات الحزبية و أثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الإسلامية القومية نموذجا" ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد : 75 ، ربيع 2016.

16- معيفي فتحي ، دور النخبة التونسية في لتغيير السياسي 2011-2017 ، اطروحة دكتوراه ، (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة) ، 2019.

17- مناور عبد اللطيف ، " الحراك السياسي و أثره على الاستقرار في دولة الكويت 2012/2006 " ،مذكرة ماجستير (كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط) ، 2013.

18- يوسف سلامة عبد الرحمان ، " التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010 "، مذكرة ماجستير (كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين) ، 2016.

هـ- الملتقيات العلمية و الأيام الدراسية :

1- بالي منصف ، آليات الحكم في تونس بين 1987 و 2011 : فعاليات أعمال الملتقى العلمي الخامس عشر حول : ثورات : مقربات و مقارنات(القرن التاسع عشر – القرن الواحد و العشرون) ، جامعة منوبة 17-19 جانفي 2013 ، تونس : المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014.

2- بوضياف مليكة ، الحكم الراشد و الاستقرار السياسي:مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد والاستقرار السياسي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، 2006.

3- العرداوي خالد عليوي ، الربيع العربي ثورات لم تكتمل :من أعمال ندوة حول : تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة أبحاث القانون و الدراسات الدولية،كلية القانون،جامعة كربلاء،العراق: 2013.

و- التقارير :

1- جامعة الدول العربية ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

2- المعهد الوطني للإحصاء ،المسح الوطني حول السكان و التشغيل لسنة 2010 ، تونس ، جوان

3- الوكالة الوطنية للاتصال الخارجي ، تونس 1987-2007. تونس أكتوبر 2007.

4- 2011.

5- جامعة الدول العربية ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011 .

و- المواقع الالكترونية :

1- أحمد ابريهي علي ،" تجربة التنمية التونسية و أزمتها الاقتصادية في السياق السياسي" ، متحصل عليه من :https://bit.ly/2Gj0ct8، يوم :2020/06/10.

2- أحمد حلمي عبد اللطيف ،"اقتصاديات دول الربيع العربي ...الواقع و الآفاق"، متحصل عليه من:https://bit.ly/32EOekY ، يوم : 2020/03/30.

3- ادريس لكريني ، " حركة 20 فبراير في المغرب ... السياق و الحصيلة" ، متحصل عليه من:https://bit.ly/32GtlpE ، يوم : 2020/02/26.

4- جبران صالح علي حرمل ، " ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل " ،مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 4068 ، 2013/04/20 ، متحصل عليه من : https://bit.ly/2QH3sQY ، يوم 2020/01/28.

5- الحبيب بورقيبة " ، متحصل عليه من: https://bit.ly/3jwFjck ، يوم: 2020/05/08.

6- خالد السيفي ، "الجذور و القشور : هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد "، متحصل عليه من: https://bit.ly/3gK3iTv،يوم : 2020/01/29.

7- خبراء : بعد مرور 6 سنوات من الثورة الاقتصاد التونسي يتراجع زمنيا بين 15 و 20 سنة ""، متحصل عليه من : https://bit.ly/34TCcqH ، يوم : 2020/06/09.

8- خليل عناني ، " تحديات برسم الثورة التونسية " . متحصل عليه من الموقع

https://bit.ly/3btmAvv: ، يوم : 2020/06/12 .

9- رائد نايف حاج سليمان ، "الاستقرار السياسي ومؤشراته"، الحوار المتمدن،العدد: 2592 ، 2009/03/21. متحصل عليه من :https://bit.ly/2YLA5kX يوم : 06-03-2020 .

10- ريم سليم ، "كيف يمكن إدارة الاقتصاد خلال مراحل الانتقال السياسي" ، متحصلعليه من :https://bit.ly/3bhFKEf، يوم: 2020/03/21.

11- زكرياء داوود ، "الأمة الإسلامية والتحديات المعاصرة"، مقال منشور على الموقع : https://bit.ly/3hGd3mS ، يوم : 20-03-2020 .

12- سالم لبيض ، " الأزمات الاجتماعية و السياسية في تونس " ، متحصل عليه من : https://bit.ly/351TaU3 ، يوم : 2020/05/30.

13- شراز الرحالي ،" الدين الخارجي في تونس" ،جريدة المغرب ،متحصل عليه من: https://bit.ly/3hRj1Sc، يوم : 2020/03/23.

14- صبرا المنصر ،" تونس – تداعيات موعد الانتخابات الرئاسية "، متحصل عليه من :https://bit.ly/2DhptTc، يوم : 2019/05/11 .

15- عبد الحافظ الصاوي ،" المديونية بالدول العربية .. الأسباب و الدلالات"، متحصلعليه من: https://bit.ly/2DgwrYP ،يوم: 2020/03/28.

16- عربي بوست ، حقا التونسيون على موعد من الديمقراطية ، لكن جهات خارجية تحاول عرقلتهم ، متحصل عليه من : https://bit.ly/3jzlaB1 ، يوم ، 2020/08/23.

17- فاضل الطياشي ، " الاقتصاد التونسي بعد عامين من الثورة : تفاقم الفقر و البطالة و غلاء المعيشة ، و البلاد تغرق في الديون " ، متحصل عليه من :https://bit.ly/356O3Sz ، يوم : 2020/06/09 .

18- فريد امعضشو ، " الربيع العربي : قراءة في المفهوم و المصطلح " ، متحصل عليه من : https://bit.ly/31HQ2KD ،يوم : 2020/01/28.

19- محسن خنيش،" رمزية التغيير في الثورات العربية ، " المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، متحصل عليه من :https://bit.ly/2Gfo2WE ، يوم : 2020/01/29.

20- محمد الطرابلسي ، " الاقتصاد التونسي و تحديات ما بعد الثورة " ، متحصل عليه من : https://bit.ly/330O1ZN ، يوم : 2020/06/09.

21- محمد عبد الظاهر ، "ثورات الربيع العربي ترفع معدلات البطالة إلى 15 مليون شخص "، متحصل عليه من : https://bit.ly/32LsXGx ، يوم : 2020/03/22.

22- محمد عبد المالك ،" حرب و فساد .. كيف أغرقت حكومات اليمن الاقتصاد بالديون" ،شبكة الجزيرة الإعلامية، متحصل عليه من : https://bit.ly/3lyHLkc ، يوم : 2020/03/23.

23- مناف قومان ، " الاقتصاد التونسي في سنين الثورة من سيء إلى أسوأ " ، متحصل عليه من : https://bit.ly/3bfYXWQ ، يوم : 2020/06/09.

24- منجي مبروكي ،" الانتخابات الرئاسية التونسية مذا تغير ما بين 2014-2019 " ، متحصل عليه من :https://bit.ly/2QNIbow، يوم : 2019/05/11.

25- نون بوست ، " تونس ... التوجه لتطوير السياحة الرقمية لتجاوز أزمة القطاع السياحي"، متحصل عليه من :https://bit.ly/2QJRKVF، يوم : 2020/06/09.

ثانيا: باللغة الأجنبية :

A- Englishe reference :

- **Books :**

1- Audrey verdierchouchane , the revolution in Tunisia : economic challenges and prospects , economic brief, African development bank group (A F D B), 11 march 2011.
2- George Klay Jr .Kieh and Ida Rousseau Mukenge , Zones of Conflict in Africa ; Theories and Cases , London ; Praeger Publishers , 2002.
3- John Paul Lederach, Building Peace ; Sustainable Reconciliation In Divided Societies. Washington,D.C;United States Institute Of Peace Press , 1997
4- Lisa, Anderson, demystifying the Arab Spring parsing the differences between TUNISIA , EGYPT and LIBIA . centre for global politics , university , Berlin , 2013.

- **Periodics :**

- Ted Gurr , Psychological Factors in Civil Violence ; World Politics , " Vol .20 ,No .2 , (Jan , 1968).

- **B- Refernces en francais :**

- **Les ouvrages :**

1- Jean Poncet , La Tunisie à La recherche de son Avenir : indépendance ou néocolonialisme ? . paris : édition, sociales , 1974.
2- Mahmoud Ramadhan, Tunisie : état économie et société.Tunisie : sud édition , 2011.
3- Paul Balta ,Le grand Maghreb : des indépendances à L'an 2000.Alger : édition Laphonic,1999.

- **Reports :**

1- Maria Cristina paciello, Tunisia :changes and challenges of political transition , European Commission : MEDPRO Technical Report No . 3 , May 2011.
2- Transparency international-the global coalition against corruption, annual report 2010.2011.

- **Websit :**

- Tunisie –" La Crise Libyenne et Les Revendications Sociales Fragilisent L'économie " , Citant Le Cite : https://bit.ly/2Dp80bK , Date De Vue : 09/06/2020.

الفهرس

مقـدمــة	أ - ح
الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة	**53-9**
المبحث الأول : ماهية الحراك العربي	10
المطلب الأول : تعريف الحراك العربي و علاقته بالمفاهيم ذات الصلة	10
المطلب الثاني : دول الحراك العربي و دوافعه	18
المطلب الثالث : المقاربات المفسرة للحراك العربي	26
المبحث الثاني : ماهية الاستقرار السياسي	31
المطلب الأول : تعريف الاستقرار السياسي	31
المطلب الثاني : مؤشرات الاستقرار السياسي	36
المطلب الثالث : معيقات الاستقرار السياسي	40
المبحث الثالث : الحراك العربي بين التحديات الاقتصادية و أللاستقرار السياسي	43
المطلب الأول : تشخيص التحديات الاقتصادية (Economic Challenges)	44
المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية في دول الحراك العربي	45
المطلب الثالث:الانعكاسات الناجمة عن التحديات الاقتصادية وأثرها على الاستقرارالسياسي	50
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني :انعكاسات التحديات الاقتصادية للحراك على الاستقرار السياسي في تونس 2010-2019	**98-54**
المبحث الأول :السياق التاريخي للنظام السياسي في تونس	55
المطلب الأول : النظام السياسي التونسي قبل الحراك	55
المطلب الثاني :عوامل التغيير السياسي في تونس	66

المطلب الثالث :النظام السياسي التونسي بعد الحراك الشعبي	79
المبحث الثاني : معوقات مسار الحراك الشعبي في تونس داخليا و خارجيا	83
المطلب الأول : على المستوى الداخلي	83
المطلب الثاني : على المستوى الخارجي	85
المبحث الثالث: تداعيات الاختلالات الاقتصادية للحراك الشعبي على الاستقرار السياسي في تونس	87
المطلب الأول:طبيعة التحديات الاقتصادية للحراك الشعبي وانعكاساتها على الوضع السياسي	87
المطلب الثاني :ميكانيزمات إدارة التغيير و الخروج من الأزمة	92
المطلب الثالث : سيناريوهات المستقبل السياسي على ضوء التحديات الاقتصادية	95
خلاصة الفصل الثاني	98
الخاتـــمـة	99
قائمة المصادر و المراجع	103
الفهرس	112
الملخص	115

الملخص

عرفت عدة دول عربية خلال السنوات الماضية احتجاجات شعبية طالبت بإصلاحات ديمقراطية وتغيير الأنظمة السياسية ، وكان الحراك في تونس أولى التجارب ، جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ، نجحت في إسقاط رأس النظام و كانت النتيجة أن تونس تخطت الصعاب واعتز التونسيون بهذا الحراك وخطت خطوات لا بأس نحو إحلال الديمقراطية وحقوق الإنسان محل الدكتاتورية والقمع ، لكن لم تنجح الحكومات المتعاقبة في بلورة منوال تنموي ناجع يُخرج البلاد من الأزمات الاقتصادية المتفاقمة ، ولم تقوا على تجاوزها فحجم المعاناة التي ترزح تحتها فئات كبيرة أثرت بشكل سلبي على الاستقرار السياسي بالمنطقة ، *هذا ما فرض على* أصحاب القرار وأهل الاختصاص من تحقيق ما يسمى الإصلاح الاقتصادي في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ البلاد ، من خلال وضع آلية سريعة لتنفيذ المشاريع الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل ، لكن ذلك يتطلب إرادة حقيقية للنخب الحاكمة وتوفر إمكانات وموارد مالية واستقرار سياسي و أمني حقيقي .

Abstract :

Several Arab countries have witnessed popular protests over the past years, calling for democratic reforms and changing political systems ,

The movement in Tunisia was the first of the experiences, as a result of the burning of Mohamed Bouazizi himself, which succeeded in overthrowing the head of the regime, and the result was that Tunisia overcame difficulties and Tunisians took pride in this movement and made good steps towards replacing dictatorship and human rights with democracy and repression, but successive governments did not succeed in crystallizing a pattern Efficient development that brings the country out of the worsening economic crises , They were not able to overcome them, as the extent of the suffering inflicted on large groups has negatively affected the political stability in the region , This is what has been imposed on decision-makers and specialists to achieve what is called economic reform at this delicate stage in the country's history, by setting up a rapid mechanism to implement projects aimed at promoting economic and social development and providing job opportunities, However, this requires the real will of the ruling elites, the availability of financial capabilities and resources, and real political and security stability.